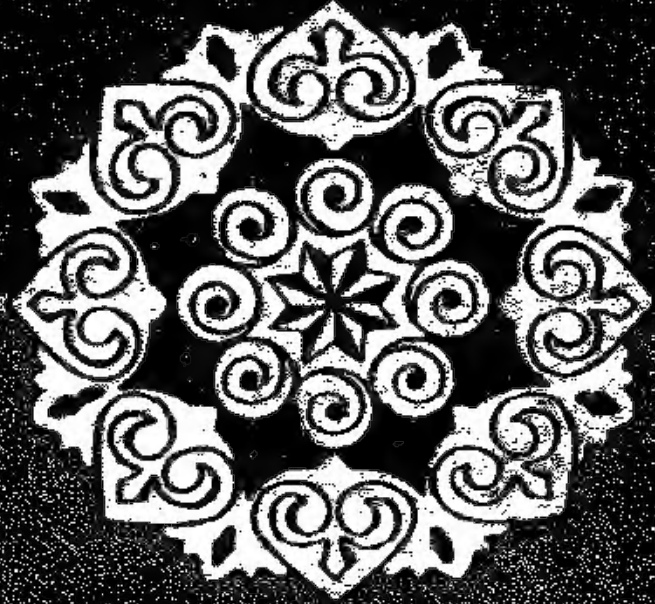


دراسات الإسلام



دراسات في الإسلام

يصدرها
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
المتابعة

الإسلام عقيدة وحياة

للكنوز النعمان عبد المجيد القاضى

العدد ١٧٥
السنة الخامسة عشرة
١٥ من شوال سنة ١٣٩٥ هـ
١٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ م

مترقب على إصدارها
محمد توفيق عويضة

الله

جَلَّ جَلَالُهُ

بسم الرحمن الرحيم

قال تعالى :

✽ ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي احسن ، ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله ، وهو اعلم بالمهتدين . (النحل آية ١٢٥)

✽ ومن احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً وقال اننى من المسلمين ، ولا تستوى الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم ، وما يلقاها الا الذين صبروا ، وما يلقاها الا ذو حظ عظيم (فصلت آية ٣٣ - ٣٥)

✽ قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعنى ✽
وسبحان الله وما انا من المشركين .

(سورة يوسف ١٠٨)

صدق الله العظيم

مقدمة

— ١ —

كانت هذه الصفحات مجموعة من المحاضرات التيها على شباب الجامعة اثناء العام الجامعي ١٩٧٠/١٩٧١ ، وكان شباب ليبيا الثورة يعيش بهرارة ظروف الهزيمة التي نالت من اعتداد الشباب العربي المسلم في كل مكان بمثله وتراثه وحضارته ، في وقت حاصرته فيه تيارات هوجاء تشككه في كل ما يعتز به .

وكنيت طويلا تلك الصفحات وشغلت عنها بغيرها ، الا انني رايت مع استمرار تلك الظروف وازدياد شعار الحملات الضلوية التي تهدف الى تضليل شبابنا ان اعود اليها وان افكر في نشرها بين هذا الشباب قايما ببعض الدين الذي ندين به له ونهوضا بالواجب الذي تفرضه طبيعة الظروف التي يمر بها وطن العرب والمسلمين ، لتبصير بما يراد به من اذلال وضياح وتحير يؤدي به في النهاية الى التكرار لدينه وتراثه والوقوف من ثم في اشر الولااء للهادي والمفاهيم الاجنبية والصرعات المنحرفة الفارغة من اي مضمون قبيل ، ليتم لأعدائنا احتلال ادمغة شبابنا وضمايره ووجدانه ، كما تم لهم احتلال اجزاء غالية من وطننا العربي المسلم .

ولان الاسلام يختلف عن غيره من الاديان جميعا لما يشتمل عليه من تزاوج بين العقيدة والشريعة ، وجمع بين أمور الدين وأموار

— ٧ —

الدنيا بحيث يمثل بهذا اكمل نظام ملوكي ، واجتماعي واقتصادي وسيلتي عرفته الانسانية في تاريخها ، واشمل فلسفة تقسم هذا الكون ونواميسه وظواهره وعلاقاته على جميع المستويات ، فان الابدولوجيات المعاصرة جميعا تنضافر على حربه والكيد له لا فرق في ذلك بين يمين او يسار او بين شرق وغرب ، لذلك كان من اهم اساليب هذه الحرب الفكرية الشرسة ان تحفر في مدارك الشباب المسلم وبخاصة من لم يتعمق دراسة دينه وتاريخه وتراثه هوة عميقة بين عقيدة الاسلام وما تشتمل عليه من عبادات وايمانيات ، وشريعة الاسلام وما تشتمل عليه من شرائع ومؤامسات ونظم تحدد الحقوق والواجبات ، ومن هنا جاء عنوان هذه الصفحات ليلقى ما يستطيع القاءه من افواء على هذه الحقيقة التي يراد اخفاؤها بل طمسها عن مدارك المسلمين جميعا حتى تنسى وحتى يضمن أعداء الاسلام الى الابد الا تقوم للمسلمين قائمة من بعد ، وهي احلام ما برحت تراود أعداء الله منذ ذاقوا أمر الهزائم على أيدي المسلمين المؤمنين بالاسلام ديناً ودولة ، ولا يزالون يعملون دون تستر أحياناً وفي الخفاء اغلب الأحيان على تقويض الاسلام وكتابه ونظمه فان لم يستطيعوا — ولن يستطيعوا — باذن الله — فلا أقل من ان يعملوا على ان يصبح الاسلام مجرد روحانيات لا تتعدى علاقة الانسان بربه الى أي أمر من أمور دنياه ، وان يتوسلوا الى اقرار هذا في العقول والنفوس معللين ما يعانیه المسلمون اليوم من ضعف وانتقاص بتمسكهم بدينهم ، داعين الى ضرورة الفصل بين الدين والدنيا اذا اراد العرب ان ينهضوا من كبوتهم ، مستشهدين على مساوئ دعوتهم بضرب أمثلة من تاريخ المجتمعات المسيحية في عصور النخلف المرافقة لسيطرة الكنيسة وهيمنتها على مقدرات شعوبها آنذاك ، وأمثلة أخرى لما حققته تلك المجتمعات من تقدم وتطور عندما استقلت الكنيسة بأمور الدين تاركة ما لقيصر لقيصر وما لله لله ، منادية بأعلى اصواتهم وباصوات ابواقهم من العرب والمسلمين المخدوعين والمغربين والجاهلين بما وصم به تضاف رجال الدين في أوروبا للناسة والفلاء ووقوفهم الى جانبهم ضد الجماهير المهددة الحق بأنه افيون لتخدير الشعوب عن حقوقها والهاء لها وتثييط عن النضال من أجلها وعرف لهم عنها الى ان تنظر ما أعد لهم في الآخرة ، الا ان هؤلاء يجهلون ان ليس في الاسلام من يسمون برجال الدين وربما يتجاهلون ، فان كل

من لديه إثارة من معرفة أو ثقافة أو عقل لابد أنه يعلم حق العلم أن الإسلام لم يعرف في تعاليمه رلاً في تاريخه الطويل نظام رجال الدين ولا نظام الكهنوت ولم يجعل بين الله وعباده وساطة أيا كانت درجاتها أو مقامها فما كان له أن يصدق في أوربا بالنسبة للمسيحية أو غيرها ليس له أن يصدق بالضرورة هنا في الإسلام ، وما قد يكون وقع من بعض ضعاف النفوس الذين يحسبون أنفسهم للناس على أنهم رجال للدين يتحدثون عنه ويأيدونه ويبيعون الناس إلى الحكام ويشفرون بآيات الله ثمناً قليلاً فإنه لا يحسب على الإسلام في كثير أو قليل ، ولا يبرر أن تنسحب هذه المقولة على الإسلام بحال من الأحوال .

ولأننى إنما أتوجه بهذه الصفحات إلى شبابنا المسلم فقد اعتمدت كل الاعتماد على أن تستضيء بدعوة القرآن الكريم في تبيان النهج القويم في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، وتعتمد الجدل الموضوعى والمنطق السوى الذى لا يتصلام مع الحقائق العلمية والعقلية ، ولا يجرى مع التعصب المرفول في طريق .

ومهما كان الأمر فإنها بداية أطمح أن يكون بعدها محاولات إطاعة لأمر الله الكريم واستئثاراً بالقول الأحسن الذى نسال الله أن يوفقنا إليه ، مقروناً بالعمل الصالح ، والصبر على المكاره والمكائد انتظاراً للحظ العظيم من المثوبة والتعظيم الذى وعد به الشهداء ، والنصرة التى وعد بها المؤمنون .

— ٢ —

تقع هذه الدراسة في مقدمة وسبعة فصول وتعقيب وخاتمة ، وتجمع الفصول السبعة بين العقيدة والشريعة في أكثرها وذلك لصعوبة الفصل بينها ، إلا أن العقيدة تنفرد بالفصل الأول حيث خصص لمعالجة الدين والمبادئ السامية التى جاء بها لأول مرة في تاريخ البشرية ، وعقيدة التوحيد التى قدمت أسسها تصور لكمال الله المطلق ، ثم عقيدة النبوة التى جاءت متوافقة مع ما يلغى

— ١ —

الإنسان من رشد ونشوج ، ثم أركان الإسلام ومشروعيتها
وحكمتها .

وفي الفصل الثانی عنيت الدراسة بالوقوف على نظرة الإسلام
للإنسان ، وما كرمه الله به من أمانة التكليف التي هي معيار الحكم
على الإنسان في إطار من حرية الإرادة والعلم ، والعدل الإلهي
الذي يضمن له تمام مسؤوليته مما جرحته يداه .

وفي الفصل الثالث وقفت الدراسة عند المرأة وعالجت تساويها
في شريعة الإسلام فيما يختص بالحقوق الإنشائية ، وبينت الفرق
بين انتصاف المرأة لنفسها في أوربا وما انتصفها به الإسلام ، كما بينت
اختلاف الرجل عن المرأة في الطبيعة والوظيفة وما يترتب على ذلك
من اختلاف في الحقوق وواجبات النوعية كقوامة الرجل .

واختص الفصل الرابع بالأسرة في الإسلام وما لحاطها به الشرع
الحكيم من ضمانات تكفل حقوق الزوجين وتحدد واجباتهما ،
والوسائل المختلفة التي شرعها لاصلاح ذات البين ، أو لانتهاء العلاقة
في كرامة وفضل ، وما شرعه للاضطراب من تعدد الزوجات ، وحق
المرأة في العمل .

وتتناثر الفصول التالية بدراسة المجتمع الإسلامي وأنظمتها
ومؤسساته ، فيذهب الفصل الخامس في العناية بالنظام الاجتماعي ،
ويختص الفصل السادس بالنظام الاقتصادي ، بينما يعالج الفصل
السابع والآخر النظام السياسي ، ثم جاء بعد ذلك تعقيب من
الإسلام في القرن العشرين وما يدبره له أعداؤه من مكائد ، وفي
النهاية تأتي الخاتمة ملخصة لما تقدم من هذه الصفحات .

— ٢ —

وقد اعتمدت الدراسة تماماً على مرجعين أساسيين هما الكتاب
والسنة ، وهما مصدرا التشريع الإسلامي ، ومرجعاً تعاليمه ومنها
أسقطهم الأصول والفروع ، وقد كان الاقتصار على القرآن الكريم
والسنة الثريفة عن عهد عاهد ، فهما المنبعان الصافيان النقيان

— ١٠ —

للإسلام في عقيدته وشريعته ، من قبل اختلاف المسلمين وتمذهبهم
الأمر الذي يظهر ببساطة الإسلام وببسر تصوره وكمال تمثيله لفطرة
الإنسان ، فالقرآن هو الذي يقول الله جل وعلا عنه « قد جاءكم
من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل
السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط
مستقيم » .

والسنة الشريفة هي التي تبين للناس ما جاء في الكتاب مصداقا
لقوله تعالى « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم
يتفكرون » ، والسنة الشريفة من بعد القرآن هي التي عنها الرسول
صلى الله عليه وسلم « لقد تركت فيكم ما لو اتبعتموه لن تضلوا
بعدي أبدا : كتاب الله وسنة رسوله » .

إلا أن الأمر كان يلجئنا إلى النظر في كثير من المراجع أثبتنا منها
القليل هنا ولم نر حاجة إلى التكرار بذكر أغلبها .

وبعد : فهذا ميدان رحب يحتاج إلى جهد الأتلام المخلصة وهي
كثيرة والحمد لله ، ومن أحسن هؤلاء ممن دعا إلى الله وعمل صالحا
وقال آتني من المسلمين . « والله نسل أن يجعلنسا من الذين
يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وما توغى إلا بالله عليه توكلت
واليه أنيب » .

المزلة

الفصل الأول

دين الإسلام

١ - سماحة الإسلام :

يرجع السبب في انتشار الإسلام بهذه السرعة التي لم يعرف لها مثيل في الديانات والدعوات السابقة واللاحقة الى ما وقر في قلوب المؤمنين بالدعوة من ضرورة تليقها الى البشر في كل مكان بوصفها دعوة عامة وعالمية أرسل بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم الى العالمين ، كما يرجع السبب ايضا الى ما حملته الدعوة من مبادئ كانت تمثل في هذا الوقت خلاصا للشعوب المضطهدة وعزاء للفقراء والعبيد والمستغلين ، باعتبارها ثورة تحريرية واجتماعية ، تعمل على تحقيق كرامة الانسان وسعادته في الدنيا والآخرة ، فضلا عن التسامح الذي اتصفت به هذه الدعوة ونبيها حتى مع اعدائها وأعدائه الذين ناصبوه العداء جهارا أو في الخفاء .

وقد لا يجد اعداء الإسلام ثغرة ينفذون منها الى الطعن عليه في تعليل سرعة انتشاره غير الادعاء بأنه انما انتشر بحد السيف والغلبة والقوة لينالوا من قوة ايمان معتقديه ومن التسامح الذي اتسم به في الدعوة الى اعتناقه .

وهو قول يصح اذا اريد به ان الإسلام دين يفرض الجهاد بالسلاح على معتقيه ، ولكنه خطأ بين لو كان يراد به انه انتشر

بحد السيف أو أنه يضع القتال موضع الاقتناع وهو بين الخطأ كما ثبتت تلك الوقائع التاريخية التي مرت بالاسلام منذ دعا به نبيه ، فضلا عن السخف الواضح في القول بأن فردا ما يشهون سيفه ليقتل الناس أو يستجيبوا لدعوته وينقضه أنه قد آمن به من يتدرون على حرب خصومهم طائعين مختارين كما ينقضه الأمر الإلهي إلى محمد في القرآن بأن يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة وأن يجادلهم بالتي هي أحسن والألا يكرههم على دينه بعد أن تبين الرشد من الغي . كما ينقضه أن الله أمر محمدا والمؤمنين بدعوته بأن يقاتلوا طالما كانوا مظلومين مضطهدين دفاعا عن النفس وعن حرية ضمائرهم في اعتناق دين الاسلام الذي أرفضوه دون غيره من الأديان والعقائد « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله (١) » وينقض هذا الزعم من أساسه الوقائع التاريخية في أخبار الدعوة الإسلامية التي تدل على أن المسلمين تعرضوا للقهر والتعذيب قبل أن يكونوا قادرين على دفع الأذى من مشركي قريش في مكة وأنهم اضطروا إلى الهجرة إلى الحبشة للاحتفاظ بحرية ضمائرهم في بلد غريب وأن أعداءهم لحقوا بهم هناك وطلبوا من المنجاشي أن يطردهم من بلاده . كما يحدثنا التاريخ بأنهم التجأوا إلى يثرب حيث يجدون الحماية في جوار أخوال النبي وليفبدوا من التنافس بين مكة ويثرب ومن النزاع بين الأوس والخزرج اللذين فتحا لهما ثغرة إلى الاستقرار بعد أن خاف بهم جوار بيت الله الحرام ولم يخلق من قبل ثلاث في عهد الجاهلية . وقد كانت الهجرة إلى يثرب بعسد ثلاثة عشر عاما من البعثة انصرفت جميعها في تلقى الأذى والسخرية من قريش وكان التعذيب واقعاً فيها على محمد وأصحابه . فلما تمت الهجرة لم تكف قريش عن تعقبها للنبي والمسلمين ورصدت الجوائز لمن يأتي به حياً أو ميّتا .

وعندما صار النبي في المدينة حاكماً اعلى برضا الجميع واختيارهم ، أصبح من ثم ، إلى جانب كونه رسولا دينيا يبلغ رسالة

ربه ويشرع للمسلمين نظم حياتهم ، رئيس دولة مسئولاً عن
رعاياه وقائداً أعلى ملزماً بحملية أتباعه وشمسية من المؤمنين
والداخلين في نعمتهم ، ولما أخذت قريش الموثورة منه تنظم
القبائل في حلف قصد به تحطيمه بعد أن فشلت في مقاطعته وعزله
بمكة وفي استقطابه وترغيبه بالمال والرئاسة قبل هجرته ، سعى
النبي إلى اكتساب صداقة القبائل وإلى عقد المعاهدات مع العرب
الذين تمكن من اقناعهم بالتعاون معه في تعزيز القانون والنظم
واشاعة الأمن والسلام .

ونهض محمد بمسئوليياته المعقدة نهوض رجل دولة فذ فآخى
بين الأوس والخزرج والأنصار والمهاجرين وأمن اليهود وعاهدهم
على الحماية والنصرة . ولم يعتمد المسلمون بلدى ذى بدء إلى
شئ عدوان على أحد من الجيران سواء أكانوا من الأعداء أم من
الحلفاء أم من غير هؤلاء وهؤلاء . ولم يعتمدوا إلى القوة إلا إذا
قصدت لهم قوة لتثنيهم عن اقناع الناس بدين الله فإذا صدقت
أية قوة عن هدفهم ورصدت لهم جنودها لم يكن أمامهم غير حربها
لأن القوة لا تحارب بالحجة والبيئة ولهذا سألوا الحبشة ولم
يحاربوها وحاربوا الفرس ولم يسألوها لأن كسرى أرسل إلى عامله
باليمن يأمره بأن يأتى له بهذا الراعى مقيداً بعد أن يؤذبه أو يضرب
عنقه ويرسله إليه ، وكذلك حاربوا الروم لأنهم أرسلوا طلائعهم
إلى تبوك فبادرهم النبي بتجريد سرية إلى شمالي الحجاز عادت
تكون قتال حين اكتشفت أن الروم لا ينوون الزحف على بلاد العرب
في ذلك الوقت على الأقل . وبرقة شديدة وصديق خالص كتب
محمد رسائله الشهيرة إلى الملوك والأمراء يدعوهم إلى الاسلام
ويحبطهم وزر شعوبهم إذا لم يدخلوا في دين الله . ولم تقع الحرب
فتحة لهذا البلاغ بين المسلمين والروم والفرس إلا بعد أن حرضوا
القبائل العربية في العراق والشام على غزو الحجاز ولما علم
المسلمون بذلك توقعوا الهجوم لولا اشتغال كسرى وهرقل
بالفتن الداخلية في بلادهما فأرجىء ذلك إلى قريب .

ولم تقع حرب بين المسلمين وقبائل العرب إلا أن تكون حرب
قتال أو انتقاء هجوم وكانت حالة الحرب سافرة بين المسلمين
وقريش لا مواربة فيها ولا يكتم المشركون نيتهم في تحطيم محمداً

ووسائله واستمرت الحال على ذلك ما خلا أيام صلح الحديبية ثم عادت سسجالا بينهما الى فتح مكة وكذلك كان الحال مع غير قريش فان الحرب بين الاسلام وقبائل العرب من غير قريش لم تكن الا حرب دفاع او اتقاء هجوم من مثل الحسرب الذي وقعت بين المسلمين ويهود بنى قينقاع اذ حاربهم المسلمون لنقضهم العهد بعد غزوة بدر لهتكهم حرمة سيده من نساء الانصار — ومن مثل غزوة بنى غطفان ولم يخرج المسلمون لقتالهم الا بعد ان علموا ان بنى ثعلبة ومحارب من غطفان تجمعوا للاغارة على المدينة ، وكذلك صفيهم مع بنى النضير من يهود المدينة لنقضهم العهد والقائم صخرة على النبي لما كان في ديارهم ، وغزوة دومة الجندل التي لم يخرج المسلمون اليها الا لما علموا ان فيها اعرابا يقطعون الطريق على المارة ويريدون الاغارة على المدينة ، ولو استعرضنا كل الغزوات والسرايا والبعوث لوجدناها لا تخرج عن كونها دفاعا لورد هجوم او اتقاء له .

هذا في شبه الجزيرة العربية . اما الحرب خارجها في العراق فكانت لما ارتكبه كسرى عندما جاءت الدعوة فقد مزق الكتاب وامر « بزان » اميره على اليمن بان يستيب النبي والا بعث اليه براسه ، ووصف النبي اليه بانه عبد من عبيده واستنكر ان يكتب اليه مثل هذا الكتاب ، وقد هم « بزان » بتنفيذ امر كسرى وارسل الى الرسول فارسين يأمرانه بالانصراف اليه . ثم غزوة تبوك لما بلغ المسلمين ان الروم جمعت جموعها تريد غزوهم وقد أعقبها فتح الشام والتقسيم الأعظم من دولة الروم . فهذا حق السيف كما استخدمه الاسلام في أشد الاوقات حاجة اليه ويقول العقاد في ذلك « ان حق السيف مرادف لحق الحياة ، وكلما أوجب الاسلام فانه أوجب له لأنه مضطر اليه او الى التخلي عن حقه في الحياة وحقه في حرية الدعوة والاعتقاد ، فان لم يكن ردا للعدوان والاقتتال على حق الحياة وحق الحرية فالاسلام في كلمتين هو دين السلام » . لقد وضع الاسلام يتسامحه مع أهل مكة يوم الفتح أول بوادر العفو والغفران التي لا تبيح امتشاق الحسام الا دفاعا عن النفس وتحريم العدوان تحريما صريحا ، فلم يشن المسلمون حربا الا اضطرارا وعلى الرغم من ذلك فقد جعل المسلمون الحرب أكثر انسانية وكانت ناموس الحياة قديما ونظر الاسلام اليها على أنها

حريق يجب اطفاءه بأسرع ما يمكن وتخفيف ويلاته فكان الأمر على المسلمين دائماً بالآ يقتلوا طفلاً ولا شيخاً ولا امرأة ولا يفتدوا ولا يعقروا نخلاً ولا يحرقوه ولا يقطعوا شجرة مثمرة ، وبالأ يؤذى مسيحياً في مسيحيتة أو يهودياً في يهوديته بالآ يقاتلوا إلا الذين يقاتلونهم ((وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا أن الله لا يحب المعتدين)) (١) ((وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين)) (٢) ((فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله)) (٣) .

((أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن أن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ، وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين)) (٤) .

((وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله)) (٥) .

((فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً)) (٦) .

ولعل من أروع أمثلة التسامح في الإسلام ومن أدل الدلائل على كونه يعني السلام ، موقفه من المشركين الذين حايثوا الإسلام ولم يصدوا المسلمين عن دينهم ولم يعتدوا عليهم ، فالقرآن يدعونا إلى البر بهم والعدل في معاملتهم ومعاهدتهم والوفاء لهم بالعهد إلى مدته ما لم ينقضوه .

((لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم أن الله يحب المقسطين)

(١) سورة البقرة آية ١٩٠

(٢) سورة البقرة آية ١٩٣ .

(٣) سورة البقرة آية ١٩٤ .

(٤) سورة النحل آية ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٥) سورة الأنفال آية ٦١ .

(٦) سورة النساء آية ٩٠ .

انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ان تساوواهم ، ومن يتواهم فاولئك هم الظالمون (١) . فنهيه عز وجل منصرف الى من يبدانا بالمسدوان اما من يحايدونا فلهم حق السلام وان كانوا مشركين . وعلينا ان نفى لهم بما عاهدناهم به فذلك من التقوى . (الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم احدا ، فاقموا اليهم عهدهم الى مدتهم ان الله يحب المتقين) (٢) .

اما عن تسامح الاسلام مع اصحاب الديانات الأخرى فان الوقائع التاريخية تدلنا بأمثلة رائعة على ذلك فقد آمن الرسول أهل نجران من النصارى على دينهم وبيعهم وضمن لهم حسيانة مؤسساتهم واصدر امره الى قائد حملته الى اليمن بالا يؤدى يهودى في يهوديته وقد حذا خلفاؤه حذوه فأوصوا تانتهم بتعليمات مماثلة حول مسلك جيوشهم وظهرت سماحة الاسلام وتسامحه فيها عتقوا من اتفاقيات ومعاهدات مع الشعوب المفتوحة ضمنوا لهم فيها حرية الاحتفاظ بأديانهم القديمة وتقاليدهم شرط دفعهم الجزية التى هى ضريبة مقابل حماية المسلمين لهم والدفاع عنهم .

ولما كانت أعمال الرسول وخلفائه قد أصبحت فيما بعد جزءا من مصادر الشريعة يقتدى به ويحتكم اليه فانه ليس من الغلو ان نزع ان الاسلام لم يكتف بالدعوة الى التسامح بل انه تجاوز ذلك الى جعله جزءا من شريعته . وعلى الرغم من القيود التى وضعت في وجه من يدخل في الاسلام لعهد الامويين لمواجهة الارتباك المتمسك بالناجم عن نقص الجزية فان التيار المتدفق لم يوقف . وعلى الرغم من توالى أنظمة مختلفة السيادة على مناطق اسلم أهلها فانهم لم ينحولوا عن الاسلام فقد وجدوا فيه المساواة والمعدل والحرية التى افنتقدوها ووجدوا فيه الأمان والتسامح والتكافؤ في المعاملة وتمتعوا بحقوقهم جميعا في تولى المناصب والنهوض بالمسؤوليات .

(١) سورة المائدة آية ٨ ، ٩

(٢) سورة التوبة آية ٤ .

ويكفى أن نضرب مثالا واحدا على سماحة الإسلام وتسامحه مع أهل الديانات المختلفة بالعهد الذي أعطاه عمر بن الخطاب لأهل بيت المقدس والذي يجرى على هذا النمط ، هذا ما أعطاه عمر بن الخطاب لأهل أيلياء .. أعطاهم أمنا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلباتهم بسقيمتها وبرينها وسائر ممتلكاتها ، وأنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينقص منها ولا من خيرها ولا من صلبهم ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بأيلياء معهم أحد من اليهود وعلى أهل أيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطى أهل المدائن ... ومن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام معهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل أيلياء من الجزية ومن أحب من أهل أيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى بينه وبين صلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم . أى تسامح ؟ وأى سمو ؟ أن نلك لهو السبب الذى من أجله نحسب ولاشتهاره فى المنطقة كلها ... كانت المدن تفتح فى وجه المسلمين والرسائل ترد اليهم من أهلها . أقدموا إلينا .. لقد كانت هذه الملايين من البشر فى شوق الى العدل الذى جاء به الإسلام والحرية التى فرضها الإسلام والمساواة التى حققها بين أبنائه مهما اختلفت ألوانهم ولسنتهم . لقد كان العالم متعطشا الى هذه المبادئ وإلى تلك العقيدة السمحة البسيطة عقيدة الوحيد التى بعث الله بها محمدا الى كل أحر وأسود لا فرق بين أحد من البشر ولا كرامة الا بالتقوى .

٢ - عقيدة التسويحيين :

يتوجه الإسلام بعقيدته فى الألوهية الى العقل والضمير ، فيجرد التصور الإلهى من الخيالات الهائلة والضلالات الحائمة ويقيم هذا التصور على أساس بسيط واضح لا تهويل فيه ولا تعقيد ، ويحرره من الغيبوبات الصوفية ليدنيه من التفكير - الجلى والمنطق المعقول ويبرزه عن التناظر أو القمائل أو التشبيه بأى من الخلائق المتعددة .

وقد أشار القرآن الكريم الى الخلاف بين الأديان المتعددة

فقال : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابغين والنصارى
والمجوس والذين اشرکوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة ان
الله على كل شيء شهيد (١) » كما ذكر الدهريين فقال « وقالوا ان
هي الا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين (٢) » . وقالوا ما هي الا
حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا الا الدهر ومالهم بذلك من علم
ان هم الا يظنون « (٣) » .

ولقد كانت عقيدة الاسلام باراء كل هذه العقائد المناقضة
تصحيحا للضمائر والعقول في تقرير ما يتبغى لكمال الله بمقاييس
العقل والنظر . ولهذا كان فكر الانسان ووعيه من وسائل الوصول
الى معرفة الله في الاسلام .

ويمكن اجمال عقيدة الاسلام في الذات الالهية بانها غاية مايتصوره
العقل البشري من الكمال في اشرف الصفات ، فماله وجود ابدى
سرمدى وليس اقرب الى العقول في مسألة البقاء والفناء من عقيدة
الاسلام فيها لان العقل لا يتصور وجودين سرمدين احدهما
مجرد والاخر مادة وكلاهما غير مخلوق (الهيولى والصورة) ولكنه
يتصور وجودا ابديا يخلق وجودا زمانيا اولهما وثانيهما يبتدىء
وينتهى في الزمان ، فبقاء الخالق ابدى سرمدى لا يحده الماضى
والحاضر والمستقبل وبقاء المخلوقات بقاء في الزمن محدود بالحركة
والانتقال اللذين ينتزه عنهما الله الحى الذى لا يموت وهو الذى
يحى ويميت وكل شيء هالك الا وجهه .

لا اله الا الله محمد رسول الله هذه هي عقيدة الاسلام اله
واحد احد لا مسيطر ولا متسلط على الانسان سواء لا خضوع
الا له ولا حكم الا له ولا ملك الا له ولا سيد الا هو ، يخاطب كل العقول

-
- (١) سورة الحج آية ١٧ .
(٢) سورة الانعام آية ٢١ .
(٣) سورة الجاثية آية ٢٤ .

فلو كان فيهما اله غير الله لفسدنا وهو القاهر فوق عباده خلق كل شيء فابدى خلقه وخلق الانسان من نطفة ، وهو قادر على ان يعيده الى الحياة كما انشأه اول مرة فلا يكافى قدرته الا وحدانيته وكل سبب الاخرى . وقد ارسل محمدا بدعوته الى الناس كافة فما كان ليعذب احدا دون نذير يبلغ كلماته ، ومحمد رجل من قريش يتيم ، وامى ليس ساحرا ولا مجنونا جنونا مقتضا ولا مشعوذا وليس محمد كاهنا ولا شاعرا « وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون كذلك نسلكه في قلوب المجرمين » لا يؤمنون به وقد خلت سنة الاولين ولو فتحنا عليهم بابا من السماء فظلوا فيه يعرجون لقالوا انما سكرت ابصارنا بل نحن قوم مسحورون « (١) .

نبى لم يات بخوارق ولا بمعجزات وانما رسالة لهداية الضمائر والعقول غير مشروطة بما غير من الاوهام في طفولة الانسان فقد بعث ليتم رشده ويهديه الى طريق الحق بعد ان هدام الله بالعقل الى تمييز الحق من الباطل : « ويقولون لولا انزل عليه آية من ربه نقل انها الغيب لله فانتظروا انى معكم من المنتظرين « (٢) .

رجل لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا الا ماشاء الله « قل لا املك لنفسى نفعا ولا ضرا الا ماشاء الله ، ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء ان انا الا نذير وبشير لقوم يؤمنون « (٣)

فقير ينم . . . « قل لا اقول لكم عندي خزان الله ولا اعلم الغيب ولا اقول لكم انى ملك ان اربع الا ما يوحى الى . قل هل يستوى الاعمى والبصير افلا تتفكرون « (٤) .

لقد جاءت النبوة الاسلامية كما جاءت عقيدة الاسلام مصححة ومتممة لكل ما تقدمها من عقائد بنى الانسان في الاله واستقى

(١) سورة الحجر آية ١١ - ١٥ .

(٢) سورة يونس آية ٢٠ .

(٣) سورة الاعراف آية ١٨٨ .

(٤) سورة الانعام آية ٥٠ .

القرآن الكريم محصيا كل النبوات الغابرة كنبوة السحر ونبوة الرؤيا والأحلام والكهانة والجذب أو الجنون المقدس ونبوة التنجيم وطوالع الانلاك مما يدعيه المتنبئون ويدعون بعدة العلم بالغيب والقدرة على تسخير نوااميس الطبيعة ولكن الاسلام يفندھا ويزدريھا ويروض بصيرة الانسان على قبول الهداية بعيدا عن روعة الخوارق ودهشة الغيب المجهول التي كان يمارسها انبياء بنى اسرائيل في تنبئهم بالآخطار والآنذار بها مما يدخل في عمل المنجمين والعرافين ولقد ارتقى هذا المعنى الى صورة النبوة الموسوية بتأثير العرب ففهموا منها غير معنى الرؤية والسحر والعرافة والتنجيم . وبعد ستة قرون من آخر رسالة في نبي اسرائيل جاء محمد يدعو الى رب العالمين رب العربي والاعجمي والابيض والاسود وكل شعب وكل قبيلة ويؤكد انه رجل كسائر الناس يأكل الطعام ويتزوج النساء ويمشي في الأسواق وهو ابن امرأة كانت تأكل القشيد لا يعلم الخيب ولا يملك خزائن الأرض ولا يدفع عن نفسه سوء ولا يعلم ان الخوارق تنفع احدا لا ينفع بعقله ولا يتفكر فيما يسمع من نبي أو رسول .

٤ - اركان الايمان في الاسلام :

يعتمد الايمان في الاسلام على عمد رئيسية لا يتم الا بها . أهمها ومنطلقها الأساسي الايمان بالله الواحد الاحد على النحو الذي تقدم في العقيدة الالهية من حيث انه عز وجل منزّه عن الشرك وعن كل صفة يتصف بها خلقه ، فالتوحيد من ثم رأس اركان الايمان . ومن هذه الاركان الايمان بالملائكة ، ولقد جاء ذكر الملائكة والجن وابليس والشياطين مفصلا في القرآن الكريم على ان الايمان بهم وجه من العقيدة وعلى ان ليس لهؤلاء اثر في حياة المسلم العملية لا ينفعونه ولا يضرونه ، فالشيطان في العقيدة الاسلامية يمثل قوة الشر ولكنها قوة لا سلطان لها على ضمير الانسان ما لم يستسلم لها بهواه أو يضعفه عن مقاومة اغرائها .

قال تعالى : « ان عبادي ليس لك عليهم سلطان » (١) ، ومثل :

(١) سورة الحجر آية ٤٢ .

« ان كيد الشيطان كان ضعيفا » (١) ، وقال تعالى على لسانه :
« وما كان لى عليكم من سلطان الا ان دعوتكم فاستجبتم لى
فلا تلومونى ولوموا انفسكم » (٢) .

وليس للشيطان قدرة الاطلاع على غيب الله او الفناد الى اسرار
العالم المجهول ، قال تعالى : « لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا
فى العذاب المهين » (٣) ولا يكون له ان يضر احدا « وما هم بضارين
به من احد الا باذن الله » (٤) .

كذلك لا يتم الايمان الا بان يؤمن المسلم بالكتب التى نزلت على
الرسل والانباء وهى الصحف المنزلة على ابراهيم الخليل والتوراة
المنزلة على موسى والزيور المنزل على داود والانجيل المنزل على
عيسى ، غير ان هذه الكتب كانت قد تبدلت او حُرِفَت او رُفِعت
بمعنى انها ضاعت . اما القرآن الكريم فلا يزال محفوظا بمعناه
ولفظه كما نزل على محمد وهو معجزة الاسلام الكبرى ومعجزة
الرسول بهادته التى اشتملت على اركان الايمان واسس النظام
السياسى والاجتماعى وجوانب من العلم وقصص الامم للعظة
والاعتبار والتربية الخلقية والسلوكية . كما انه معجزة بأسلوبه
اللفظى وصورة الفنية ونظمه الفريد وليس فى التاريخ كتاب بقى كيوم
نزل معنى ونحوا واثرا فى جميع ميادين الحياة مثل القرآن الكريم
وهو الذى حفظ الاسلام واللغة العربية والامة الاسلامية من الضياع
والاضمحلال وعجز معاندوه من البشر عن الاتيان بمسورة او ببعض
سورة من مثله . وقد ذكر القرآن الكريم الكتب السماوية السابقة
عليه واكد ما جاءت به من عند الله دالا على ان الدين واحد منذ
الخليقة وانما نزل ليرجع به الى صفاته الاول بعد ان حُسِرَفه
او بَدِّلَ .

(١) سورة النساء آية ٧٦ .

(٢) سورة ابراهيم آية ٢٢ .

(٣) سورة سبا آية ١٤ .

(٤) سورة البقرة آية ١٠٢ .

والقرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول وتقوم السنة النبوية الى جانبه كمصدر ثان له تفسر مجمله وتوضح ما غمض من مقاصده .

ولما كان الاسلام هو دين الله الواحد مقذ الازل وهو الصورة النقية للديانات السابقة المحرفة فانه يدعو الى الايمان بالرسائل السابقين الذين انزلت عليهم الرسالات والكتب ودعوا الى الاسلام من قبل . ولا يتم ايمان المسلم الا بالايمان بهم وبرسالاتهم ، وكل المدينين بدين الله قبل الدعوة المحمدية موصوفون بأنهم مسلمون كما جاء في قوله تعالى في سورة البقرة : « ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ، ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين » اذ قال له ربه اسلم قال اسلمت لرب العالمين . . ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون ثم كنتم شهداء اذ حضر يعقوب الموت اذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدى قالوا نعبد الهك واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحق الها واحدا ونحن له مسلمون « (١) .

فالدين عند الله الاسلام قبل محمد ، وقد وصف المسلمون بالاسلام في الكتب الاولى كما جاء في سورة الحج : « وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة ابيكم ابراهيم هو سبطكم المسلمين من قبل » (٢) .

وهذا معناه ان الاسلام الى جانب كونه عودة بالدين الى منبعه الصافي فهو آخر دعوة به ومن ثم فانه دعوة عالمية تستهدف هداية العالمين الى الرشاد . يقول تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا اليك ، وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » كبر على المشركين ما تدعوهم اليه : الله يجتبي اليه من يشاء ويهدي اليه من ينيب « (٣) .

(١) سورة البقرة آية ١٣٠ - ١٣٣ .

(٢) سورة الحج آية ٧٨ .

(٣) سورة الشورى آية ١٢ .

وقد بدأ الرسول بدعوة أهله الأقربين ثم اتسعت الدعوة إلى أهل مكة وأهل الحجاز فالعرب كافة فأناس أجمعين ، ولما ساد الإسلام صارت الجماعة البشرية في اعتنازه مكونة من هذه العناصر على أساس العقيدة لا على أساس الغنى والفقير أو البيضاء والسود :

١ — الأمة وهي مجموع المسلمين المستسلمين بعروة الدين الذين وأدوا عصبياتهم الجنسية والقومية والاجتماعية وذابوا في إطار الإسلام سواء بسواء لا فرق بينهم ولا فضل لأحدهم على الآخر إلا بالتقوى وبهذا يكون الإسلام الخطوة العلية الأولى والعظمى نحو المساواة بين البشر .

٢ — أهل الكتاب : وهم أهل الأديان السماوية كاليهود والنصارى ممن لهم كتب منزلة ورسول .

٣ — المشركون : الذين يقولون بالهين أو أكثر ، والكنار الذين لا يؤمنون بالله .

٤ — أهل الفطرة : ممن لم تبلغهم الدعوة فإذا بلغتهم ثم لم يسلموا كانوا كالكفار .

ومثل المشركين في الحكم المنافقون الذين دخلوا الإسلام رياء وضرارا ثم استمروا على دينهم القديم عداوة للإسلام ولدولته وكذلك من نصيب الحرب للمسلمين من أهل الكذب ولكن العرب أنفسهم لم يكن يقبل منهم غير الإسلام ففي آخر السنة التاسعة للهجرة كان معظم عرب الجزيرة قد أسلموا ولم تبق سوى فلول يسريون إسلام فتزلت فيهم سورة التوبة أو براءة وفيها أهل هؤلاء المشركون أربعة أشهر يدخلون في أثنائها في دين الله والا قوتلوا حتى يسلموا أو يهلكوا ، أما من كان الرسول قد عاهدهم فقد امتد أجلهم حتى انقضاء أمد المعاهدات .

وتبدأ السورة الوحيدة في القرآن من غير بسملة إذ أنها إيدان بحرب (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا

في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله ، وأن الله مخزي الكافرين ، وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله ، وبشر الذين كفروا بعذاب اليم إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأتوا إليهم عهدهم إلى منتهم أن الله يحب المتقين فإذا أنسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلهم واحسروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم أن الله غفور رحيم « (١) » .

ومن هذا يبدو واضحاً أن الإسلام دعوة عالمية مؤكدة لما قبلها من الدعوات والرسالات وأن على كل مسلم واجب الدعوة إلى دين الله فضلاً عن أن هذا الواجب يتضاعف بالنسبة إلى العرب باعتبارهم مادة الدين الأولية وحمة كتاب الله ومعلميه فالإيمان بضرورة الدعوة والعمل من أجلها بالتالي ركن من أركان الإيمان .

ومن الأركان : الإيمان باليوم الآخر وبأن الله يبعث الناس يوم القيامة فيحاسبهم على ما فعلوا في الحياة الدنيا ثم يشيهم أو يعاقبهم في جنة أو نار ، ويهيب بنا القرآن ألا نقيس نعيم الرضوان في الآخرة على نعيم الدنيا « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون » (٢) وكذلك نص الحديث الشريف على أن الجنة « فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر » .

ومن الأركان : الإيمان بالقضاء والقدر وأن كل ما يصيب الإنسان في الدنيا قد سبق في علم الله سبحانه وتعالى تقديره إلا أن الآيات الكريمة في القرآن تنص على أن الإنسان قد وهب عقلاً وحواساً يمكن أن يهتدى بها إلى الخير .

وعقيدة القضاء والقدر من العقائد الأصولية في الديانة الإسلامية التي كثر فيها اللغط من المستشرقين وضعاف اليقين فزعموا أنها

(١) التوبة الآيات من ١ - ٥ .

(٢) سورة السجدة آية ١٧ .

ما تمكنت من نفوس قوم الا وسلبتهم الهمة والقوة ورموا المسلمين بصفات التواكل والاستسلام والعجز وحملوا — ذلك كله على الاعتقاد بالقدر ؛ وعزوا ضعف المسلمين في الاقتصاد والشئون العسكرية والسياسية وفي اخلاقهم اليها وعللوا كذبهم ونفاقهم وبخاقتهم وبباغضهم وتفرق كلمتهم وجهلهم وغفلتهم عن ما يصلح لحوالهم وقناعتهم بحياة يأكلون فيها ويشربون وينامون الى ايمانهم بأن كل شيء قد قدر تقديرا ، وحكموا بأن المسلمين لوداموا على هذه العقيدة مسندين جميع همومهم الى القدرة الالهية فلن تقوم لهم قائمة ولن ينالوا عزا او يقيهاوا مجدا .

ويخلط هؤلاء بين الاعتقاد بالقضاء والقدر وهو ركن من اركان الايمان وبين الاعتقاد بمذهب الجبرية القائل بأن الانسان مجبر في جميع اعماله فيتوهمون تبعا لذلك ان المسلمين بعقيدة القضاء والقدر يرون انفسهم كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الريح كيفما تميل ومتى رسيب في اعماق قوم انه لا خيار لهم في قول ولا عمل ولا حركة ولا سكون وانما جميع ذلك بقوة جابرة وقدرة مأسرة تعطلت قواهم وفقدوا ثمرة ما وهبوا من العقل والادراك والقوى وتحولوا الى عالم العدم والسلب .

والحقيقة غير هذا قباها اذ ان العقيدة الصحيحة في القضاء والقدر هي ان نؤمن بأن لنا جزءا اختياريا في اعمالنا وهو ما يسمى بالكسب وهو مناط الثواب والعقاب وبأننا محاسبون بما وهبنا الله من هذا الجزء الاختياري واننا مطالبون بامتثال جميع الاوامر الالهية والنواهي الربانية ، وان هذا النوع من الاختيار وهو مورد التكليف الشرعي تتم به حكمة الله وعدله ، فلا جبرية في الاسلام ولا حتمية وانما اختيار واردة وعقل وادراك ومحاسبة وجزاء يدعى من اجلها المسلم الى العمل والسعى والكسح حتى يلاقى الله .

ومن اركان الايمان . ان يعبد المؤمن الله كأنه يراه ولا يكون ايمان المؤمن كاملا الا بالعبادات يؤتيها على وجهها وبالعمل الصالح والاخذ بما امر الله ، واجتناب ما نهى عنه فالعبادات يكون المرء المسلم مؤمنا .

• — أركان الإسلام :

رؤوس العبادات أربعة من خمسة هي أركان الإسلام وفرائضه وأولها . الشهادة بآلا اله الا الله وأن محمدا رسول الله بمعنى الإسلام لله وحده لا شريك له وللدن الذي بعث به رسول الله . وأول العبادات الصلاة عليها الصوم فالزكاة فالحج . والمقصود بها جميعا أن تظهر روح المسلم وأن تساعد على السمو فتنتهي عن الفحشاء والمنكر وتنزع الى الرحمة والبر والصلاح وترى نعمة الهدى فتشكر الله عليه وتمجده .

فالصلاة خمس مرات في اليوم والليلة كتابا موقوتا تسبقها الطهارة ينص القرآن فضلا عن صلاة الجمعة الأسبوعية . والصلاة تعني السلة بالله وشكره على نعمائه وهي رياضة جسمية وروحانية وإبتغال ودعاء الى الله فضلا عن كونها تعبيرا عن وجود الله وجعله حقيقة أعلى من حقائق النواميس ، وخضوع العبد وأذعانه له ، وكل الحركات المنضبطة التي ترافق الكلمات والإبتهالات تساعد على إبقاء أفكار المصلي مركزة في ذات الله ، والتوجه الى الكعبة في كل صلاة معناه أن المسلم يذكر الموطن المجيد الذي شهد نزول الوحي وشباب الدعوة وهو مكان مقدس تتجه اليه عواطف المسلمين في وحدة معبرة عن وحدانية الله الجدير وحده بالعبادة والخضوع له كما تذكر إبراهيم وإسماعيل اللذين بنيا البيت الحرام ورفعوا قواعد أول بيت وضع للناس مباركاً وهدى للعالمين والذي فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً . وكان المسلمون يولون وجوههم نحو بيت المقدس أول الأمر حتى أمر الله بأن يولوا وجوههم شطر المسجد الحرام قطعا لتخرصات اليهود . وقد خص النبي صلى الله عليه وسلم من دون الأنبياء بأن جعلت له الأرض كلها مسجدا فليس شرطاً أن تؤدي صلاة المسلمين في معبد إذ أن أي مكان في الأرض شرط أن يكون تظليفا هو مسجد لله ويلحق بهذا أن المسلم ليس بحاجة الى كاهن أو قريبان ليصله بالله ، ولا يشترط لقبول الصلاة غير طهارة الجسد التي تعني طهارة النفس واللباس والمكان .

والصلاة الجمعة أهمية خاصة لأنها تجمع المسلمين في وحدة مذعنة لأخائهم كشعورهم بأخوتهم وبالاتضباط والطاعة والتوحد صفا واحدا

وقصدا واحدا وراء امام واحد يقرأ عليهم صلاتهم في شكل جماعي بعد أن يفتح قلوبهم بالخطبة التي يعالج فيها شئون دينهم ودنياهم .

والركن الثاني من العبادات هو الصوم الذي يكون في رمضان الذي أنزل فيه القرآن أياما معدودات ويعنى الامتناع عن الطعام والشراب وممارسة الجنس خلال ساعات النهار منذ اللحظات التي تسبق الفجر الى اذان صلاة المغرب وهو عمل قوامه الوحدة والانضباط والرحمة والبر والمجاهدة النفسية والتربية الروحية والتعاطف والخشوع فهو يعلم الانسان كيف يلجم شهواته وكيف يستشعر الالم الذي يمض الفقير الجائع ويقجر في نفسه الشفقة عليه ويدفعه الى تقدير ما أنعم الله عليه من آلاء .

ولا يلزم بالصوم الا الاصحاء ويعنى منه المريض والمسافر والمقاتل والمرأة خلال أيام الطمث والحمل والرضاعة حتى يكونوا في ظروف عادية فيؤدونه أو يكفروا عن افطارهم .

والصيام فريضة قديمة عرفت لها ديانات سابقة بألوان مختلفة وعرفت مزاياها كما عرفت مزايا الصوم حديثا فهناك ألوان تمارس منه اليوم لتربية الأخلاق الفدائية في الجند الذين يؤدون أعمالا تستدعى رياضة النفس على تقلبات الحياة والصبر عليها ، ومنه صيام الرياضيين وصيام التجهيل وصيام الاحتجاج وهي جميعا أنواع صالحة لغرض من أغراض التربية العامة أو الخاصة يعلم منها أن الآداب الدينية تسبق التحقيق العلمي الى خلق العادات السالحة واشتقاق الآداب الضرورية لمطالب الجسد والروح في حياة الانسان . وشريطة الصوم العامة هي تحكيم الإرادة في شهوات النفس والبدن وتربية العزيمة على قيادة الانسان لنفسه حيث يريد وحين يريد .

ولا شك في أن الصيام الاسلامي يبلغ الغاية من هذا كله لصلاحيته لمقاصد التطهير والعطف والتوبة والتفكير وهو يرجح ألوان الصوم القديمة التي يتحرى الانسان فيها اجتناب بعض ألوان الأطعمة اذ اجتنابها لا يكفى لترويض النفس والجسد وقد يكون ترويض اللذوق على اجتناب اللذائذ ولكنه ترويض القادرين على تحصيل الطعام اللذيذ ولا رياضة فيه تماما لا للنفس ولا للجسد ولا حتى اللذوق عند فقدان القدرة على تحصيل هذه الأطعمة في جميع الاوقات .

أما الزكاة فهي الفريضة التي تذكر المسلم بحصة الجماعة من ماله الذي يكسبه بكده وسعيه وبأنه كفرد في الجماعة المتلاحقة المتكافلة لا يعمل لنفسه فحسب وانما يعمل أيضا لغيره وهي امتحان له فيما تهوى نفسه من مال ومتاع اذ كان الصيام امتحانا له فيما تهوى نفسه من طعام وشراب والأديان جميعا تولى البر والتكافل بين الناس اهتماما اجتماعيا وخلقا وتوصى به تعبيرا عن الرحمة والتماسا للطف الله ولكن الاسلام وحده يتمتع بكونه الدين الذي يلزم بالتكافل الاجتماعي ويتحمل المسؤولية الجماعية بجعله الزكاة اجبارية ، فكل مسلم ملزم بحق الشريعة وحكمها أن يخصص جزءا من ثروته لآخوانه المحتاجين والمسافرين والغرباء ، يزكى به ماله ويظهره كما يظهر روحه من الشح اذ يعطى المال على حبه مسكينا ویتیمًا وفقیرًا .

وقد يرى بعض المعاندین للإسلام في الزكاة امتحانا للإنسان الذي يأخذ الزكاة ويسمونها بالاحسان المهين المهدر لكرامة البشر أو عاملا من عوامل تكاسل الناس والقعود بهم عن السعى ، وهم يغفلون بهذا عن الاسلام يدعو الى العمل وإلى كسب المال ولكنه يحذر من كثره وكثرة جامعیه وحاسبیه عن مستحقیه ، ولا عذر في المجتمع الاسلامي أن يقعد عن العمل والكسب وهو قادر عليهما أما الذي يقعد عنهما اضطرارا العجز أصابه أو حرج وقع فيه فله على المجتمع حق مفروض لا هوادة فيه يؤديه عنه كل من ملك نصاب الزكاة وهي لذلك فريضة هامة لارتباطها بصلاح المجموع ولهذا لم يتكرر في القرآن الكريم ذكر لفريضة بلفظها أو بلفظ دال عليها كما تكرر بالنسبة اليها .

ومن الآيات التي ورد فيها الحث على الزكاة ما يعلم المسلم أن البر في العقيدة هو إيتاء المال أصحاب الحق المشروع فيه : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب) (١) .

(١) سورة البقرة آية ١٧٧ .

ومما ورد فيه ذكر الزكاة بلفظ غير لفظها دال عليها كالصدقات بين فيه تعالى مصارفها وحدد مستحقيها قوله : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والقارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله » (١) .

فالمستحقون للزكاة ثمانية أصناف من الناس هم الفقراء :
الذين يملكون شيئاً درن تصاب الزكاة ولا يستطيعون الاستغناء عنه ، والمساكين : الذين لا يملكون شيئاً ، وعمل الزكاة وهم الموظفون لجمع الزكاة وتوزيعها ، والمؤلفة قلوبهم : وهم حديثو العهد بالاسلام ممن تخشى عليهم الفتنة أو الذين يتعرضون لعقوبة المنع من ذويهم لتركهم دين آبائهم ، والأرقاء : الذين يفتدون من العبودية بالمال ، والمنكوبون بالمغارم ، والمجاهدون المحتاجون الى ما ينفقونه ، والغرباء المنقطعون عن يعولهم وكل من في حكم هؤلاء اضطراراً وعجزاً عن ولاية امره بنفسه .

أما مادة الزكاة نفسها فهي الأموال والأنعام والمناشية وعروض التجارة وغللات الزراعة ، أما نسبها فهو خمس في الأبل وثلاثون في البقر وأربعون في الغنم وتصابها في الأموال وعروض التجارة والثمار بضارع هذه القيمة فإذا وجد لدى المسلم هذا النصاب كحد أدنى للملكية وجبت عليه حصة النصاب وهي تضارع ربع العشر من مجموع رأس المال ، أما الحصة المفروضة على الثمرات فتضارع العشر إذا كانت تروى بالمطر ونصف العشر إذا رويت بأنوات الري على أجمالها .

وهكذا يتول الى الدولة الاسلامية أو الى بيت مالها كل عام جزء من أربعين من الدخل القومي للأمة وجزء من عشرة أجزاء من دخل الزراعة وما إليها وهو مقدار لا يستهان به فضلاً عن زكاة الفطر والصدقات الحرة الموكولة الى جود النفس فوق النصاب المقرر فتصبح لموال الزكاة ثروة عامة لا يخصص مثلها في أية لمة من الأمم الحديثة ثروة للانفاق على الشيوخ والعجزة والمعوزين .

(١) سورة التوبة آية ٦٠ .

ولم يكن هدف الاسلام ان يجعل الزكاة حلا لمشكلة الفقر في المجتمعات الانسانية كما يتصور البعض مهونا من شأنها ومشككا في غنائها في هذا السبيل ، وانما يعلم الاسلام حق العلم وتدل على ذلك تعاليمه ان مشكلة الفقر لا تحل الا بالسعى والعمل بتعاون وتدبير ولاة الامر فالعمل فرض وحق وواجب وشرف ويحاسب ولى الامر اذا توانى في تدبيره والاعانة عليه ، وقد مسح الاسلام عن الفقر قداسته التى جللتها بها عبادات الامم حين أنكر تعذيب الجسد وحرمانه وجعل من حق الانسان ان ينعم بالطيبات من الرزق وحرم عليه ان يحرم ما أحله الله منها ومن الزينة والتجمل فليس الاسلام أغنيا يخذل الناس عن حق التمتع في الدنيا بتأويلهم في الطيبات الآخروية ، وانما هو دين يوجب السعى ويلوم أبناءه على محرم الطيبات والزهادة في الدنيا ويؤاخذهم اذا مدوا ايديهم بالسؤال وعندهم قوت يكفيهم مؤوقته .

لم يشرع الاسلام الزكاة لتأييد الفقر ولم يجعلها حلاله وانما جعلها مكافأة له ان أصبح مشكلة ضرورية فأصابته قوما واقعدتهم عن السعى لاخيار لهم في القعود عنه بعد استنفاد كل حيلة في تدبير العمل المستطاع فمن لم يكن مستطيعا عملا بتدبير من نفسه أو بتدبير الدولة فهو مكفول الرزق بما تجيبه الدولة من حصة الزكاة .

والحج هو الفريضة الخامسة من اركان الاسلام والرابعة في العبادات ، وهى الفريضة التى تتمثل فيها عالمية الدين وأخوته الانسانية على تباعد في الديار واختلاف في الأجناس والالسنة والألوان وهى صلة الرحم بين الأمة الاسلامية جميعها تربطها الزيارة في الملتقى الواحد في المكان الذى صدرت عنه الدعوة وهو أجدر مكان في بقاع الأرض ان يتم فيه هذا اللقاء بل هو التجسيد العياني الجسماني للقاء الروحاني في الصلاة على قبلة واحدة يتجرد فيه المسلمون جميعا من كل شيء كما ولدتهم أمهاتهم الا من أزار سائر غير مخيط ويتجردون فيه من شخصياتهم الدنيوية ووجاهاتهم وأموالهم وأولادهم وعلاقاتهم ويخرجون الى الله في أرضه زائرين ان استطاعوا الى ذلك سبيلا قدرة وتحملا ونفقة وبعد قضاء الشعائر التى تعيد الى النفس ذكريات بعيدة مجيدة يكون مؤتمر الحج فرصة للتعاطف والتقارب والتشاور بين أفراد الأمة الاسلامية .

وهكذا فان عبادات الاسلام كلها يراد بها الى تحقيق امرين :

تنبيه المتدين ابدا الى وجوده الروحي الذي ينبغي ان يشغل بمطالب غير مطالب الجسد والشهوة ، وتنبيهه الى الوجود الخالد الباقي الى جانب وجوده الزائل المحدود في حياته الفردية ، ولا مناص من ذلك مادام يريد ان يحيا حياة — تمتد بانوارها الى ما وراء معيشته اليومية . فالعبادة تكمل له هذين الامرين فهو في صلاته يستقبل النهار ويتوسطه مرتين ويختمه ، ويستقبل الليل بالوقوف بين يدي الله يستهديه من قيامه من نومه الى رقادته . وفي صيامه يذكر حق الروح من شرابه وطعمه ولذته ويشعر بارادته وفي زكاته يستشعر حصة الجماعة في حر ماله وفي حجه يستشعر أخوة الأمة وعالية دعوته ولا حاجة الى بيان حكمة الشهادتين بآلا اله الا الله وان محمدا رسول الله فبغيرهما لا تقوم العبادات ولا يكون المرء مسلما وهما سهلتا النطق عميقتا المعنى لأنهما يعنيان الدين بدين الله بعد ان لم يكن المرء عليه ، وجمال القول ان العبادات الاسلامية لتغيا تذكير المرء بوجوده الروحي وتذكيره بوجود اسمى من وجوده وأبقى ، وأنها تكليف لضمير الانسان وحده دون رقيب لو وسيط أو كهانة .

الفصل الثاني

الإنسان في الإسلام

١ - أمانة التكليف :

اختلفت تعريفات الإنسان باختلاف الزوايا التي تلحها وجهات النظر المختلفة . فعرف من جانب مزاياه العقلية بأنه حيوان ناطق أو ضاحك و عرف من جانب علاقته الاجتماعية بأنه حيوان مدني بطبعه ، و عرف من حيث تربيته بين أنواع الأحياء المتطورة بأنه حيوان راق و عرف كذلك من حيث اتصافه بالخطيئة التي ورث نتائجها عن آدم عندما أكل من شجرة المعرفة لما أغواه الشيطان بأنه روح علوى سقط من السماء الى الأرض .

وهكذا يحيط كل من هذه التعريفات بجانب من جوانب الإنسان دون المأم ببقية جوانبه ، وقد عرف القرآن الكريم والسنة النبوية الإنسان بأنه مخلوق مكلف وأن خلقه كان على صورة خالقه ، دون ادانة بخطيئة لم يرتكبها هو إذ لا تزر وازرة وزر أخرى وليس للإنسان إلا ما سعى . فسقوط الإنسان لا يكون بخطيئة أبيه ، وإنما مدار السقوط والارتفاع على النهوض بما كلف به كل إنسان وضوابط هذا النهوض هي الحرية والمسئولية ، فالإنسان بأمانة التكليف يمكنه أن يرقى الى قمة الخليقة ، وبدون الأمانة جدير بأن يرد الى أسفل سافلين فالأمانة التي هي العقل والارادة الحرة المسئولة هي التي ترفعه فوق مقام الملائكة وهي التي تهبط به الى زمرة الشياطين : قال تعالى ((أنا عرضنا الأمانة على السموات

والأرض والجبال فابين أن يحملنها وأنسفقن منها وحملها
الإنسان (١) وقال : « بل الإنسان على نفسه بصيرة » (٢) فهو
يمضى الملائكة لاتتداره على صنع الخير والشر سواء بسواء
أما الملائكة فلا فضل لهم فيما يصنعون من الخير لا أنهم مجبورون
عليه .. « ويدعو الإنسان بالشر دعاءه بالخير وكان الإنسان
عجولا » (٣) .

فإذا ما انحرف الإنسان عن النهوض بأمانيه سقط الى زمرة
الشياطين فكان أحدهم « أن المبشرين كانوا أخوان الشياطين » (٤) ،
« أنه ليتوس كفور » (٥) ، « أن الإنسان لظلم كفار » (٦) ، « أن
الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا ، وإذا مسه الخير
منوعا » (٧) « وكان الإنسان أكثر شيء جدلا » (٨) ، « أن الإنسان
ليطغى أن رآه استغنى » (٩) ، « أن الإنسان لربه لكفور ، وأنه
على ذاك لشهيد ، وأنه لحب الخير لشديد » (١٠) ، « أن الإنسان
لقى خسرا » (١١) ، « وخلق الإنسان ضعيفا » (١٢) ، « وكان الإنسان
كفورا » (١٣) ، « أن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم
من ربهم الهدى أم للأنسان ما تمنى » (١٤) .

فالله خلق الإنسان في أحسن تكوين وخصه بالأمانة التي رفعته
مكانا عليا ولكنه يتردى الى أسفل سافلين ، ولكنه لا يزال في

-
- (١) سورة الاحزاب آية ٧٢ .
 - (٢) سورة القيامة آية ١٤ .
 - (٣) سورة الاسراء آية ١١ .
 - (٤) سورة الاسراء آية ٢٧ .
 - (٥) سورة هود آية ٩ .
 - (٦) سورة ابراهيم آية ٢٤ .
 - (٧) سورة المعارج الآيات ١٩ - ٢١ .
 - (٨) سورة الكهف آية ٥٤ .
 - (٩) سورة الطق آية ٦ .
 - (١٠) سورة الماعين الآيات ٦ - ٨ .
 - (١١) سورة العصر آية ٢ .
 - (١٢) سورة النساء آية ٢٨ .
 - (١٣) سورة الاسراء آية ٦٧ .
 - (١٤) سورة النجم آية ٢٢ ، ٢٤ .

الحالين مكلفا قبالا للنهوض بنفسه بعد العثرة قبالا لان يتوب بعد الخطيئة محاسبا عما قدمت يداه هو لا يدا غيره : « وأن ليس للانسان الا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى » (١) ، « وكل انسان الزمناه طائره في عنقه » (٢) ، « ولا تزر وازرة زر اخرى » (٣) ، و « لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ، ثم رددناه اسفل سافلين » الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » (٤) .

ان ضوابط التقويم الحسن لهى الايمان والعمل الصالح وضوابط الارتداد الى اسفل سافلين لهى مطاوعة الهوى والتعور ومنع الخير والهلع من البلاء والعجلة والضعف امام الاغواء .

وخطيئة آدم لا تدنيه اذ تلب ، ولا تدن ايناءه ... « وعصى آدم ربه فغوى ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى » (٥) ، « فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه انه هو التواب الرحيم » (٦) .

وفي سبيل نهوض الانسان بالامانة عليه ان يستعين في ذلك بما يسره العلم له وبما سخر لخدمته من الجماد والحيوان ... قال تعالى « اقرأ وربك الاكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم » (٧) ، « وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين ، قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم » (٨) . « ولقد كرّمنا بنى آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم

(١) سورة النجم آية ٢٩ ، ٤٠ .

(٢) سورة الاسراء آية ١٣ .

(٣) سورة طه آية ١٨ ، سورة الزمر آية ٧ .

(٤) سورة النحل آية ٤ - ٦ .

(٥) سورة طه آية ١٢١ ، ١٢٢ .

(٦) سورة البقرة آية ٢٧ .

(٧) سورة العلق آية ٢ - ٥ .

(٨) سورة البقرة آية ٣١ ، ٣٢ .

على كثير من خلقنا تفصيلاً (١) ، « سخر لكم ما في الأرض » (٢) ،
« وسخر لكم ما في السموات » (٣) ، « وسخر لكم البحر » (٤) ،
« وسخر لكم الشمس والقمر دائبين » ، وسخر لكم الليل والنهار » (٥)

فالعلم عون الانسان ومآل مسؤوليته ولهذا فضله الله على كثير
من خلقه لسا وهب من قدرة ومن دراية .

٢ - حرية الإرادة :

فإذا قامت الكفارة على الخطيئة الموروثة في المسيحية فالامانة
في الاسلام هي التي يقوم عليها الخلاص ويرجع اليها التكليف
ويحاسب على تبعاتها بما كان له من قدرة وبما منح من علم ودراية
وبما جرح من أمور كان فيها حر الإرادة مطلق الدين .

ولا يستقيم لنا فهم هذا الا اذا فهمنا موقف الاسلام من الجبر
والاختيار بمقارنة يسيرة مع الديانات والمذاهب المتقدمة .

كان الهنود القدماء يجعلون للقدر الحكم الذي لا حكم غيره في
جميع الموجودات ومنها الالهة والناس والاحياء والنبات والجماد
ولا اختيار للانسان في الحالة التي يولد عليها لأنها مقدورة عليه
من قبل ميلاده منذ الازل ولا تبدل لها الى الابد .

وكان المجوس يؤمنون بعقيدة ثنوية تقسم الوجود قسمين بين
اله الخير والنور واله الشر والظلمة ولا عاصم لاله السوء من اله
الظلمة وشره في تلك الحرب التي لا تنتهي الا بنهاية الكون .

وآمن اليونان بغلبة القدر على الكون ومسورت مسرحياتهم
ضربانه التي تستهزئ بهم وتتحداهم . وآمن المصريون القدماء

-
- (١) سورة الاسراء آية ٧٠ .
 - (٢) سورة الحج آية ٦٥ .
 - (٣) سورة الجاثية آية ١٣ .
 - (٤) سورة النحل آية ١٤ .
 - (٥) سورة ابراهيم آية ٢٢ .

بالتقدير وبالحرية الانسانية معا فاقاموا في العالم الآخر محكمة سماوية يقف الميت بين يديها ويحاسب على اعماله وتحسب له او عليه صلوات الكهنة والشمامسة .

وآمن البابليون القدماء بالطوالح التي تلازم الانسان بحكم مولده تحت نجم من النجوم يحسب بعلمهم من نجوم السمسم او نجوم النخس .

ثم جاءت اليهودية يؤمن معتقوها باختيار الاله لشعب يحبه ويؤثره على سائر الشعوب قبل خروجهم من بطون امهاتهم فيبورك يعقوب ونسله ولعن عيسو ونسله وهما في بطن واحدة توأمان « ومن احشائك يفترق شعبان شعب يقوى على شعب وكبير يستعبد صغيرا . . » وعرفت اليهودية البداء اى ندم الاله على ما يحكم به ويعدل عنه اذ لم يبلغ القدر عند بنى اسرائيل نظاما كونيا يجرى عليه قضاء الله مجرى النواميس ثم جاءت المسيحية فربطت بين خطيئة آدم وقضاء الموت عليه وعلى ابنائه فالموت الذى يحسب الجسد هو كفارة الاكل من الشجرة ولا تكون كفارة الروح الا بفداء السيد المسيح .

اما عن آراء العلم الطبيعى والفلسفة النظرية في هذا الصدد فانها متباينة هي الاخرى كما تباينت عقائد الاديان وخلاصتها ان قوانين المادة تحكم كل شيء في عالم الجسد فهى ضرورات حتمية لا موضع فيها للحرية الانسانية الا ان تجرى في مجرى تلك القوانين ثم جدت في القرن العشرين نظريات تشكك في هذه الحتمية المقيدة بالقوانين . . . يقول نيلز بوهر الدانمركى الحائز على جائزة نوبل للعلوم سنة ١٩٢٢ م ان الكهارب لا تتبع في انتقالها قانونا مطردا تجرى عليه في الذرة وهى عنصر المادة ، ويقول هيزنبرج الالماني الحائز على نفس الجائزة سنة ١٩٣٢ م ان التجربة العلمية لا تاتى في تكرارها بنتيجة واحدة ، وان التجارب جميعا تؤيد الاحتمية ولا تؤيد الحتمية ويرد على هيزنبرج علماء آخرون بان التجارب تختلف لان آلات الضبط العلمى لا تحيط بجميع العوامل التي تتكرر في كل تجربة ولو أتيح لنا التحقق من وحدة العوامل في كل تجربة متكررة فالنتيجة لا شك واحدة .

أما الفلاسفة النظريون فيختلفون أيضاً ويذهب الواقعيون إلى أن الإنسان يفعل ما يريد ولكنه لا يريد ما يريد أي أن الإرادة تختار ولكن هذه الإرادة مقيدة بتكوين الإنسان الذي تشترك فيه الوراثة وبنية الجسم وضرورات البيئة فلا يخلق الإنسان إرادته بل تولد فيه وتنشأ معه بغير اختياره فيفعل كما يريد ولكنه لا يريد ما يريد .

ويذهب الفلاسفة الروحيون والمثاليون إلى أن الإنسان جسدي وروح ... جسده خاضع لأحكام المادة كسائر الأجساد وروحه طليق مختار يخضع لجسده في أمور ويخضع هو جسده في أمور وهو المسئول أن انتقاد لدواعي جسده ولم يجهد جهده للانتفاع بحريته في مقاومة تلك الدواعي وموازنتها بما يصلحها عند قسدها ويقومها عند انحرامها .

وجميع هذه المذاهب لا تحل مشكلة القدر خلا حاسماً تتفق عليه العقول وقرتاح إليه الشرائع وليس منها ما يفضل عقيدة المسلم في مسألة القدر .

وقبل أن نفصل القول في ذلك يجمل بنا أن نقرر أن مشكلة الشر الذي يقع من الإنسان إنما هو مشكلة شعورية بحثة وليست مسألة عقلية وذلك لأن مشكلة القدر هي بمعنىها مشكلة الشر طالما كانت هي مشكلة المحاسبة على الشر الذي يفعله الإنسان ويريد أن يرى بحسم مبلغ نصيبه من المسئولية في احتمال جزائه . فليس في الأمر مشكلة عقلية لأن العقل لا يستطيع ما دام هناك إيمان بوجود الله أن ينكر قدرته وحكمته وعدله في إجراء حكمته وقدرته ، وأيضاً فالعقل لا يستطيع أن يعتقد أن الإنسان المكلف والحجر الجامد سواء في الاختيار كما لا يستطيع أن ينكر تفاوت الناس في الحرية وتفاوتهم في آونة مختلفة حسب الرغبة والمعرفة .

٢ - العدل الإلهي :

إنما المشكلة تكون وتبرز حينما تلمس الإنسان في شعوره وبحاج إلى التوفيق بين قدرة الله وعدله فيما يصيبه من ألم الجزاء وعذاب الندم .

ولكن العدل الالهي لا تحيط به النظرة الواحدة الى حالة واحدة فلا بد من التعميم والاحاطة بحالات كثيرة قبل استيعاب وجود العدل في تعريف الارادة الالهية . ان البقعة السوداء في الصورة الجميلة — كما يقول العقاد — وصمة قبيحة وذلك اذا احجبنا الصورة ونظرنا الى تلك البقعة بمعزل عنها ولكنها قد تكون لونا من ألوان الصورة لا غنى عنها وتضيف اليها جمالا لا يتحقق بدونها . . . ونحن قد نبكى لحادث يحسبنا ثم نعود فنضحك لما كسبناه منه بعد وفاته . وهكذا فالنظرة الى الكون في ألف سنة تكشف لنا من دلائل التوفيق بين القدرة الالهية والعدل الالهي ما لا تكشفه النظرة اليه في سنة واحدة وعلى هذا النحو نقول اننا نقترّب من التوفيق بين القدرة الالهية والعدل الالهي ولا نقول اننا نحيط بدلائل هذا التوفيق جميعها فان الاحاطة بدلائل الحكمة الالهية امر فوق قدرة العقل . وعلى هذا النحو تتوارد آيات القرآن الكريم عن قدرة الله وعن حرية الانسان وعن عدل الله في اجراء قدرته ومحاسبة المخلوق على حريته :

« وما تشاءون الا ان يشاء الله ، ان الله كان عليهما حكيمًا » (١) ،
« ذلك بان الله لم يك مغيرا نعمة انعمها على قوم حتى يفسدها ما بأنفسهم » (٢) ، « كل امرئ بما كسب رهين » (٣) ، « من عمل صالحا فلنفسه ، ومن اساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد » (٤) ،
« وما الله يريد ظلما للعباد » (٥) ، « ان الله لا يأمر بالفحشاء . . .
لنقولون على الله ما لا تعلمون » (٦) .

ولقد نجد مسعوية في فهم قوله تعالى « ولو شئنا لآتينا كل نفس هدايا » (٧) فقد يسأل سائل : لم لا يشاء الله أن يؤتى كل نفس هدايا ؟ فهل تركب الهداية في الانسان كما تركب فيه خصائص جسمه ؟ انها تكون بذلك هداية آلية لا تكرم الانسان ولا تتفق مع تهوؤه بالأمانة التي فضلته على سائر المخلوقات فالعدل الذي

- (١) سورة الانسان آية ٢٠ .
- (٢) سورة الانفال آية ٥٣ .
- (٣) سورة الطور آية ٢١ .
- (٤) سورة نمل آية ٤٦ .
- (٥) سورة غافر آية ٢١ .
- (٦) سورة الاعراف آية ٢٨ .
- (٧) سورة السجدة آية ١٣ .

اختاره الله للإنسان أعم وأكرم مما يختاره الإنسان لنفسه إذا هو أثر الهداية التي تسوي بينه وبين الجهاد ، وإيا كان الأمر الذي يمكن إليه المسلم بعد تلاوة هذه الآيات فمن المصدق لضميره أن يجد أنه لابد أن يكون في الأمر عمل للمعقيدة الإيمانية وعملها أن يعالج شعور القلق بشعور الطمأنينة والثقة ونجاحه إذا أيقن العقل أن قدرة الله أن تكون إلا على هذه العفة وأن حرية الإنسان أن تكون إلا على هذا الوجه وأن حريته على هذا الوجه لا تناقض إمكان العدل الإلهي متى التمسنا دلائله في الكون كله وفي الزمان كله دون قصرها على حادث مفرد في حياة مخلوق واحد يتغير شعوره بالآله كما تتغير عواقيها من حين إلى حين .

ويبقى ما يحاول أن يردده بعض الغربيين عن جبرية المسلم مما يفهمونه من كلمات ينتزعونها من تعبيرات العوام كالقسمة والنصيب والمكتوب والمقدر على الجبين ويفسرونها باستغراق المسلمين في الجبرية واستسلامهم للحوادث دون أن تكون المحاولة مجدية في تغيير هذه القسمة .

ولا شك أن هذه الجبرية مسموعة على أفواه الجهلاء شائعة بينهم في عصور الجهل والاضمحلال ولا نصيب لها من سند أو تأييد في الإسلام سواء في الكتاب أو في السنة .

نجبرية المسلم ليست كجبرية الهنود في استسلامهم للكارما ولا كجبرية البابليين في استسلامهم للطوائع أو للقدر الغاشم عند اليونان ولا كجبرية الاصطفاء في اليهودية التي تحكم بخروج سائر السلالات من رحمة الله ولا كجبرية الوراثة للمخطئة وقبول الكفارة عنها بعمل غير عمل المخطيء .

أما جبرية المسلم جبرية تؤمن بأن الهداية من طريق التكليف أصبح وانفى إلى العدل الإلهي من هداية آلية تتركب في طبائع الناس جميعا كما تتركب خواص المسادة في طبائع الأجسام . هذا عن تكليف الإنسان أما عن خلقه على صورة خالقه فانه خلق بحيث يرتفع عن التراب إلى السماء في طريق عسير هو طريق النهوض بالأمانة أمانة التكليف مشربا لتمثل صفات الله الحسنی في الرحمة والكرم والعدل والمجد والعظمة والابداع والانشاء منجائنا عن السقوط إلى أسفل السافلين محلقا إلى أعلى عليين . وذلك هو الإنسان في عقيدة الإسلام .

الفصل الثالث

المَرْأَةُ فِي الْإِسْلَامِ

١ - تساوى الرجل والمرأة في الحقوق الإنسانية :

رأينا كيف أن الإنسان في شريعة الإسلام مخلوق مكلف وأن مدان قيامه بأمانة التكليف على الحرية والمسئولية معا وبأمانة التكليف يمكن للإنسان أن يرقى إلى قمة الخليقة وبدونها جدير بأن يرد إلى أسفل مسافلين كما رأينا أن الأمانة ليست إلا العقل والارادة اللذين يرفعان الإنسان فوق مقام الملائكة وبدونهما يهبط إلى زمرة الشياطين .

وغنى عن الذكر أن نقول أن الإنسان معنى به الرجل والمرأة على السواء في نظر الإسلام . وأنه من البديهيات التي لا تحتاج إلى تقرير أن المرأة في عرف الإسلام كائن إنسانى له روح إنسانية من نفس النوع الذى منه الرجل : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء (١) » . فهي إذن الوحدة الكاملة في الأصل والنشأ والمصير ، والسلواة الكاملة في الكيان البشرى ، تترب عليها بكل الحقوق المتصلة مباشرة بهذا الكيان ، فحرمة الدم والعرض والمال والكرامة التي لا يجوز أن تلمز مواجهة أو تغتلب ، ولا يجوز أن يتجسس عليها أو تقتحم

(١) سورة النساء آية ١ .

الدور ، كلها حقوق مشتركة لا يميز فيها بين جنس وجنس ، والأوامر والنواهي والتشريعات فيها عامة للجميع « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ، ولا تلامزوا أنفسكم ، ولا تنابزوا بالألقاب » (١) « ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا » (٢) . . « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » (٣) . و « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله » كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) .

والجزاء في الآخرة واحد للجنسين : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض » (٥) وكذلك تحقيق الكيان البشري في الأرض متاح للجنسين سواء بسواء : الأهلية للملكية والتصرف فيها بجميع أنواع التصرف من رهن وإيجار ووقف وبيع وشراء واستثمار . . « للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون » (٦) « . . للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » (٧) . فمن حق المرأة أن تمتلك وأن تتصرف فيما تمليك مختلف ألوان التصرف خلافا لما كان عليه حال المرأة الأوربية حتى عهد قريب ، فقد كان سبيلها الى ذلك عن طريق الرجل زوجها كان أو أبا أو ولي أمر ، ولكن الاسلام منح المرأة قبل ان تحصل المرأة الأوربية على هذا الحق بكثير من اثني عشر قرنا — حرية الملكية والانتفاع بشخصها مباشرة وبلا وكالة أو وسيط .

ولم يكن الاسلام بتحقيق كيان المرأة في مسألة الملكية ، بل حققه في أخطر المسائل المتعلقة ، بحياتها وهي مسألة الزواج ، فلا يجوز

(١) سورة الحجرات آية ١١ .

(٢) سورة الحجرات آية ١٢ .

(٣) سورة التور آية ٢٧ .

(٤) رواء الشيخان .

(٥) سورة آل عمران آية ١٩٥ .

(٦) سورة النساء آية ٧ .

(٧) سورة النساء آية ٢٢ .

بغير انهنّ ولا يتم العقد حتى تعطى الاذن « لا تزوج الثيب حتى تستأمر ولا تزوج البكر حتى تستأذن وانها صماتها » (١) ويصبح العقد باطلا لو أعلنت انها لم تبد موافقتها عليه ، بل اعطاهما الاسلام ان تخطب لنفسها .

وبلغ من تقدير الاسلام للمرأة ومقومات كيانها البشرى في عصور غشيتها الجهل والجهالة أن عد العلم والقلم ضرورة بشرية لازمة لكل فرد فجعله فريضة وركنا من اركان الايمان بالله على طريقة الاسلام ويحق للاسلام أن يفخر بأنه أول نظام في التاريخ نظر الى المرأة على انها كائن بشرى لا يستكمل مقومات بشريته حتى يتعلم شأنها شأن الرجل سواء بسواء ، فجعل العلم فريضة عليها كما هو فريضة على الرجل ودعاها أن ترتفع بعقلها كما ترتفع بجسدها وروحها عن مستوى الحيوان . الى هذا الحد وصل الاسلام في تكريمه للمرأة ، وما يستطيع احد أن يزعم أن فكرة الاسلام في هذه الأمور قائمة على أن المرأة مخلوق ثانوى و تابع للرجل مما يهذى به بعض العقائدين أو المضللين من أن الاسلام يقتص كرامة المرأة ويهين كبرياءها ويحطم شعورها بذاتها ويدعها في مرتبة اقرب الى الحيوانية متاعا حسيا للرجل وأداة للنسل ليس غير — وهى في هذا كله في موضع التابع من الرجل يسيطر عليها في كل شيء ويفضلها في كل شيء ، او ما يردده بعض المتعصبين للاسلام بدون علم ممن يعلنون أن الاسلام قد سوى بين الجنسين في كل شيء . وهؤلاء وأولئك لا يعرفون حقيقة الاسلام أو يعرفونها ثم يلبيسون الحق بالباطل وهم في هذا انما يتشبهون بالمطالبة بالساواة الكاملة مع الرجل ويتبع هذا لهم أن يبدوا في صورة المنتصرين لقضية تفخمية يكافحون في سبيلها قياسا على ما كان للمرأة الغربية من شخصية كاثفت من اجلها متفاسين أن الأمر يختلف تماما بالنسبة للمرأة المسلمة ، ولكى يكون هذا واضحا يجدر بنا أن نلم الممة سريعة بتاريخ المرأة في أوروبا لنرى اذا كانت ظروفنا تجعل للمرأة في مجتمعنا قضية تكافح من اجلها أسوة بغيرها ؟ .

(١) رواه الشيخان .

٢ - نصف الإسلام للمرأة وانتصاف المرأة الأوربية لنفسها :

كانت المرأة في أوروبا وفي العالم كله هملا لا يحسب له حساب بل إن العلماء والفلاسفة كانوا يتجادلون في أمرها : ألها روح أم ليس لها روح ؟ وإذا كان لها روح فهل هي روح إنسانية أو حيوانية ؟ وعلى افتراض أنها ذات روح إنسانية فهل وضعتها الاجتماعى والإنسانى بالنسبة للرجل هو وضع الرقيق أو هو شيء أرفع من الرقيق ؟ وقد يذكر لنا التاريخ أن بعض النساء قد تمتعن بمركز اجتماعى مرموق في اليونان أو في الإمبراطورية الرومانية ولكن ذلك لم يكن مزية للمرأة كجنس وإنما كان لنساء معدودات في العواصم يوصفن زينة للجالس وأدوات للترف يحرص على إبرازها زهوا .

وقد ظل الوضع كذلك في عهود الرق والاتطاع في أوروبا والمرأة في جهالتها تدلل حينما تدلل الترف والشهوة وتهمل حينما كالحيوانات التى تأكل وتشرب وتحمل وتلد وتعمل كالرقيق ليل نهار . حتى جاءت الثورة الصناعية فكانت الكارثة التى لم تصب المرأة بشر منهن في تاريخها الطويل فقد قلبت الأوضاع كلها في الريف والمدينة على السواء إذ تحطمت روابط الأسرة وتحلل كيئتها بتشغيل النساء والأطفال في المصانع واستخرج العمال من بيئتهم الزراعية القائمة على التكافل والتعاون الى المدينة التى لا يعرف فيها أحد أحدا ولا يعمل أحد أحدا وحيث يستقل كل انسان بعمله ومتعته وحيث يسهل الحصول على المنعة الحرام فتتهبط الرغبة في الزواج وكفالة الأسرة ، أو تتأخر زمانا طويلا . وكانت النتيجة أن المرأة هي التى دفعت الثمن الغالى من جهدها وكرامتها وحاجاتها النفسية والمادية إذ نكل الرجل عن أعمالها من ناحية وفرض عليها أن تعمل لاعالة نفسها حتى لو كانت زوجة وأما ، واستغللتها المصانع أسوأ استغلال من ناحية أخرى فشغللتها ساعات طويلة وأعطتها أجرا أقل من الرجل الذى يقوم معها بنفس العمل في نفس الموقع ، وقد استغفلت تشغيل الأطفال في المصانع النفوس الحية التى لا تطيق مثل هذا الظلم فهبت تدافع عن المستضعفين من الولدان وتندد بتشغيلهم في سن مبكرة وأرهقهم بما لا يطيقون وبضالة أجورهم بالنسبة للجهد العنيف الذى يبذلونه ، وقد نجحت هذه الحملات وأسفرت عن رفع سن التشغيل والأجور وتخفيض ساعات العمل . ولم تحظ المرأة

بنصير كالأطفال حتى جاءت الحرب العالمية الأولى وقتل عشرة ملايين من شباب أوربا وأمريكا وواجهت المرأة قسوة المحنة فوجدت ملايين النساء بلا عائل أما لأنه قتل أو شوه أو أفسدت نفسه أو لأنه يريد أن يستمتع بعد هول الحرب ولا يريد أن يتزوج ويعول أسرة تكلفه جهدا ونصبا .

وقد أسفرت الحرب عن نقص واضح في الأيدي العاملة من الرجال فكان حتما على المرأة أن تعمل والا تعرضت للجوع هي ومن تعول من المسنين والأطفال وأدى تهاونها على العمل الى كثير من التنازل عن الضوابط الأخلاقية طالما كانت لخلاتها قيدا يمنع عنها الطعام لا سيما أنه لم يكن في وسع الفتيات والنساء أن يشبعن حاجتهن الطبيعية بطريق مشروع ولو تزوج كل من بقى حيا من الرجال بسبب النقص الهائل الذي حدث في عدد الرجال بعد الحرب وليس هناك مخرج كالذي وضعه الاسلام لمثل هذه الحالات بتعدد الزوجات فلم يكن أمام المرأة الا أن تسقط راضية أو كارهة لتحصل على حاجة الطعام والجنس واستغلت المصانع حاجة المرأة الى العمل وظلت تعاملها معاملة ظالمة وتمنعها اجرا أقل من الرجل وكان لابد من ثورة جامحة تحطم ظلم المجتمع الأوربي الذي لم يبق لها شيئا فقد بذلت نفسها وكرامتها وكبرياءها وأثوتها وحققها في الأسرة والأولاد ، فلم يبق أمامها الا أن تطلب المساواة في الأجر مع الرجل وهو حق طبيعي وبندهي ولكن الرجل الأوربي لم يتنازل عن سلطته بسهولة وانتهجت المرأة وسائل الاضراب والتظاهر والدعاية والصحافة وبدأ لها أنها لابد أن تشارك في التشريع لمنع الظلم من منبعه فطالبت بحق الانتخاب ثم بحق التمثيل البرلماني وبالتعلم كالرجل وبخول وظائف الدولة مثله ماداما قد تعلم بنفس الأسلوب وتلقيا تعليمها واحدا . وهكذا وجدت قضية المرأة وكفاحها لتيسل حقوقها في أوربا وإن كانت بعض الدول الديمقراطية لاتزال وإلى الآن تمنع المرأة اجرا أقل من الرجل في وظائف الدولة كإنجلترا على الرغم من وجود نائبات في مجلس العموم .

فهل كان في ظروفنا التاريخية والاقتصادية والعقائدية ما يجعل للمرأة عندنا قضية ؟ لقد سوى الاسلام بين الرجل والمرأة تسوية كاملة في الوجود الإنساني وفي جميع الحقوق المتصلة اتصالا مباشرا

بالكيان البشرى المشترك بين الرجل والمرأة ولكنه من البديهي أن يفرق بين الرجل والمرأة في بعض الحقوق وبعض الواجبات المتعلقة بالفروق الجوهرية بين الجنسين . وقبل أن نفصل هذه المواضع التي يفرق فيها الإسلام بين الرجل والمرأة نقف عند الفروق الجوهرية التي يتميز بها كل جنس عن الآخر فسيولوجيا وبيولوجيا وسيكولوجيا ثم نلاحظ بعد ذلك رأى الإسلام .

٣ - اختلاف المرأة عن الرجل في الطبيعة والوظيفة :

هل الرجل والمرأة جنس واحد أو هما جنسان ؟ وهل هي وظيفة واحدة أو وظيفتان ؟ تلك أسس الموضوع فلذا كان الجواب أنهما جنس واحد فليس هناك موضوع أصلا وليس هناك ما يرد به على هذه الإجابة . وإذا كنا جنسين مختلفين فهناك أساس صالح لمناقشة الموضوع وبإزاء هذا الخلاف في التكوين الجسدي والكيان الوجداني ووظائف الحياة البيولوجية تختلف طبيعة الرجل والمرأة ليوافق كل منهما مطالبه الأساسية وقد زودته الحياة بكل التيسرات المكنة لتمنحه التكيف اللائق لوظيفته . إن المساواة في الانسانية أمر طبيعي وينبغي فالرجل والمرأة شقا الانسانية أما المساواة الآلية بين الجنسين في وظائف الحياة وطرائقها فلا حيلة لأحد سيها ، لا حيلة لأحد في أن يشارك الرجل في الحمل والولادة والإرضاع وتأسيسا على ذلك فإنه لا يمكن أن تكون هناك وظيفة بيولوجية من غير تكيف نفسي وجسدي خاص . فمن الطبيعي أن يستتبع اختلاص أحد الجنسين بالحمل والرضاعة أن تكون مشاعر هذا الجنس وعواطفه وأفكاره مهياة بطريقة خاصة لاستقبال هذه المهمة واستمرارها ، فالأمومة بمشاعرها النبيلة وأعمالها الرفيعة وما تتطلبه من الصبر والجهد والدقة هي التكيف النفسي والعصبي والفكري الذي يقابل التكيف الجسدي للحمل والإرضاع وكلاهما متمم للآخر بحيث يكون شذوذا أن يوجد أحدهما في غيبة الآخر .

ولا شك في أن الرقة اللطيفة في العواطف والانفعال السريع والثورة القوية في المشاعر التي تجعل الجانب العاطفي لا الفكري هو المتبع المستعد أبدا للفيض والمستجاش لأول لمسة هي من مستلزمات الأمومة لأن مطالب الطفولة لا تحتاج إلى التفكير الذي

قد يسرع أو يبطئ ويستجيب أو لا يستجيب وأما يحتاج إلى عاطفة
مشبوبة تلبى دون مطء أو تدبير .. فهذا هو الوضع الصحيح
للمرأة حين تلبى وظيفتها الأصلية ، والرجل من ناحية أخرى مكلف
بوظيفة أخرى ومهيا لها بطريقة أخرى .. مكلف بصراع الحياة
سواء أكان الصراع في مجابهة الوحوش في الغابة أو قوى الطبيعة
في السماء والأرض أو ظلم المجتمع وقوانينه لاستخلاص القسوت
ولحمية ذاته وزوجه وأولاده من العوز والعدوان .. وهي
وظيفة لا تحتاج أن تكون العاطفة هي منبعها المستجاش بل أن ذلك
يضرها ولا ينفعها وأما يصلح لذلك الفكر الذي هو أقرر على التدبير
وحسب المقدمات والنتائج قبل التنفيذ ، وهو أبطأ عملا من العاطفة
الجياشة المتفجرة وليس المطلوب منه هو السرعة بقدر ما هو تقدير
العواقب والتأني للأمور سواء أكان المقصود صيد فريسة أو اختراع
آلة وضع خطة اقتصادية أو سياسية حكم أو أشغال حرب
أو تدبير سلم فكلها تحتاج إلى أعمال الفكر ويفسدها تقلب العاطفة
.. ولذلك فالرجل في وضعه الصحيح حين يؤدي هدفه الصحيح «
والمرأة كذلك سواء بسواء .

وهذا الاختلاف في الجوهر يفسر لماذا يستقر الرجل في عمله ويمنحه
الجانب الأكبر من نفسه وتفكيره بينما هو في المجال العاطفي متنقل
كالأطفال في حين أن المرأة تستقر في علاقتها العاطفية تجاه الرجل
وهي في هذا السبيل أبعد ما تكون نظرا وأشد ما تكون دقة بينما
هي لا تستقر في العمل إلا أن يكون فيه ما يلبي جزءا من طبيعتها
الأنثوية كالتمريض والتدريس والحضانة .

وهذا الافتراق والتخصص الطبيعي والوجداني ليس معناه الفصل
الحاسم بين الجنسين وليس معناه أن كلا منهما لا يصلح أية صلاحية
لعمل الآخر .. ذلك أن الجنسين خليط بنسب متفاوتة فإذا وجدت
امرأة تصلح للحكم أو القضاء أو حبل الأثقال أو الحرب ، وإذا وجد
رجل يصلح للطهي وإدارة البيوت أو الإشراف الدقيق على الأطفال
أو الحضانة الأنثوى أو كان سريع التقلب بعواطفه ينتقل إلى النقيض
فكل ذلك أمر طبيعي ونتيجة صحيحة لاختلاط الجنسين في
كيان كل جنس .

ولكن ذلك لا يدل بحال من الأحوال أية دلالة على انعدام الفرق بينهما ، فالمسألة في وضعها الصحيح يجب أن توضع هكذا : هل كل هذه الأعمال التي تصلح لها المرأة زائدة على وظيفتها الطبيعية تغنيها عن وظيفتها الأصلية ؟

ويمكننا الآن بعد هذه الوقفة عند حقيقة الخلاف بين الرجل والمرأة أن نعود إلى مواضع التفرقة بينهما في الإسلام .

إن أهم خاصية للإسلام أنه نظام واقعي يراعى الفطرة البشرية دائما ولا يصادمها أو يحيد بها عن طبيعتها ، وهو يدعو النفس إلى تهذيب طبائعهم والارتقاء بها ولكنه في تهذيبه لا يدعو لتغيير الطبائع ، ولا يضع في حسابه أن هذا التغيير ممكن أو مفيد لحياة البشرية حتى إذا كان ممكنا ، وإنما يؤمن دائما بأن أفضل ما تستطيعه البشرية من الخير هو ما يجيء متمشيا مع الفطرة بعد تهذيبها والسمو بها ، وهو هكذا مع المرأة والرجل يسوى بينهما حين تكون التسوية هي منطق الفطرة الصحيح ، ويفرق بينهما حيث تكون التفرقة هي منطق الفطرة الصحيح ولنتنظر في أهم مواضع التفرقة : تقسيم الإرث ومسألة التسوية .

٤ - قوامة الرجل على المرأة وتكاليفها :

يقول الإسلام في الإرث : « للذكر مثل حظ الأنثيين » (١) ذلك حق ولكنه يجعل الرجل هو المكلف بالاتفاق من المرأة أن تنفق شيئا من مالها على غير نفسها (إلا حيث تكون هي العائل الوحيد لأسرتها وهي حالات نادرة في ظل النظام الإسلامي لأن أي عاصب من الرجال مكلف بالاتفاق ولو بعدت درجته) فإين الظلم الذي يحاول دفعه المطالبون بالمساواة المطلقة ؟ أنها مسألة حساسة لا عواطف تأخذ المرأة تلك الثروة الموروثة لتنفقها على نفسها ويأخذ الرجل ثلثي الثروة لينفقها أولا على زوجته — أي على امرأة — وثانيا على أسرة وأولاد فأيهما يصيب أكثر ؟ والرجل ينفق تكليفا لا تطوعا مهما كانت

(١) سورة النساء آية ١١ .

شروة المرأة الخاصة فلا يحق له أن يأخذ منها شيئا البته الا بالتراضي الكامل بينهما ، وعليه أن يتفق عليها كأنها لا تملك شيئا ولها أن تشكوه إذا امتنع عن الاتفاق أو قتر غيه بالنسبة لما يملك ويحكم لها الشارع بالنفقة أو بالانفصال .

على أن هذه النسبة إنما تكون في المال الموروث بلا جهد يقسم بعدالة حسب حاجة كل ، ومقياس الحاجة هو التكاليف المنوطة بمن يحملها ، أما المال المكتسب فلا تفرقة فيه بين الرجل والمرأة لا في الأجر ولا في ربح التجارة أو ربح الأرض لأنه يتبع مقياسا آخر هو المساواة في الجهد والجزاء ، أذن لا ظلم هناك ولا شبهة تفيد أن قيمة المرأة هي نصف قيمة الرجل في حساب الاسلام كما يفهم العوام والمشفعون على الاسلام ، وليس اعتبار شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد دليلا على أن المرأة تساوي نصف الرجل وإنما هو اجراء روعى فيه توفير كل الضمانات في الشهادة سواء أكانت لصالح المتهم أو ضده ، ولما كانت المرأة بطبيعتها العاطفية مظنة أن تتأثر بملاحظات القضية فتضل عن الحقيقة روعى أن تكون معها امرأة أخرى « أن تضل أحدهما فتذكر أحدهما الأخرى (١) » . ومعلوم أنه من النادر أن تتفق امرأتان على تزيف واحد دون أن تكشف أحدهما خبايا الأخرى فتظهر الحقيقة على أن شهادة المرأة الوحيدة تعتبر في ما تعد المرأة خيرة فيه أو مختصة به من شئون النساء .

أما مسألة القوامة فإن الضرورة تقتضي أن يكون هناك قيم توكل إليه الإدارة العامة لهذه الشركة القائمة بين الرجل والمرأة وما ينتج عنها من نسل وما تستتبعه من تبعات وقد اهتمدى الناس في كل تنظيماتهم إلى أنه لابد من رئيس أو راع مسئول ، فلما أن يسكون الرجل هو القيم أو تكون المرأة هي القيم أو يكونان معا قيمين . والغرض الثالث مستبعد ، يقول تعالى « أو كان فيهما آللهة إلا الله فصدنا » (٢) ، « إذا ذهب كل آله بما خلق ولعلنا بعضهم

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢ .

(٢) سورة التوبة آية ٢٥ .

على بعض (١) • ويقرر علم النفس ان الاطفال الذين يتربون في ظل أبوين يتنازعان السيادة تختل عواطفهم ويضطربون •

بقى الغرضان الأولان وقبل أن نخوض في بحثهما نسأل ههنا السؤال ايهما أجدر أن تكون له القوامة بما فيها من تبعات : الفكر أو العاطفة ؟ فإذا كان الجواب هو الفكر لأنه الذي يدبر الأمور في قبية الانفعال فقد انحلت المشكلة فالرجل بطبيعته المفكرة لا المتفعلة وبما هيأته الحياة من قدرة على الصراع واحتمال أعصابه لنتائجه وتبعاته أجدر من المرأة وأصلح للقوامة على الشركة . والمرأة ذاتها لا توقع الرجل الذي تسره فيخضع لرغباتها ، على أن المرأة اذا تطلعت للسيادة في أول عهدها بالزواج وهي فارغة البال من الأولاد وتكاليف تربيتهم فسرعان ما تنصرف عنها حين تأتي المشاغل . وليس مؤدى ذلك أن يستبد الرجل بالمرأة أو بإدارة الشركة ، فالرئاسة التي تقابل التبعية لا تنفي المشاورة ولا المناقشة ولا المعاونة ، فالرئاسة الناجحة هي التي تقوم على التفاهم الكامل والتعاطف المستمر . وكل توجيهات الاسلام تهدف الى ايجاد هذه الروح داخل الأسرة وإلى تغليب الحب والتفاهم على النزاع والشقاق فلقرآن يقول « وعاشروهن بالمعروف (٢) » والرسول يقول : (خيركم خيركم لأهله) (٣) فيجعل ميزان الخير في الرجل هو معاملته لزوجته وهو ميزان صادق الدلالة ، فما يسئ رجل معاملة شريكته إلا أن تكون نفسه منطوية على السوء ولكن العلاقات الرسمية في داخل الأسرة موضع شبهات كثيرة تحتاج الى بيان :

-
- (١) سورة المؤمنون آية ٩١ •
(٢) سورة النساء آية ١٩ •
(٣) حنفي عليه •

الفصل الرابع

الأسرة في الإسلام

١ - الزواج :

تقوم الأسرة في نظام الإسلام الاجتماعي على اشتراك الرجل والمرأة في شركة مؤسسة على الرضا والقبول مع اشتراط التكافؤ .

والزواج كمسألة شخصية شأنه شأن أي علاقة بين شخصين يستند إلى تفاهم يقوم بين طرفيه ، وتكافؤ في المميزات الشخصية والخصائص النفسية والعقلية والجسمية بحيث يتعذر أن يحكمه قانون عام أو إطار نمطي محدد ، ولكن على الرغم من هذا فإنه لا بد من قانون عام يحكم أمر هذه العلاقة . والإسلام كنظام عام يحيط بحياة البشر لا يمكنه إلا أن يشرع لهذه العلاقة الخطيرة الأثر في حياة المجتمع الإنساني ولو تشريعا يضمن على الأقل الحدود العامة التي لا يجب تجاوزها مع أفساح الفرصة لتدخل العوامل الشخصية الخاصة إلى جانبها .

ومادامت هذه العلاقة لا تقوم في نظر الإسلام إلا على أساس من الاختيار الحر من الطرفين فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن النهوض بالتزاماته في الشركة استناداً إلى هذه الرغبة الحرة التي دعت إلى إقامة العلاقة ابتداء واستناداً إلى ما يجب توفره بينهما من محبة والفة وود ومعرفة للفضل وتقدير للعشرة ، وقد شرع القرآن الزواج

وسمى عقده ميثاقا غليظا فقال « وأخذن منكم ميثاقا غليظا (١) » وجعله الله مئة أمتن بها على الناس اذ جعل بين الزوجين مودة ورحمة فقال : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (٢) كما جعل كل زوج منهما لباسا للآخر فقال : « هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » (٣) وقد رغبت تعاليم الاسلام في الزواج وحث عليه القرآن فقال : « وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من مبانكم واماتكم ان يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله والله واسع عليم » (٤) .

وقد كان العرب قبل الاسلام يتزوجون دون التقيد بعقد من الزوجات فربما تزوج أحدهم عشرة أو أكثر فوضع القرآن حدا وسطا فأباح التعدد لضرورة ولأن لم يخف أن يجور في معاملة أزواجه فقال تعالى « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أفنى ألا تعدلوا » (٥) .

واباحة ما زاد عن الواحدة مراعى فيه حاجة الطبيعة الانسانية وما يمكن أن يجد الرجل نفسه فيه من اضطرار كما سنعرض له بعد ، وقد حرم القرآن الارتباط برابطة الزوجية بين المسلم وبعض نساء بينه وبينهن رابطة قرابة أو رضاع أو مصاهرة تقديسا للارحام فقال : « ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف أنه كان فاحشة ومقنا وساء سبيلا ، حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت ، وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم

-
- (١) سورة النساء آية ٢١
 - (٢) سورة الروم آية ٢١
 - (٣) سورة البقرة آية ١٨٧
 - (٤) سورة النور آية ٣٢
 - (٥) سورة النساء آية ٣

بين فلا جناح عليكم ، وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن
تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف أن الله كان عفورا رحيمًا (١) .

ونَهت السنة عن الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وحرمت من
الرضاع ما يحرم من النسب . كذلك حرم القرآن أن يتزوج مسلم
بمشركة أو مشرك بمسلمه قال « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ، ولا تنكحوا المشركين حتى
يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ، وألئك يدعون إلى
انقار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه » (٢) وأحل نساء أهل
الكتاب بقوله « والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا
آتينوهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان » (٣)
وأباح لمن لم يجد القدرة على زواج الحرة أن يتزوج بأمة فقال :
« ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن
ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم
من بعض فانكحوهن بائن أهلهن وأتوهن أجورهن بالمعروف
محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان » (٤) وقد قيدت السنة
عقدة الزواج بأن يدفع الزوج المهر للمرأة فقال القرآن « وأحل لكم
ما وراء ذلكم أن تنكحوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما
استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما
تراضيتن به من بعد الفريضة أن الله كان عليما حكيما » (٥) وقال
الرسول صلى الله عليه وسلم « الشمس ولو خاتما من حديد » .

وقد بين القرآن منزلة كل من الرجل والمرأة في هذه الشراكة فقال :
« ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة (٦) » وتبين
أن هذه الدرجة هي قوامة الرجل على المرأة والتي تعنى التزامه
بالاتفاق والتوجيه فقال : « الرجال قوامون على النساء بما فضل

-
- (١) سورة النساء آية ٢٢ ، ٢٣ .
 - (٢) سورة البقرة ٢٢١ .
 - (٣) سورة المائدة آية ٥ .
 - (٤) سورة النساء آية ٢٥ .
 - (٥) سورة النساء آية ٢٤ .
 - (٦) سورة البقرة آية ٢٢٨ .

الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم » (١) نفع وضع القرآن أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق جعل القوامة في الأسرة للرجل وأكثر من أمره له بإحسان العشرة وأوصاه بالمرأة خيراً كما تكررت السنة من ذلك . والقانون الإسلامي لا يشرع للحالة التي ينهض فيها كل من الزوج والزوجة بواجبه على الوجه الأمثل ، فالزواج الناجح لا يلجأ إلى القانون ولا يقيم علاقته على أساسه ، وإنما يلجأ الزوجان إلى القانون عندما يختلفان أو يعجزان عن مواصلة الشركة فحينئذ يلجأ كل منهما إلى القانون فتلعل نصوصه تحسم خلافهما أو تعالج عجزهما .

٢ - حقوق الزوجين وواجباتهما :

ويقوم القانون الإسلامي في الزواج وما يتعلق به على العدل بين الطرفين دون محاباة لطرف منهما كما أنه يتسع ليشمل محيطاً واسعاً من الحالات ، ولأن - المرأة دائماً هي صاحبة الشكوى في هذا الأمر فائناً سننظر في موقف القانون منها في هذا الأمر . وأول ما نجده من ذلك هو التزاماتها التي عليها أن تنهض بها كما حددها القانون وهي اطاعة زوجها إذا طلب حقه فيها - والا توطيء قرائسه من يكره ، وأن تحفظ ماله وعرضه وعياله وغيبته . والالتزام الأول بحاجة إلى تجلية صريحة ، فعلم النفس يخبرنا أن الرجل أشد حاجة من المرأة إلى إرضاء نوازعه الجسدية بالتخلص من الحاجتها ليتفرغ لأداء عمله دون اضطراب أو قلق ، وهو من ثم أكثر طلباً للجنس من المرأة وإن كانت المرأة أعبق منه استجابة وأشد استغرافاً بمجموع نفسها وجسدها وروحها فيه ، ومفترض في الزواج أن يلبي حاجات الإنسان الجنسية الروحية والنفسية والاجتماعية ، فإذا لم يجد الزوج تلبية لهذه الحاجة فإنه يلجأ إلى الجريمة خارج الأسرة ، وهذا مالا يسمح به المجتمع ولا ترضاه الأزوجة نفسها وقد لا تستطيع المرأة الوفاء بهذا الالتزام في ثلاث حالات إما أن تكون كارهة لزوجها لا تطيق الاتصال به وهي حالة دائمة لا تتعلق بوقت بعينه ومن ثم فهي حالة لا ينتظر لها الاستمرار

(١) سورة النساء آية ٣٤ .

ويحسن ان تأخذ طريقها الى الانفصال وقد أعطى الاسلام المرأة الحق في ان تفعل ذلك كما سيجيء .

واما ان تكون محبة له ولكنها تكره القيام بهذا الامر عامة وتنفر منه وهي حالة انحراف نفسى يعانى منها كثير من الناس ولهذا ينبغي علاجها بان يقبل الزوج الامتناع عن طلبية حاجته معها كلفه ذلك من مشقة ما دام محبا لزوجته او ان تقبل الزوجة تحمل المشقة من اجل زوجها مادامت له محبة ولا تريد الانفصال عنه اما اذا لم ينطوع أحدهما بهذه التضحية فيجدر ان يتفصلا بالمعروف .

وهذه هي روح القانون اذ انه يلزم الزوجة بالطاعة اذا اصر الزوج لا يحكما ولكن لان الامر الطبيعى في الزواج ان يشمل الجنس ولان امتناع الزوجة يلجئ الزوج الى الخطا الذى لا يرضاه الله للمجتمع ولا يرضاه المجتمع على نفسه ولا يرضاه الزوجة لنفسها حتى ولو كان الزوج يفعله مع زوجة أخرى الا ان الاسلام لا يجبرها على قبول هذا الوضع اذا لم تستطع فهنا تنفصل بسبب الكراهية اذا ما تلاشى حبها لزوجها بسبب هذا الامر .

اما الامر الثالث فهو ان تكون الزوجة محبة لزوجها لا تنفر من الاتصال به ولكنها لا تريده في نفس اللحظة التى يطلبها فيها وهي اذن حالة مؤقتة وعلاجها حين نقدر يرجع النفور الى تعب أو قلق يزولان بعد قدر من الثبته النفسية والجسدية ولهذا فقد اهتم الاسلام بتوجيه نظر الرجل الى المداعبة الرقيقة وجعلها بمثابة رسول مؤنن ومحقق لآفة النفس وامتزاج الروح فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا تسقطوا على نساءكم كالبهائم ولكن اجعلوا بينكم وبينهن رسولا (يعنى القطة) .

اما عندما تكون الزوجة هي الراغبة والزوج منصرفا لسبب من الاسباب وهذا قادر الوقوع ولا سيما في شباب الزوج فالمرأة لا تعدم وسيلة ولكن القانون الذى دعا المرأة الى اطاعة زوجها دعا الزوج الى الاهتمام برغباتها واحطها مطها اللائق بها فاذا عجز الزوج وقع الانفصال فالالتزام واقع من الناحيتين وليس فيه تعسف بالزوجة ولا اهدار لكيانها . ويجدر بنا ان ننظر في بعض النصوص لنرى

العقل واضحا في هذا الالتزام ففي بيان حق الزوج على الزوجة يقول صلى الله عليه وسلم (١) إذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وقال « والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته الى فراشه فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها » وقال : « لا اذا دعا الرجل زوجته لحاجته فلتأته وان كانت على الثور » . وفي بيان حق الزوجة يقول صلى الله عليه وسلم : « يعمد أحدكم فيجلد امرأته جلد العبد فلعنه يضاعفها من آخر يومه » وقال : « لا يترك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضيت منها آخر » وقال : « استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطعتم فلا تبغوا عليهن سبيلا الا ان لكم على نساءكم حقا ونساءكم عليكم حقا فحكما عليهن الا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأتين في بيوتكم الا تكرهون الا وحقن عليكم ان تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن » . وقد سئل رسول الله : ما حق زوجة أحدنا عليه فقال : « ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت » .

هذه هي حقوق الزوجة وحقوق الزوج لا إحالة ولا إهدار وينضى بنا هذا الى الالتزام الثاني وهو الا توطن الزوجة فراش زوجها من يكره أي لا تدخل بيته أحدا يكرهه ولا تأذن لأحد يتغصنه في دخول بيته ، وهذا الالتزام منطور فيه الى الحفاظ على الشراكة القائمة بين الزوجين بإبعاد العناصر التي قد تكون سببا في الإيقاع بين الشريكين بالسلبية والوشاية والتأليب : وبطبيعة الحال لو أعطت المرأة هذا الحق للرجل فانه يعطيها مقلبه الحق في ان تعترض على دخول من تكرهه هي الأخرى الى بيت الزوجية .

إما التزام الزوجة بالمحافظة على عرض زوجها وماله وعياله وغيبته فهو التزام طبيعي لا يكره أحد وهو التزام مشترك يخضع

(١) انظر في هذه الأحاديث - النووي - رياض الصالحين باب حق الزوجة على الزوج من ١٤٢ .

له الرجل والمرأة على السواء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ، والأمير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده فكلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » هكذا يوضح الإسلام التزامات المرأة نحو زوجها ويبين حقوقها لديه وهو في هذا إنما يجعلها مسئولة مسئولية تتكافؤ مع قدرها فهي في تصوّره أجل منحة يمكن أن يمنحها الرجل ، يقول صلى الله عليه وسلم : « الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة » (٢) والمرأة الصالحة هي التي قال فيها الله عز وجل وفي أمثالها « فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » (٣) أي هي التي تطيع الله قاتبة بحقوق الزوج بحفظه في غيبته في نفسه وماله بحفاظ الله إياها .

٢ — وسائل الإصلاح بين الزوجين :

هذا في حالة الرضا والتوافق لا لجوء إلى القانون إما إذا انتقلنا إلى حالة التشويز من جانب الزوجة أو من جانب الزوج نتيجة لعدم قيام أحدهما بما ألزم به فقد وضع الإسلام وسائل للعلاج تتدرج قليلا قليلا إلى الانفصال الذي هو آخر الدواء وأبغض الحلال عند الله ، فالزوجية علاقة قائمة لمصالح المجتمع والزوجين وحين يسود الوئام والوفاق تتحقق هذه المصالح مغير تدخل القانون ولكن حين يحدث الشقاق ينجم الضرر الذي يتعدى خطره الزوجين إلى الأبطال فوادة المجتمع ومن ثم إلى الكيان الاجتماعي بأسره .

ولا تخلو علاقة زوجية مهما كان مدى التفاهم والوئام بين طرفيها من عثرات نتيجة للاحتكاك في حوادث الحياة اليومية التي تقبض على كل ساعة وتنتهي نفسها بنفسها وليس من المعقول أن يلجأ الزوجان إلى القانون بشأن مثل هذه العثرات فعلى العكس ربما إذا لجأ الزوجان إلى القانون في مثل هذه الأمور العارضة أدى ذلك إلى تفاهتها واتساع هوة الخلاف بينهما وذلك لأنه يمس كرامة الزوجين

(١) رواه ابن عمر . انظر النووي ص ١٤٤ .

(٢) رواه عبد الله بن مبرو بن العاص انظر النووي ص ١٤٣ .

(٣) سورة النساء آية ٣٤ .

إذا ما عرضت دقائق حياتهما على أنظار الآخرين مما يدعو كل واحد منهما إلى التثبت بموقفه والانسياق في الاعتزاز براه . ولذلك فإن تدخل القانون لا يكون إلا في كبريات المسائل التي تغفل فيها محاولات التوفيق الودية .

أذن فلا بد من سلطة محلية في داخل العلاقة الزوجية ذاتها تنظر في مثل هذه المسائل المعارضة وتحلّل التوفيق بين الزوجين في إطار محدود . وقد وكل الإسلام هذه السلطة إلى الرجل ، وهي سلطة تنفرع من مسئوليته ووظيفته في الشركة باعتباره قيما على شئونها فإذا كانت الزوجة هي مصدر النزاع وسببه فإن حق الزوج في استخدام هذه السلطة يخضع للحدود التي رسمتها الآية الكريمة : « واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن ، واهجروهن في المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » (١) .

وبلاحظ أن الآية الكريمة وضعت وسائل اصلاح متدرجة من العظة إلى الهجر إلى الضرب غير المبرح في نهاية الأمر ، ويجب أن نلاحظ أيضا أن هذه الحالات التي حددتها الآية إنما تتوجه إلى الظروف التي تغفل فيها كل وسائل الود والتراحم كما أننا لسنا هنا بصدد الحالات التي يساء فيها استخدام هذه الوسائل التي لا ينص القرآن على استعمالها إلا في حالات اضطرارية رغبة في صيانة كيان الأسرة والحيلولة دون تفككها وانحلالها ، بدليل الحديث النبوي الذي سبق وروده والذي ينص على الزوج أن يضرب زوجته في أول النهار ويطلبها في آخره والأحاديث الكثيرة التي توصي بالنساء وباحسان معاملتهن من مثل قوله صلى الله عليه وسلم « اكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا ، وخياركم خياركم لنسائهم » (٢) وقوله : « لا تضربوا أماء الله » فجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « نثرن النساء على أزواجهن فوخص في ضربهن فأطاف بال رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشكون أزواجهن فقتل صلى الله عليه وسلم » ولقد

(١) سورة النساء آية ٣٤ .

(٢) رواه الترمذي .

أطاف بال بيت محمد نساء كثير يشكون أزواجهن ليس أولئك بخياركم (١) أن هذه الوسائل لا يلجأ إليها الزوج اعتسافاً وإنما اضطراراً متدرجاً من الوعظ الجميل الذي يرد المخطيء إلى الصواب دون أن يمس كرامته فإن أفلح كان بها والا لجأ إلى الهجر وهي درجة أعنف من السابقة وهي لفقة سيكولوجية عميقة من الإسلام ينظر فيها إلى اعتزاز المرأة بقدرتها على اجتذاب الرجل واعتزازها بأنوثتها . ومعنى الهجر : اتهام الزوجة أن الزوج قادر على ألا يخضع لهذه الفقة التي تعتر بها المرأة مما يدفعها إلى أن تظلم من أدلالها وكبرياتها ، وقد ترد إلى الصواب إذا ما شعرت بذلك أو يطلبها الزوج مما يدل على أن ما أحفقه منها صغير بالنسبة لما يطلبه فيها فيتجاوز عنه ، فإن لم تغلح هذه الوسيلة أيضاً فنحن أمام حالة شهوس جامحة أقوى من اعتزاز المرأة بأنوثتها ومثل هذه الحالة من الجحوش العنيف يلزمه إجراء عنيف هو الشرب بخير قصد الإيذاء وإنما يقصد التأديب ولذلك نص التشريع على أنه ضرب غير مبرح .

وقد ترى المرأة في هذه الوسيلة امتحاناً لكرامتها وعظاظتها في معاملتها ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن هذه الوسيلة ليست إلا سلاحاً احتياطياً لا يستعمل إلا حين تفشل الوسائل الأخرى ، وغنى عن الذكر أن المرأة التي لا تثوب بعد الوعظ الجميل ، والهجر المصلح ، ولا تنفصل عن زوجها في نفس الوقت مستعملة حقها الذي منحها لها الإسلام في الانفصال تستحق أن تعالج بهذه الوسيلة العنيفة أملاً في إصلاحها فقد تكون مصابة بانحراف سيكولوجي لا يصلحه إلا التلذذ بتلقى معاملة قاسية حسية أو معنوية تشبع رغبتها وتعطل مزاجها شأن المصابات « بالمأسوسيزم » وهو انحراف يكثر حدوثه بين النساء دون الرجال وعلم النفس يقرر أن المرأة التي تخفق معها الوسائل السابقة تكون في الغالب مصابة بهذا الانحراف أما في غير هذه الحالة المرضية فإن الضرب لا يكون له معنى ولا ضرورة إذ هو سلاح احتياطي لا تجب المبادرة إليه أو الإبتداء به والاية بترتيب درجات المعالجة تشير إلى ذلك .

(٢) رواء أبو داود .

أما إذا كان النشوز واقعا أو على وشك الوقوع من الرجل وهو القيم المالك لسلطة التقويم فإن القانون يدعو الرجل والمرأة معا إلى تدبير أمرهما ومحاولة إصلاح بينهما يقول تعالى : « وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير وأحضرت الأنفس الشح وان تحسنوا وتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » (١) .

فعلى الزوجين أن يحاولا الإصلاح بأن يتنازل كل منهما عن بعض موقفه ليتقاربا ، موجهما النظر إلى شح الأنفس وميلها عن السباحة مطالبيا بالاحسان والتقوى فإن لم يوفقا في ذلك رجع الأمر إلى هيئة تحكيم ودية ممن يمكن لهم أن يقولوا فيسمع لهم الزوجان فقد قرر القرآن الكريم التحكيم عند خوف الشقاق بقوله : « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا » (٢) .

ولا وجه لمن يطالب بأن يكون للمرأة حق المعالجة بالهجر والضرب فهذا أمر لا يتفق مع الفطرة والمرأة نفسها لا تستطيع أن تضرب زوجها ثم يبقى له في نفسها احترام . ولكن المهم أن القانون لم يلزمها بقبول نشوز الزوج واحتماله فأباح لها الانفصال حين لا تطيق ، وإنما جعل طريق الانفصال طويلا حتى يتدبر كل موقفه فجعل الصلح بينهما يقومان به ، ثم التحكيم برجل من أهلها ورجل من أهله لعلهما يوفقان بينهما ويعدلان ، فإن لم يستطعا فالانفصال وهو طريق المرأة العملى لرفض ما لا تطيق من الالتزامات التي ليس لها مقابل من نفس النوع عند الرجل وليكون هذا الحق مقابلا للسلطة التي منحت للرجل في هذه الالتزامات ، وللانفصال الذي يمثل سلطة المرأة في مقابل سلطة الرجل ثلاثة أساليب :

أولها : أن تجعل المرأة عصمتها في يدها وقد صرح بذلك الشارع وإن كان لا يتمسك بهذا الحق إلا القليلات ولكنه حق للمرأة ان شاعته

(١) سورة النساء آية ١٢٨ .

(٢) سورة النساء آية ٣٥ .

استخدمته ، أو أن تطلب الطلاق لكراهة الزوج وعدم القدرة على معاشرته وهو مبدأ أتوه الرسول صلى الله عليه وسلم وعمل به وشرطه أن تتأزل المرأة عن كل ما تملكه بطريق الزواج في نظير أنها المتسببة فعليها أن تحتل خسارة مادية مقابل فصمها لعرى الزوجية والطريق الثالث أن تطلب الطلاق مع الاحتفاظ ببقاعها وأخذ النفقة — على أساس سوء المعاملة أو الأضرار إذا أثبتت ذلك . . تلك ضمانات للمرأة تقابل سلطة الرجل .

٤ — الطلاق :

ويجرنا هذا الى الطلاق : السلاح الخطر في يد الرجل وما يترتب على وضعه في يده من أخطار تهدد الأسرة والأطفال ، إذا ما استعمله في لحظة هدم بيتنا وضع مستقبل الصغار ! هل نلغى الطلاق ؟ وكيف نصنع في ما ينجم عن تحريمه من مآس أيضا ؟ ان إيطاليا قد عادت اليه فأباحته اعترافا بضرورته ، فان احدا لا يستطيع أن يقهر طرفا من الزوجين على أن يعيش مع الآخر اذا كره العيش معه فلا يمكن أن يكون الزواج قييدا مؤبدا والخلص منه مع الكراهية مستحيلا فان هذا قد يؤدي الى الجريمة والانهلال ولا ينفع الأطفال ان ينشأوا في مثل هذا الجو .

لقد أباح الاسلام الطلاق وسماه أبغض الحلال ، ولم يجعله قوضي بل حاط عقدة الزواج بما يحفظها من التعرض للانفصال الوقتي وجعل الطريق اليه طويلا وصعبا لو تدبرنا سبيله . فقد شكك الله الزوج في وجدانه عند حصول نفرة بينه وبين زوجته فقال : « وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا » (١) وهذا معنى ما سبق من الحديث الشريف « لا يفرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى منها آخر » وطالب الزوج الذي يخشى نشوز زوجته بوعظها وهجرها وضربها في نهاية المطاف وطالب الزوجة التي تخشى نشوز زوجها أو اعراضه بطلب الصلح ثم أمر بالتحكيم عند خوف الشقاق أن يقوم حكم من

(١) سورة النساء آية ١٩ .

أهله وحكم من أهلها بالإصلاح . فإذا لم تفلح كل هذه الوسائل على ما مر بنا وأصبح لأبد من الطلاق فلا بد من أن يكون في ابتداء العدة وذلك في طهر لم يمسها فيه قال عز وجل : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، واحصوا العدة واتقوا الله ربكم » (١) وفي انتظار انتهاء العدة قد يراجع الزوج نفسه ويرجع عن غضبه فيراجع امرأته ولا سيما أن الله يأمر بأن تقضى الزوجة مدة العدة في بيت الزوجية لأنها لا تزال زوجه ما لم يحصل منها ما يوجب خروجها « لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » (٢) وقد عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابن عمر إذ فعل ما يخالف ذلك وأمره بإرجاع زوجته وأن يطلقها إذا شاء حسب أمر القرآن بعد انتهاء العدة على أن تقضيها في بيته . فإذا أسفرت هذه العدة عن رجوع الزوج عن قراره خلالها قبل انقضاء مدة العدة كان زوجها أحق بها .

« وبعلوتهن أحق بردهن في ذلك إن أراحوا إصلاحا » (٣) وذلك دون مهر ولا صداق جديدين أما إذا لم يهده الله إلى إرجاعها فعليه أن يفارقتها بالمعروف بمأثرة نمطية وأن يشهد على ذلك « فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعرفاً وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله » (٤) وقد حددت العدة بثلاثة قروء لذات الإقراء قال تعالى « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٥) وللأيسات ومن لم يحضن ثلاثة أشهر قال تعالى « واللاتئى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتئى لم يحضن » (٦) كما سن لنوات الحمل

-
- (١) الطلاق آية ١ .
 (٢) سورة الطلاق آية ١ .
 (٣) سورة البقرة آية ٢٢٨ .
 (٤) سورة الطلاق آية ٢ .
 (٥) سورة البقرة آية ٢٢٨ .
 (٦) سورة الطلاق آية ٤ .

أن ينتظرن حتى يضعن أحمالهن « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (١) وأعفيت من العدة من لم يمسه زوجها فقال تعالى « إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها » (٢) وقد أمر سبحانه الرجل بأن يرفق بالمرأة في عدتها فقال تعالى « اسكنوهن من حيث سكنتم من وجنكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن وإن كن أولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وائتروا بينكم بمعروف ، وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا (٣) ومما أوصى به الإسلام بالمرأة أيضا إذا طلقت قبل الدخول ولم يكن مسمى لها مهر أن تعزى عن ذلك وجعل لها حقا فقال : « لأجناح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتدر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين (٤) وعاد إلى التذكير فقال عز وجل : « وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين (٥) وقال : « فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا (٦) لها من طلقت قبل الدخول وقد فرض لها مهر فقد جعل لها نصف المهر فقال عز وجل « وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وإن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم أن الله بما تعملون بصير (٧) ونهى الرجل أن يأخذ شيئا من مطلقته كان أعطاها فقال تعالى « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهتانا وإثما مبينا ، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا (٨) .

- (١) سورة الطلاق آية ٤ .
- (٢) سورة الأحزاب آية ٤٩ .
- (٣) سورة الطلاق آية ٧ .
- (٤) سورة البقرة آية ٢٣٦ .
- (٥) سورة البقرة آية ٢٤١ .
- (٦) سورة الأحزاب آية ٤٩ .
- (٧) سورة البقرة آية ٢٢٧ .
- (٨) سورة النساء آية ٢١ + ٢٢ .

وحرصا على إحاطة العلاقة الزوجية بضمانات واقية جعل الله الطلاق مرتين ليفكر الزوجان مرة ومرة قبل أن يقررا إنهاء الشراكة فقال تعالى : « الطلاق مرتان فإمساك بمعبروف أو تسريح بإحسان » (١). فإذا ما جرى الطلاق للمرة الثالثة حرمت عليه نهائيا ووجب على كل أن يبحث عن طريق آخر . . « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره » (٢) وبعد أن تقتصر الزوجة برجل آخر يجوز لزوجها الأول أن يتزوجها مرة ثانية ؛ فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن ظلنا أن يقيما حدود الله ، وتلك حدود يبينها لقوم يعلمون (٣) .

وقد روى الإمام مسلم عن ابن عباس أن طلاق الثلاث كان واحدة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك لأن السماح للزوج أن يحرم زوجته على نفسه تحريما نهائيا في مرة واحدة يضيع المزايا المفهومة من نصوص القرآن وحكمتها في جعل الطلاق الرجوعي مرتين والتحريم عند الثالثة وليس أقسى على النفس وآلم في عقابها من أن تذهب الزوجة إلى أحضان رجل آخر لكي يستطيع الزوج أن يسترجعها وفي هذا تخويف وتحذير من سوء استعمال سلاح الطلاق .

ومما سبق يتبين أن النظام الذي وضعه الإسلام للطلاق نظام رائع لو اتبع لكان خيرا كله فهو من ناحية يمثل خلاصا للزوجين من الإكراه على البقاء في حياة أشتدت فيها النفرة واستحالت العشرة ، وهو من ناحية أخرى يجعل أمر الفرقة محوطا بضمانات تحفظ حقوق الزوجين معا وتحرم على كيان الأسرة ومستقبل الأطفال ، فقد طلب القرآن من الأم المطلقة أن ترضع ولدها فقال : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ، وعلى

(١) سورة البقرة آية ٢٢٩ .

(٢) سورة البقرة آية ٢٢٠ .

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٠ .

الوارث مثل ذلك ، فان ارادا فصلا عن تراض متهما وتشاور
فلا جناح عليهما وان اردتم ان تسترضعوا اولادكم فلا جناح عليكم
اذا سلمتم ما آتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما
تعملون بصير « (١) » .

٥ - تعدد الزوجات :

هذا عن الطلاق وهو أبغض الحلال عند الله — وهو آخر
الحلول اذا ما تعذرت الحياة واستحالت بين الزوجين ، وهناك
تشريع آخر للطوارئ والحالات الملحة وهو تعدد الزوجات فهو
ليس أصلا في الاسلام كما قد يفهم وانما هو تشريع يقصد به حل
المشكلات اذا طرات فالله عز وجل يقول : « فانكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » (٢)
ويقول جل شأنه « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء
ولو حرصتم » (٣) فالغاية هي العدل وهو مستحيل بنص القرآن
اذا كان مع اكثر من امرأة واحدة وعلى هذا فالأصل في الاسلام
واحدية الزواج الا اذا كانت هذه الواحدة نفسها ظلما يتعارض
مع الغاية السالفة وعندئذ يلجأ الى تشريع الضرورة انقاء لضرر
أكبر بضرر اقل .

ومما لا شك فيه ان الواحدة في الزواج لا تكون عدلا في حالات
الحروب التي تغني عددا كبيرا من الرجال فيختل الميزان بزيادة
عدد النساء على عدد الرجال فعندئذ يكون تعدد الزوجات ضرورة
لانقاء الفساد الخلقي والاتحلال الاجتماعي الذي ينشأ من وجود
نساء بلا رجال ، فاذا كان تأخر سن الزواج في المجتمعات
المنحصرة مسئولا بشكل او بآخر عن شيوع التحلل الخلقي بين
الشباب فما بال حالة كهذه لا تجد فيها المرأة طريقا مشروعاً
لارضاء حاجتها الطبيعية وحاجتها الى الامومة فهل من سبيل الى
ذلك والى وجود مجتمع نظيف من شرور الفساد الخلقي يغير

(١) سورة البقرة آية ٢٢٢ .

(٢) سورة النساء آية ٣ .

(٣) سورة النساء آية ١٢٩ .

اشترك أكثر من امرأة في رجل واحد علانية ويتصریح من القانون بشرط أن تكون كل منهن لها حقوق متساوية في كل شيء ؟ ولا شك في أن وجود امرأة مع شريكة أو أكثر في رجل حال غير مسعدة ولكنها ضرورة أخف ضررا من بقائها عاطلا بلا رجل . وشييه بحالات الحرب كل حالة يختل فيها التوازن لسبب من الأسباب كالأوبئة التي تعصف بالرجل أكثر لقلة مناعتهم عن النساء وحوادث الممل وغيرها ، أما حين يكون هناك توازن فلا يمكن حسابيا أن يقوم تعدد الزوجات ، هذه حالات عامة ولكن هناك حالات فردية يكون تعدد الزوجات فيها ضرورة : منها القدرة الجنسية الشاذة التي لا تكفى بواحدة ولا يمكن لصاحبها الصبر عليها ومنها حالات عقم الزوجة والمرض الدائم الذي يحول دون اشباع رغبات الجنس وقد يبدو اعتبار الجنس لدى البعض أمرا نثيئا ووضعها لا يستحق أن تهضم أسرة من أجله أو تنهار سعادة امرأة لأنها مريضة لا تستطيع أدائه ، فهذا أمر لا يقاس بهذه المقاييس فالجنس ضرورة لا حيلة لأحد فيها والاعتراف به كأمر حيوى واقع خير من التظاهر بالنبل والخيانة في الظلام كما يحدث في الدول التي لا تبيح تعدد الزوجات فهو لا يقل أهمية عن الرغبة في الطعام والشراب والانتجاب فالاسلام يعد كل النزعات النظرية التي تؤدي وظيفة حيوية نزعات نظيفة في ذاتها وكريمة وجديرة بالاشباع ما دامت تؤدي بصورة مشروعة لا تلحق الأذى بأحد . ومما يجدر ملاحظته أن الحالات التي يضطر فيها إلى تعدد الزوجات إنما تنشأ عن رغبة كريمة من الزوج في الإبقاء على الزوجة الأولى وكراهة تبريحها وفاء لعشرتها وحفاظا على الفضل بينه وبينها وهي رغبة تدل على شعور كريم فضلا عن أن الزوجة الأولى من حقها أن تطلب الطلاق ، والثانية من حقها أن ترفض الاقتراح لو لم يكن زواجها على شريكة أفضل من حياتها بلا زواج !

٦ - خروج المرأة للعمل :

بقيت نقطة أخرى في كيان الأسرة تتعلق بالمرأة وهي خاصة بحق المرأة في العمل وهو حق لا شبهة فيه أعطاه الاسلام لها وكانت المرأة المسلمة في صدر الاسلام تعمل في كل مجالات العمل المتاحة لها آنذاك . ولكن المسألة ليست مسألة تقرير الحق في

ذاته وانما الذى يعنينا هو الأسرة التى تمثل المرأة فيها العضو الأهم . والواقع أن الاسلام لا يستريح لخروج المرأة لتعمل في غير الأعمال الضرورية التى تقتضيها ظروف المجتمع وحاجاته من ناحية وحاجة المرأة نفسها من ناحية أخرى .

فتعليم البنات التمريض وطب النساء وما الى ذلك أمور ينبغي أن تنبض بها المرأة فهذه وظائف يحتم المجتمع أن يشغل بها النساء ويملك إجبارها على القيام بها كما يجند الرجال للحرب سواء بسواء ، وحاجة المرأة الى العمل لعدم وجود عائل أو لعدم كفاية ما يعولها به عائلها ، أمران يحتمان حق المرأة في العمل لأن ذلك أصون لها من الابتذال في سبيل لقمة العيش ، ولكلها أمران يمثلان ضرورتين والاسلام يبيحهما على هذا الأساس أما أن يكون الأصل في المجتمع أن تخرج المرأة لتعمل فهو أمر يخرج المرأة عن وظيفتها الأولى وينشئ من الماسد النفسية والاجتماعية والخلقية أكثر مما ينتج من الخير .

فالمرأة مهياة بتكوينها الجسدى والفكرى والوجدانى — كما سبق — لوظيفة بعينها هي الأمومة فإذا عطلت عن النهوض بها فذلك اهدار لطاقة حيوية مرصودة لغرض معين ، وتحويل لها عن أصلها أما اذا اقتضت الضرورة ذلك فلا مناص ، لكن اللجوء اليه بغير ضرورة ملحة استجابة لدوافع التقليد الأعمى للغرب أو مباهلة بالتقدمية واظهارا للتحضر فأمر لا يابى له الاسلام .

وقد يقال ان المرأة تستطيع ان تكون اما وتكون عالة في ذات الوقت تقوم عنها المحاضن بتحمل اعباء الاطفال ، ولكن هذا يرد عليه بأن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى ، فان المحاضن لا تستطيع أن تمد الطفل بالحب والحنان الذى تمنحه له أمه وهو لا يستطيع أن يكتفى بأحد دونها ولا يفتنح بأن يشاركه فيها أحد فما بالك باشتراك عشرات الأطفال في أم صناعية ، ان المحاضن للأطفال ضرورة تقضى بها الحاجة — كالعمل للمرأة — أما أن تكون هي الأصل بغير ضرورة فهذا اهدار للجوهر في سبيل العرض وأي حاجة للبشرية في أن تزيد من إنتاجها المادى وهى تضعف إنتاجها البشرى وتورده موارد التلف والبوار .

فإذا قيل إن العمل يعطى المرأة كيانا اقتصاديا مستقلا يكفل لها كرامتها فإن الاسلام لم يحرمها من أن يكون لها كيانها الاقتصادي المستقل وإذا قيل إن اشتراك إيرادين في إنشاء أسرة أغنى لها من إيراد واحد فإن هذا قد يكون حقا في احوال فردية ولكن إذا كانت كل امرأة تعمل في غير ما هيئت له من وظائف تتلاءم مع طبيعتها فإنها تعطل رجلا من العمل وتحول دون إقامة أسرة جديدة وتؤخر الزواج فتزيد من فترة التعمط الجنسي الذي يفضى إلى الانحلال الخلقي .

لقد كان الاسلام مراعىا للفطرة البشرية ولحاجات المجتمع معا عندما خصص المرأة لوظيفتها الأولى التي خلقت من أجلها . وحمل الرجل أعباءها لتتفرغ دون قلق على عيشها بكل جهدها وطاقاتها لرعاية الانساج البشرى الثمين واحاطها في هذه الوظيفة بأرفع سمات التكريم والتقدير فجعل الجنة تحت أقدامها وجعلها أولى الناس بحسن صحابة الأبناء ما قامت بوظيفتها الأولى وهي دون شك أجل وأعسر مهمة في المجتمع ومنعها حق المساواة الإنسانية في الكرامة البشرية وحقوقها نظريا وعمليا أمام الله والقانون وقرر لها استقلالها الاقتصادي وحرية التعامل المباشر مع المجتمع وقرر لها حق التعليم وجعله فريضة عليها واعطاها الحق في أن تتزوج برغبتها وأن تخطب لنفسها والا تزوج بغير إذنها وأن تعامل معاملة كريمة مادامت تقوم بدورها في شركة الأسرة كما ينبغي وأن يكون لها حق الانفصال حين لا تجد هذه المعاملة وقرر حقها في العمل إذا اقتضت الضرورة . فماذا سنبه الاسلام من المرأة ؟ .

قد تكون المرأة في شرقنا العربى المسلم جاهلة ومناخسة ومستترقة لا كرامة لها وشخصية تعطى أكثر مما تأخذ ولا يراهم الرجل ترتفع كثيرا عن عظم الغريزة والمتاع ولكن المسئول عن هذا ليس الاسلام ولا تعاليمه إنما الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها شرقنا العربى انه الفقر الذى يعانى الشرق منذ اجيال والظلم الاجتماعى والكبت السياسى والارهاق العصبى الذى عانى منه سواد شرقنا نتيجة لهذه الظروف . وليست المرأة وحدها هي الضحية ولكنه الرجل كذلك وإن بدا أثر في وضع خير منها . فهو مسحق بما يجده من الفقر والعسرة

والتفاوت الطبقي الذي يستتله ويعتبر كيانه ، ومن ثم غلقه يسقط كل ما يعانیه على زوجته وأولاده مستغلا ما اعطاه الاسلام من سلطة القوامة على الأسرة في التنفيس عن غضبه المكثوم . والمرأة تحتل هذا لأنه خير من الحياة بلا عائل وإن كان من حقها أن تستخدم حقوقها الشرعية المخولة لها ولا يليق أن نحسب على الاسلام نتائج اساءة استعملنا لها منحنا من حقوق .

وليس شك في أن الرجل الشرقي عموما — نظرا لعوامل حضارية ملومة تتجلى أكثر ما تتجلى في ما يعانیه من نقص في تربيته — مفروم بأن يبدو في صورة القوى المستبد بالقوة هي الفضيلة الوحيدة في المجتمع المتخلف حيثما يصبح العطف والرفقة واللين ضعفا يبرر التحقير والمهانة ، ولهذا فهو عاجز عن أن يمارس الاحترام الواجب للمرأة ككيان انساني وعاجز عن أن يرى فيها شيئا فوق كونها متاعا حسيا ليس غير ، والاسلام يرى من هذه الرؤية كما تقدم .

وحاجة المرأة الى التربية اشد وخطر من حاجة الرجل فطاما كانت المجتمعات في غيبة التربية الصالحة تقوم على عبادة القوة والتسلط وقياس الحياة بمقاييس الشهوات فنان الأم تعمل — بغير وعي منها — على زيادة شقاء المرأة لأنها تربي طفلها بطريقة تفسد مشاعره نحو المرأة وتصبغها بالدكتاتورية والتحكم المستبد بتدليله وتعويده أن تكون كلمته أمرا مطاعا وعدم الاهتمام بتوجيهه الى ضبط شهواته وتزعاته ، ان المرأة في بلادنا في حالة سيئة ولكن الاسلام يرى من ذنبها ، ان المسئول عن ذلك هو الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلطة التي يستهدف لسوءها كل من المرأة والرجل على السواء وتدفع من ثم كلا من الرجل والمرأة الى اساءة استعمال حقوقهما والتقاعس عن القيام بواجباتهما . ولكن نظام الاسلام الاجتماعي كميل بالأعلى الى أحدا منها الى ما تلجئه اليه تلك الأنظمة الغربية عن روح ديننا وشريعته وآدابه من انحراف وسقوط عن كرامة الانسان التي خص الله بها الانسان من بين خلقه جميعا .

الفصل الخامس

النظام الاجتماعي في الإسلام

١ - أثيون الشعوب . . ليس هو الإسلام :

انتهينا الى ان الفرد رجلا كان او امرأة انما عانى من الفقر والسحق والكبت ما تآى به عن الحياة الانسانية السكرسة نتيجة لظروف الاستعمار ، والاستغلال ، والظلم الاجتماعي ، التي عاش تحتها المجتمع العربي المسلم حقبة طويلة من الزمن .

ومما يدعوا الي الاسف ان كثيرا من هذا العسف والظلم والاستغلال ومعاناة الفقر والسحق واحتمال الشقاء كان يتم باسم الاسلام . ولقد قال كارل ماركس كلمة صادقة في حق رجال الدين من الاوربيين ، عندما كان رجال الكنيسة يوطنون للاقطاعيين حتى بلغوا في ذماء الكادحين . وعندما كان الاقطاع يمر بأشع مراحل في اوربا وفي روسيا بوجه خاص حيث يموت الالوف جوعا كل عام ويموت الملايين بالسبل وغيره من الامراض بينما يعيش الاقطاعيون في ترف فاجر يستمتعون فيه بكل اللوان المتاع فاذا حاول الكادحون رفع رؤوسهم او تمللوا ليشكو الظلم كان رجال الدين يسرعون اليهم بالنصيحة « سمعتم انه قيل عين بعين ولسن بسن . واما انا فاقول لكم : لا تقاوموا الشر . . بل من لطمك على خدك الايمن فحول له الآخر ايضا . ومن اخذ رداك فادرك

له الثوب أيضا» (١) وراحوا من ثم يصرفونهم عن احساسهم بالألم ويمنونهم بنعيم الآخرة الذي أعد للصائرين على الظلم والراشدين عن الشقاء مرغبين ومرهبين فمن عصي سيده الإقطاعي فقد عصي الله والكنيسة ، ولقد كانت الكنيسة لونا من ألوان الإقطاع ذاته إذ كان لها ملايين الرقيق الذين تستعبدهم في أرضها لحسابها الخاص ولهذا كان وقوف الكنيسة الى جانب القيصر والأشراف ضد الشعب المكافح أمرا طبيعيا . فان لم يفلح الترغيب ولا الترهيب كانت العقوبات توقع على المتمردين على نفوذ الكنيسة باسم الخروج عن الدين والالحاد بآيات الله ..

ولهذا قال كارل ماركس آنذاك بسبب هذه الملابس الخاصة « أن الدين أفيون الشعوب لأن الدين هناك كان عدوا حقيقيا للشعب ولحقوقه وكانت قوله تلك صائفة في موضعها ولكن ضفادع الشيوعية في الشرق الاسلامي تنق بها هنا وراءه أيضا ويسحبونها على الاسلام وليس في هذا شيء من الصدق أو الحق . وحجتهم في سحب هذه المقولة على الاسلام أن (رجال الدين) الاسلامي المحترفين كانوا يقومون بمثل هذا الدور في استرضاء قوى السلطان على حساب الكادحين من الشعب وكانوا يمتنونهم بالجنة التي أعدت للصائرين ليرضوا عما هم فيه من ظلم وهوان ويدعونهم الى طاعة أولى الأمر منهم مؤولين آيات القرآن الكريم لتنفق وغايتهم .

ثم يخلطون بهذه الحقيقة شبهة مؤداها أن الاسلام نفسه يأمر بهذا الفحش إذ يقول « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض (٢) » أو حينما يقول « ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ، ورزق ربك خير وأبقى (٣) » ومن ثم فالاسلام عندهم شأنه شأن غيره من الأديان التي تدعم الأنظمة الاقطاعية والراسمالية أفيون يخدر الكادحين

(١) انجيل متى الايات من ٢٨ - ٤١ .

(٢) سورة النساء آية ٢٢ .

(٣) سورة طه آية ١٣١ .

بل وتعاليمه نفسها تلمح بهذا الغبن والاستغلال « ! كبرت كلمة
تخرج من أفواههم ، أن يقولون ألا كذبا » .

ونحن لا ندافع هنا عن سلوك رجال الدين (١) الذين استأوا
إلى الإسلام وإنما نفرق فحسب بين أن يكون سلوكهم هذا بائعا
من الدين أو أنه مسوق منهم عن أمر الدين . فالذي لا شك فيه
أنه مسوق منهم عن أوامر الدين ومتاجرة به وهم لا يختلفون
في ذلك عن كثير من الشعراء والكتاب والاعلاميين الذين عفروا
جباههم بالتراب ومرغوا الثقافة والفنون في الوحل من أجل متاع
حرام وأن كان (رجال الدين) أفدح جرما لأن كتاب الله بين
أيديهم وهم يشيرون به وبآياته ثمنا قليلا . والذي نريد أن
نؤكد أن ليس في الإسلام رجال دين ولا كهنوت وأن ما يقوله من
يسمون أنفسهم برجال الدين ليس بحجة على الإسلام ، وأن
ما يرتكبونه من فسوق لا يحسب عليه ، أما عن أن الدين يأمر بمثل
هذا التفاوت الذي يشيرونه من الآيتين السابقتين فهو نتيجة
لسوء الفهم والقول في القرآن بغير علم . فإن المفسرين يقولون
أن قوله تعالى « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض »
إنما نزل في امرأة قالت : لماذا يختص الرجال بالجهاد في سبيل
الله وتحرم من ذلك النساء ؟ فضلا عن أن المعنى المطلق للآية أنه
نهى عن التمني الشارغ مع القعود عن العمل ويجدر أن نلفت
إلى استعمال الفعل « يتمنى » فهو يقال ويراد به ما لا سبيل
إلى تحقيقه من الأمور المستحيلة أو العسيرة وليس أكثر عسرا من
الاكتفاء بالحلم دون عمل فهو احساس منحرف يؤدي إلى الحسد
والبغضاء فالآية إذن دعوة عامة إلى الناس أن يعملوا ما ينالون
بسه الفضل في إنتاج عمل يفيد منه المجموع بدلا من التمني مع
القعود .

(١) لا يعرف الإسلام نظام رجال الدين أو الكهنوت وإنما نستعمل العبارة مجازة
لزعهم حتى نفرغ منه كما سيجيء ، ولهذا وضعناها بين قوسين تحفظا .

إما قوله تعالى «ولا تمدن عينيك إلى مامتعنا به أزواجا منهم» فهو مهي للناس عن أن تستبد بهم شهوات الأرض فتشغلهم عن مهمتهم في الجهاد في سبيل الله وإحقاق الحق ورفع الظلم وحماية المستضعفين وكل أنواع الجهاد هذه تحرم من ينهض بأعبائها من كثير من المتاع الدنيوي ولكن الله يجزيهم عنه في الآخرة ما هو أبقى وأفضل . وهي تفسير قديمة من قبل الشيوعية وضفادعها يالف علم . ولم تستحدث من أجلهم .

٢ - دعوة الإسلام لمكافحة الظلم الاجتماعي :

ومع ذلك فحتى لو افترضنا جدلا أن هذه الآيات واشباهها تدعو المسلمين إلى الرضى بالواقع وعدم التطلع إلى ما بأيدي الآخرين فليس في هذه الدعوة بأس طالما كان الإسلام نفسه الذي يدعو إلى هذا يدمر في نفس الوقت الأغنياء إلا يستأثروا بأموالهم دون انفاقها في سبيل الله ويهددهم بما ينالهم من العقاب في الآخرة على هذه الأثرة البغيضة لتتعادل كفتا الميزان : اتفاق من جانب الحق معلوم في أموال الأغنياء ، واحتفاظ بالكرامة عن ذل التطلع وبمنظافة النفس من الحقد الأسود في جانب آخر ، ليعيش المجتمع في سلام يتفق وتعاليم الإسلام لما حين ينكل الأغنياء عن واجبهم في تحمل تكاليف فريضة المجموع فإن الإسلام يأمر بالكثير الذي يمكن عمله ... يأمر بعدم الرضوخ للظلم بل يرى الرضى به جريمة غريبة سيئة المصير في الدنيا والآخرة « أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم : قالوا فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض . قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأنكضت صدورهم فلما هم ملوآم جهنم وساعت مصيرا ، إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا فأنكضت على الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا (١) » ومما يأمر به الإسلام في هذا المقام ألا يكون المال « دولة بين الأغنياء » كما يأمر بأن تكفل الدولة رعاياها بكل الطرق الممكنة كما مر بنا عن طريق إيجاد عمل يكفل له حياة كريمة أو ضمانات أعاشته إذا عجز عن العمل « فلو صح أن غاية الأيتام الكرميتين أن يقعد الناس عن مكافحة الظلم

(١) سورة النساء آية ٩٧ - ٩٩ .

الاجتماعى لكنت النتيجة ان تتكدس الاموال في يد فئة خاصة من الناس يتداولونها حكرا فيما بينهم ويحرمون منها المجموع كما يحدث في الاقطاع والراسالية وذلك ينكره الاسلام لانه مخالف لقوله تعالى « كيلا يكون حولة بين الاغنياء » (١) . ولو تأملنا نظره الاسلام لهؤلاء الذين يكسبون الاموال ويحسبونونها عن المحتاجين او يفرقون انفسهم في الترف ارايناها نظرة احتقار وقعود « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله نبشروهم بمذاب اليم (٢) » ، « وما ارسلنا في قرية من نذير الا قال مترفوها انا بما ارسلتم به كافرون » (٣) ، « واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » (٤) ، « واصحاب الشمال ما اصحاب الشمال في سهم وهميم وظل من يحسموم لا بارد ، ولا كريم انهم كانوا قبل ذلك مترفين » (٥) .

فالمسكوت عن محاربة الظلم الاجتماعى يؤدى الى منكر « والاسلام لا يدعو الى منكر والله يقول عن بنى اسرائيل انهم ملعونون لانهم كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ، والرسول يقول « من رأى منكم منكرا فليغيره » وقد امر الاسلام بتغيير المنكر باليد واللسان والقلب فمن حق الحاكم ان يصادر من الاموال ما يراه لازما لحاجة المجموع وهو يرى الحاكم الذى يسكت عن مغالبة الظلم الاجتماعى وتهره او يتسبب في استمراره واستشرائه حاكما جائرا تجب مقاومته جهادا في سبيل الله فيقول الرسول « افضل الجهاد عند الله كلمة حق عند امام جائر » .

ان هاتين الايتين السابقتين تحترمان الى التمنى الفارغ الذى لا يجدى فنتهيان عنه وتدفعان عن قلب المؤمن السليم أو ضار الحقد على ما متع الله به الآخرين من الامور التى لا تتعلق بالقيم

(١) سورة الحشر آية ٧ .

(٢) سورة التوبة ٣٤ .

(٣) سورة سبا آية ٣٤ .

(٤) سورة الاسراء آية ١٦ .

(٥) سورة الواقعة آية ٤١ — ٤٥ .

الاقتصادية كأن يحوز انسان موهبة أو قوة أو جمالا أو حبا أو قدرة على الانجذاب أو غير ذلك مما لا يمكن أن تجدى معه الحلول الاقتصادية ولا تشرعه العدالة الاجتماعية ولا يجدى فيه الا الرضا والسمو عن الحقد على من أنعم الله عليهم بها ، بل ان ذلك يصدق أيضا في المجالات التي تقاس بالمقاييس الاجتماعية والاقتصادية فكيف يتطلع عامل لا يستطيع أن يفجز شيئا فوق وحدة العمل الاجبارية الأولى الى ما يبذل عامل آخر نشيط يضيف وحدة أو وحدتين على الوحدة الاجبارية كيف يجيز طالب كسول ان يطمح الى الحصول على تقدير طالب آخر ممتاز يعمل ليل نهار ؟ ان مثل هذا التطلع الذي لا يسنده عمل ولا مقدرة تمن فارغ لا يورث الا التلق والكراهية .

٣ - لا طبقية في الاسلام :

حقا ان الله فضل البعض على البعض في الرزق ، ورفع البعض درجات فوق البعض فقال : « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق (١) » وقال « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات (٢) » ولكن هذا لا يعنى ان الاسلام يقوم على نظام طبقي كما يفهم بعض أعدائه وكما يصفونه تجنيا أو جهلا . فمعنى الآيتين هاتين يفيد حقيقة واقعة في كل زمان ومكان في ظل الاسلام وغير الاسلام وهي ان الناس متفاوتون في مراتبهم وارزاقهم والآيتان لا تقدمان سببا للتفضيل ولا تنصان على أن السبب يكون عادلا بمعايير الأرض أو يكون ظالما . ولكنهما يفيدان أن الناس لا يتناولون أجرا موحدا لأنهم لا يبذلون جهدا متساويا ولا ينهضون بمسئوليات متكافئة فليس جميع الناس رؤساء وليسوا جميعا رؤوسين وليسوا كلهم ضباطا وليسوا جنودا فحسب ، ليس في الآيتين ما يفهم منه أن الاسلام يقوم على نظام طبقي وذلك لأن الطبقية تعنى أن الطبقة التي تملك المال تملك السلطان وتملك وسائل التشريع بطريق مباشر أو غير مباشر فتشرع القوانين لحماية نفسها ولإبقاء الباقين خاضعين لسلطانها محرومين من كثير من حقوقهم أرضاء لشهوات الطبقة الحاكمة .

(١) سورة البقره آيه ٧١ .

(٢) سورة الزمره آيه ٢٢ .

فإذا أدركنا هذا أدركنا أن الإسلام لا يوجد فيه نظام طبقي وإذا أردنا أن نتعرف ذلك أكثر فعلياً أن ننظر في ملامح مجتمع طبقي لنرى هل في الإسلام شيء يتفق معه . ويبدو هذا واضحاً إذا استعرضنا تاريخ أوروبا في العصور الوسطى فالتناجد طبقات النبلاء أو الأشراف ورجال الدين والشعب طبقات متميزة محددة المعالم يختلف بعضها عن بعض .

رجال الدين لهم مميزاتهم : وظائف الكليوس المعلومة وثباتهم المميزة وسطوتهم الكبرى ، وكان البابا يرأس هذا النظام الكهنوتي ويدخل من فوقه أن يطاول سلطة الملوك والباطرة ويترجم أنه هو الذي ينصبهم ويمسحهم السلطان ويريدون هم أن ينسلخوا من سلطته ، وكان للكليروس أموال طائلة تمثل في الأوقاف الكنسية التي وقفها المتدينون والأتاوات المفروضة عليهم بل كان للكنيسة جيوش في أحيان كثيرة .

أما الأشراف فكانوا طبقة تتوارث الشرف فيما بينها بحيث يولد الطفل شريفاً من ذممه ولده ويظل شريفاً حتى يموت لا يدخل في تقدير شرفه هذا عمله أو جهده أو فضله وكانت امتيازاتهم في عهد الإقطاع سلطاناً مطلقاً على الشعب الموجود في الإقطاعية ، كانوا هم السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وكانت أهواؤهم هي القانون ونزواتهم هي التشريعات لأنهم يشكلون المجالس النيابية ويسنون ما يحبهم من قوانين تحفظ لهم امتيازاتهم وتضفي عليهم صفات التميز .

أما الشعب فهو القطيع الذي لا حقوق له ولا امتيازات وإنما من نصيبه الواجبات فحسب ، تتوارث الفقر والذل والعبودية .

وقد لحلت التطورات الاقتصادية في أوروبا طبقة جديدة محل طبقة الأشراف نازعتهم امتيازاتهم ومكانتهم وهي الطبقة البورجوازية وبقيادة هذه الطبقة وعلى اكتاف الشعب قامت الثورة الفرنسية التي ألغت في الظاهر نظام الطبقات وأعلنت نظرياً مبادئ الحرية والأخاء والمساواة . وفي العصر الحديث حلت هذه الطبقة الرأسمالية محل طبقة الأشراف القديمة من وراء ستار ومع بعض التعديلات

التي اقتضاهما التطور الاقتصادي وان لم يتغير الجوهر فهي تلك المال والسلطان والقوة التي يسير بها دفة الحكم وعلى الرغم من مخايل الحرية المتمثلة في الانتخابات ذات المظهر الديمقراطي فإن الرأسمالية تعرف طريقها الى البرلمانات ودواوين الحكومة ووزاراتها ولا يزال في إنجلترا مجلس يعرف بمجلس اللوردات ولا يزال بها قانون امتطاعى بحرم جميع الأبناء من الميراث فيما عدا الابن الأكبر الذي يرث لقب الشرف وكل الثروة حفاظا عليها من التفتت ليظل للأسر الرأسمالية كيائها الموروث .

ليس في الإسلام شيء من هذا ، ليست هناك مزايا تؤخذ بالميراث كما كان الحال في طبقة الأشراف في أوروبا ليس في الإسلام وراثه للعرش ولا للامارة ووجوده في التاريخ الإسلامى لا يزيد عن وجود مسلمين يشربون الخمر أو يلعبون الميسر أو يتعاملون بالربا ومع ذلك لا يمكن أن يزعم أحد أن الإسلام أباح الخمر والميسر والربا في يوم من الأيام . وليس في الإسلام ما يحافظ على الثروة في يد قوم بعضهم يتوارثونها بل وضع قوانين لتفتت الثروة بصفة دائمة وإعادة توزيعها في المجتمع بنسب جديدة على الدوام وهي قوانين الميراث أما إذا تجمعت الثروة في حالات نادرة في يد شخص ليس له من يرثه فإن أمواله تنول الى الدولة للاتفاق منها على المحرومين من غير قوى القربى بل وفي كل الحالات ينصح القرآن بتوزيع قدر من الميراث على المحرومين « وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولا معروفا (١) » .

٤ - لا رقي في الإسلام :

ان أهم ما تسعى اليه هنا هو أن نقرر أن التشريع الإسلامى ليس ملكا لطبقة معينة ولا يملك أحد أن يشرع على هواه في الدولة الإسلامية لأن الشريعة المنزلة هي التي تحكم الجميع بلا محاباة

(١) سورة النساء آية ٨ .

لاحد ولا ظلم لاحد وهذا ينفي نفيا قاطعا وجود طبقات في الاسلام لان وجود طبقات مرتبط ارتباطا لا ينفصم بمزية التشريع . والشريعة الاسلامية تنص في وضوح وجلاء على أنه ليس لعربي فضل على اعجمي الا بالتقوى وان كلنا لآدم وادم من تراب وان اكرمنا عند الله اتقانا .

وان الناس جميعا سواسية كأسنان المشط . شيء واحد من نظام الطبقات كان في الاسلام وكان وجوده مؤقتا وهو نظام الارتقاء الذي جاء الاسلام فوجده وكانت تفرضه ظروف لم يكن الاسلام يملك التخلص منها في ذلك الحين فهو ليس أصلا من أصول المجتمع ذلك الحين ولكنه ضرورة عارضة فيه ، الفه الاسلام موجودا وعمل على التخلص منه وحتى ينتهي غير الاسلام معاملة الرقيق فأحسن اليهم اذا ما سببتهم جيوش المسلمين على عكس اعداء المسلمين الذين كانوا يسيئون الى المسلمين وفتح امامهم الاسلام طريق الحرية بالعتق والمكاتبه فخطا الاسلام خطوات واسعة نحو تحرير الرقيق وسبق بها التطور التاريخي بسبعة قرون على الأقل فنفي بذلك انه حلقة من حلقات التطور حسب الحتم المادي الجدلي . فان الاسلام ينشئ نظمه الاجتماعية تطوعا وانشاء على نحو غير مسبوق سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا .

وقد يتساءل البعض لماذا لم يعلن الاسلام في حراة الغاء الرق من حيث المبدأ عند قيامه ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يلزمنا ان نذكر بعض الحقائق الاجتماعية والنفسية والسياسية التي احاطت بموضوع الرقيق فهو ظاهرة اجتماعية كانت عميقة الجذور في كيان المجتمع ونفوس الافراد فكان الغاءه في حاجة الى زمن اطول مما تتسع له حياة الرسول وهي الفترة التي كان ينزل فيها الوحي بالتنظيم والتشريع فهو امر لا يكفى فيه اصدار قرار كالذي أصدرته الثورة الفرنسية وظل الرق موجودا الى ان الغاءه في امريكا لتكون سنة ١٨٦٣ م وظل بعد ذلك في الحبشة الى ما قبل الغزو الإيطالي الأخير ولا يزال موجودا الى الآن في مناطق في العالم كثيرة . لقد وضع الاسلام الاسس الكاملة للتحرير عتقا ومكاتبه وأشار الى

الطريق الذي ينبغي أن تسلكه الإنسانية للخلاص من هذه المشكلة
التعبدية حتى يجرى الوقت المناسب للقضاء عليها .

وكذلك ينبغي أن نلاحظ جانباً نفسياً في المسألة وهو أن الحرية
لا تمنع وإنما تؤخذ غالباً لتحرير بمرسوم لا يحرر نفس الرقيق . والعبيد
الذين حررهم لنسكون لم يطبقوا ما لم يعتادوه من تكاليف الحرية
فعادوا إلى سادتهم يرحلونهم أن يقتلوهم عبيداً كما كانوا لأنهم داخلوا
ونفسياً لم يتحرروا بعد . لقد كان العبد بحاجة إلى أن يتغير كيانه
النفسى الذى كانت أجهزة الطاعة والرضوخ فيه قد نمت إلى أقصى
حد بينما خسرت أجهزة المسؤولية واحتمل التبعات إلى أقصى حد .
ولقد لاحظ الإسلام ذلك فبدأ بالمعاملة الحسنة للرقيق ليضمن بكرامته
ويحسن بحاجته إلى الحرية وأخى بين الجميع لا فرق بين أبيض
واسود كما أخى النبي بين مولاة زيد وعمة حمزة وزوج بنت عمته
زينب بنت جحش من مولاة زيد وأرسله على رأس جيش فيه الأنصار
والمهاجرون من سادات العرب فلما قتل ولّى ابنه أسامة قيادة
الجيش وهناك أبو بكر وعمر فلم يكتف الإسلام بالمساواة وإنما
أعطى الرقيق حق القيادة والرئاسة على الجميع ووصل إلى أبعد من
هذا عندما قرر النبي « اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد
هشبي كان رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله تبارك وتعالى (١) »
فأعطى العبد حق خلافة المسلمين ، وقد نهج عمر نفس النهج فقال
وهو يستخلف « لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليته . وضرب
المثل في احترام المسلمين من الرقيق عندما اشتد بلال في معارضته
في مسألة الفداء فقال « اللهم اكفني بلالاً وأصحابه » وكان يملك أن
يأمر فيطاع . لقد كان غرض الإسلام من هذه الخطوات أن يربى
الرقيق تربية نفسية لكي يشعروا بالرغبة في الحرية ويتدربوا على
النهوض بمسئولياتها لكنه أثناء ذلك أمطاهم كل حقوقهم وانتصفت
لهم ، وحادثة لطم جبلة بن الأيهم للعبد الذى داس طرف رداءه في
الطواف مشهورة لقد أصر عمر على أن يطم العبد هذا السيد
الشريف المتعجرف وظل هذا الشريف يحاول أن ينجو من حكم
الشرعية الصارم الذى يسوى بينه وبين كل نفس آدمية فلما نفس
قروا رد عن الإسلام .

(١) رواء البخارى .

هذا هو الإسلام لا طبقات ولا مزايا تشريعية للطبقات ، أما الثروة واختلاف الناس فيها فموضوع آخر لا يجوز أن يختلط في أذهاننا بمسألة الطبقات مادامت لا ترتب لمالكها حقوقا تشريعية أو قضائية ليست لبقية الشعب مادام القانون يطبق بطريقة واحدة على جميع الناس وإنما جاءت شبهة ارتباط الثروة بالطبقة لأن أصحاب الثروات يتسلطون ... في غيبة الضوابط الإسلامية ... على أجهزة التشريع ومن ثم يحققون لأنفسهم مزايا ومكاسب . ولكن الثروات في وجود هذه الضوابط تصبح موضوعا آخر " علاقة له بالطبقات . وسوف نرى في تناولنا للنظام الاقتصادي في الإسلام أن الملكية الزراعية لا ترتب للمالك في الإسلام حقوقا يستفيدون بها الآخرون أو يستغلونهم ، وكذلك الملكية الرأسمالية لو وجدت في مجتمع إسلامي صحيح لا يستمد فيه الحاكم سلطته ونفوذه من تأييد طبقة الملاك وإنما من انتخاب الشعب له وإمانته في تنفيذ شريعة الله ، يضاف إلى ذلك أن ليس هناك مجتمع في الأرض تتساوى فيه الثروة بين جميع السكان .

الفصل السادس

النظام الاقتصادي في الإسلام

١ - الملكية الفردية ضرورة إنسانية :

رأينا في حديثنا عن نظام الإسلام الاجتماعي أنه نظام (١) لا يقوم على الطبقية ولا على استبداد طنة دون غيرها بهقدرات الأمور فنشرع ما يحمي مصالحها وتجاوز به على مصالح الآخرين ، ذلك لأن الإسلام لا يعطي طبقة ما حق الحكم والتشريع طالما كانت الشريعة من صنع الله الذي لا يحابي ، وطالما كان الحاكم في الإسلام لا يملك إلا تنفيذ الشريعة التي لم يضعها هو وإنما وضعها الله ، وطالما كانت سلطته مستمدة من قيامه بتنفيذ الشريعة طبقا للمبدأ الذي وضعه أبو بكر « أطيعوني ما أطعت الله فإمكم فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم » ، فليس لشخص الحاكم مزية قانونية يمنح بها نفسه أو غيره امتيازاً في التشريع يملك به أن يميز طبقة على طبقة ، ولا أن يخضع لفقوذ طبقة فيضع لها تشريعات تحمي مصالحها على حساب غيرها .

وخلاصة القول أنه في النظام الإسلامي لا يشرع الملك لأنفسهم

(١) يجب أن يفرق بين النظام الاقتصادي وعلم الاقتصاد فالأول يعني بكيفية جعل الثروة وطرق توزيعها وهو أمر مرتبط بالفكر الاجتماعي والسياسي والفلسفي لجميع ما أيا علم الاقتصاد يبيح في شبة الثروة وهو لا علاقة له من ثم بوجهة النظر الإنسانية في الحياة بأي مفهوم .

وانما يخضعون لقانون عام يسوى بين الجميع في الحقوق الانسانية والكرامة البشرية ، وحين يحدث خلاف على تفسير النصوص يصبح الفقهاء اصحاب الراى فيه ، ويشهد التاريخ الاسلامى ان الفقهاء لم يشرعوا مفسرين لصلحة الملاك على حساب الكادحين وانما كانوا دائما اقرب الى الحفاظ على حقوقهم وتحقيق مطالبهم .

وقد شرع الاسلام الملكية الفردية ولم يكن ظنه بالطبيعة البشرية سينا الى الحد الذى يذهب اليه البعض من ان الملكية الفردية تعنى دائما الظلم والاستبداد فقد بلغ في تربيته للنفس الانسانية حدا رفيعا جعل بعض الناس يملكون ومع ذلك « ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة (١) » فيشركون معهم غيرهم في كل ما يملكونه دون مقابل الا ابتغاء عفو الله ومثوبته .

ولكن الاسلام لا يدع مصالح الناس رهنا بالنوايا الطيبة الى قد توجد لدى البعض ولا توجد لدى البعض الآخر ، ولذلك فهو يضع التشريعات الكفيلة بتوزيع الثروة توزيعا عادلا ، وقبل ان نعرض لهذه التشريعات يجدر بنا ان نقف وقفة وجيزة عند الملكية الفردية وما تنهزم به من مصاحبتها للظلم على مدار التاريخ ، وانها السبب في كل ما يحيق بالبشرية من تمار وحروب وانه لذلك لابد من الغائها اذا اريد للبشرية ان تهتدا وتستقر ، وتتجنب الانزلاق الى الاقطساع والراسخالية .

وعلى الرغم من ان مثل هذا الاتهام يغفل اثر النزعات الفردية في تقدم الانسانية فهو يتصادم تماما مع الضرورات النفسية والاجتماعية . وفي الحقيقة ان علماء النفس والاجتماع مختلفون فيما بينهم اختلافا شديدا في تحديد ما هو فطرى وما هو مكتسب في سلوك الانسان ومشاعره ، وهم مختلفون تبعا لذلك في امر الملكية الفردية هل هي نزعة فطرية او انها اثر من آثار البيئة ؟ لكنهم

(١) سورة الحشر آية ٩ .

لم يقطعوا بأنها ليست نزعة فردية ، ومهما كان الأمر فلن أحدا لا يستطيع أن ينفي وجود الرغبة في التميز لدى الإنسان في كل المجتمعات القديمة والحديثة على السواء والحقيقة أن الملكية الفردية ذاتها ليست منشأ الظلم ، وإنما يأتي الظلم من أن الطبقة المالكة هي التي تشرع وتحكم : فطبيعي أن تشرع لمصلحتها ، وليس هذا في نظام الإسلام ، وقد وجدت الملكية في التاريخ الإسلامي ولم يصحبها ظلم ، ووجدت الملكية الزراعية ولم يصحبها ظلم ولم تؤد إلى الاقطاع الذي أدت إليه في أوروبا نظرا لوجود التشريعات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية التي منعت الاقطاع . فعلى الرغم من انقسام المجتمع الإسلامي لفترة من الوقت إلى ملاك للأرض وفلاحين فقد كان هذا مظهرا خاليا من أية دلالة اقطاعية ، ويتبين ذلك إذا ما استعرضنا المقومات الأساسية للاقطاع لنرى سحاة ما نذهب إليه .

٢ - الملكية الزراعية لا تؤدي إلى الاقطاع في الإسلام :

ومعروف أن نظام الاقطاع « أسلوب من الانتاج صفته الميزة هي التبعية الدائمة ، وأنه نظام في ظله يلتزم المنتج المباشر نحو سيده أو مولاه بإداء مطالب اقتصادية معينة سواء أكانت تلك المطالب تؤدي على هيئة خدمات يقوم بها لم على شكل مدفوعات أو استحقاقات يؤديها نقدا أو عينا ، وينقسم المجتمع الاقطاعي طبقتين تشمل الأولى ملاك الاقطاعيات والثانية تتكون من المزارعين على اختلاف مراتبهم فمنهم الفلاحون والعمال المزارعون والعبيد ، ولهؤلاء الفلاحين الحق في حيازة مساحة من الأرض يعتمدون عليها في كسب معيشتهم ونتاج ما يلزمهم من أسباب العيش كما يمارسون في بيوتهم الصناعات الأولية المتصلة بالزراعة ولكنهم يلتزمون في مقابل هذا بأمور عدة منها الخدمة الاسبوعية في أرض الشريف بالأتهم ومواشيهم وبالخدمة الإضافية في المواسم الزراعية وبتقديم الهدايا في الأعياد والمناسبات الخاصة ويلتزمون بطحن غلالهم في مطاحن الشريف وعصر كرومهم في معصرته ، وكان الشريف يمارس أمور الحكم والقضاء ويشرف من ثم على تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية لكل الفلاحين ، ولا يتنزع الفلاحون في ظل هذا النظام

الاقطاعى بأى لون من ألوان الحرية فيؤدون أعمال السخرة فى أرض الشريف الخاصة رغما عنهم ويؤدون ضريبة غير محددة وينقلون مع الأرض اعتراغا بعلاقة التبعية من يد الى يد ولا يغادرون منطقة العمل ولا يجوز لهم أن يستبدلوا سيذا بسيد . وعندما بدأت حركة الهجرة من جانب العمال الزراعيين المعروفة بحركة الفرار فى القرن الثالث عشر وحاول السادة استرداد غلاحيهم الهاربين عقدوا فيها بينهم اتفاقات تنضى بأن يقبض على كل غار وان يسلم الى سيده ولكن هذه الاتفاقات لم تؤد الى ابة نتيجة فأتجه السادة الى احلال الأجور النقدية محل السخرة الاجبارية مما مكن الكثيرين من العمال من شراء حرياتهم الشخصية بما تمكثوا من تكوينه من فائض ، الأمر الذى ساعد على تقوض أسس المجتمع الاقطاعى (١) .

هذه هى مقومات الاقطاع وملاحه فائز ومنى حدث هذا فى الاسلام الذى أقر الملكية الزراعية . ان الاسلام يقيم نظامه على أساس حرية العمل مع التعاون التام وتبادل الخدمات بين أفراد المجتمع وكانت العلاقة الوحيدة التى عرفها الاسلام بين صاحب الأرض والفلاح هى الايجار او المزارعة وبمقتضى هذه العلاقة يستأجر الفلاح جانيا من الأرض حسب قدراته ويكون خرا فى زراعته على نفقته وجنى محصوله كله لنفسه فى مقابل ايجار محدد أو يشارك صاحب الأرض فيدفع الفلاح جهده ويقدم المالك كل النفقات ثم يقتسمان الناتج آخر العام . فلا سخرة ولا اجبار اذن وانما عقد متبادل بين طرفين متكافئين فى الحرية والحقوق والواجبات . فالاسلام بعقيدته وتشريعاته لا يسمح بقيام الاقطاع على الرغم من وجود الملكيات الزراعية فليست الملكية الفردية فى ذاتها هى التى تنشئ الاقطاع بطريقة حتمية لا ارادية للانسان فيها وانما هى طريقة التملك وطبيعة العلاقة بين المالك وغير المالك ويقوم الاسلام علاقات لا تسمح بقيام الاقطاع بحال من الأحوال ، وانما الاقطاع فى أوروبا لعدم وجود نظام ولا عقيدة تنظم مشاعر الناس وعلاقاتهم ، كما هو الشأن فى مجتمع الاسلام .

(١) عن « النظام الاشتراكي » للدكتور راشد البراوى بتصرف من ٢٢ ، ٢٣ .

٣ — الملكية الفردية لا تؤدي الى الرأسمالية في الاسلام :

ونفس الشيء يقال عن الرأسمالية فان الملكية الفردية في ظل الاسلام لا يمكن أن تؤدي اليها لأن الاسلام لم يبيح الملكية على إطلاقها فقد نص على أن الموارد العامة ملك مشترك للجميع فحرم الملكية الفردية حين ظهر له أن العدالة تقتضي تحريمها ، وأباحها حيث أمن الظلم واستغلال بشر لبشر . ومعروف أن الرأسمالية لم تنشأ في العالم الاسلامي لأنها نشأت بعد اختراع الآلة مصادفة في العالم الغربي وكان يمكن أن توجد الآلة في المجتمع الاسلامي لو لم يكن العرب المسلمون آنذاك معرضين لما تعرضوا له من التعصب الديني ومحاكم التفتيش في الاندلس فقد كانت الحركة العلمية هناك مسطرة في طريقها الى اختراع الآلة . وانتقل النظام الرأسمالي الى العالم الاسلامي وهو يمر بظروف الياسة اذ كان واقعاً في أسر الاستعمار ، غارقاً في الفقر والجور والمرض والتأخر . ودخل النظام الرأسمالي الى حياة المجتمعات الاسلامية تحت هذه الظروف التي كانت معرضة فيها لطامع الغرب واحتكاراته وظن البعض خطأ وهما أن الاسلام الذي لا يعارض الملكية الفردية لا يعارض تبعاً لذلك الرأسمالية اباحة للنتائج على أساس اباحة الاصول ، مغفلين أن الرأسمالية لا تقوم بغير الربا والاحتكار وقد حرمهما الاسلام قبل نشأة الرأسمالية بألف عام !

ولو افترضنا أن اختراع الآلة حدث في المجتمع الاسلامي لما وقعت الرأسمالية في الاسلام ايضاً لأن الاسلام يمنع تكديس الأموال كيلاً تكون دولة بين الاغنياء ويمنع أن يظلم العامل وأن يستغل في سبيل انتاج اكبر قدر من المنتجات في مقابل اجر ضئيل لا يفي بالحياة الكريمة ومن ثم فلن تكون هناك فرصة لكي يستخلص اصحاب رؤوس الأموال نتيجة لذلك « فائض القيمة » لانفسهم في صورة ارباح فاحشة ولن تكون هناك فرصة لتضائل الاستهلاك وتكدس الانتاج ولن تكون هناك حاجة الى اسواق جديدة ولن يكون هناك استعمار ولا حروب تبعاً لذلك .

والذي لا شك فيه ان الاستعمار والتطاحن والحروب المدمرة وجدت قبل أن توجد الرأسمالية بقرون عديدة وليس من مبادئ

الاسلام أن يستعمر أو أن يشن حربا للاستغلال فالحرب الوحيدة التي يسمح بها الاسلام اما لدفع العدوان أو لنشر الدعوة حين تقف القوة المسلحة في سبيل الدعوة السلمية . وعلى الرغم من ذلك فلان الاسلام لم يترك امر الثروة دون تشريع ليمنع ما قد يصاحبها من سوء استغلال نتيجة لانحراف أصحاب الثروات اذا ما تكسبت لديهم .

لقد عد الاسلام العامل شريكا في الربح مع صاحب رأس المال بل وذهب بعض فقهاء المذهب المالكي الى حد تحديد الشركة بالنصف على أن يدفع صاحب المال جميع التكاليف ولا يقدم العامل سوى عمل يده ، وكان ذلك ايان أن كان المجتمع الاسلامي لا يعترف غير الحناعات اليهودية البسيطة وعندما سقط العالم الاسلامي فريسة للقتار والترك ولنازعات توقف الفقه الاسلامي عند هذا الحد بينما كان العالم يتطور بسرعة بعد اختراع الآلة ولم يشترك الفقه الاسلامي في وضع ما يناسب هذا التطور ولكن الفقه وهو القانون المتطور الذي يتجدد بما يناسب كل عصر يختلف عن الشريعة التي هي المصدر الثابت الذي يحتوي المبادئ العامة وأصولها وأزاء هذا التطور فان الفقه الاسلامي يمكنه بمنتهاى البساطة أن يستلهم الشريعة الاسلامية ما يواجه به هذا التطور . فالذي لا جدال فيه أن الرأسمالية في تطورها من صورتها البسيطة الى صورتها الاستغلالية الفاحشة انما قامت على الديون ونظام المصارف وعلى المنافسة العنيفة التي تؤدي الى تحطيم الشركات الصغيرة أو اندماجها في مؤسسات كبيرة احتكارية والذي لا جدال فيه ان نظام القروض والمصارف يقوم على الربا الذي تحرمه الشريعة الاسلامية أما الاحتكار فانه حرام في الشريعة الاسلامية فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من احتكر فهو خاطيء » (١) .

هكذا لم يكن من الممكن أن تتطور الرأسمالية الى ما تطورت اليه من استغلال يشع لو افترضنا انها نشأت في الاسلام على أساس افتراض نشأة الآلة في المجتمع الاسلامي . . . بل ان الآلة كانت ستتطور بطبيعة الحال فالاسلام يشجع على التفكير ويحث على

(١) رواد مسلم .

استخدام العلم في سبيل توفير حياة كريمة للإنسان لكن لم تكن علاقات الإنتاج متاحة لها ان تتطور الى ما تطورت اليه في أوروبا . كانت سبيلك سبيلا أخرى بفضل تشريعات الاسلام ونظامه الاجتماعي والاقتصادي . فهذا هو الغرب بعد ما عانى من الصراع الطبقي واختلال الموازين الاقتصادية نظرا لغلبة التشريعات والنظم التي تحول دون ذلك يلجأ في نهاية الأمر الى تأميم الصناعات الكبرى والموارد العامة تحقيقا لاقتصاد الدولة ، ولتر ما كان متوقعا ان يحدث في الاسلام منذ البدء لو نشأت الصناعة الآلية بين ربوعه ؟

ان تأميم الموارد العامة مبدا اسلامي صريح وضع اسمه الرسول صلى الله عليه وسلم يقوله : « الناس شركاء في ثلاث : في الماء والكلا والنار » وهذه الأشياء الثلاثة ليست معنية بذواتها فهي مسئلة بحسب الحاجات الرئيسية في البيئة البدوية التي نشأ فيها الاسلام وبالقياص عليها نرى ويرى الفقه الاسلامي ان الناس الآن شركاء في كل الحاجات الرئيسية في بيئتنا الحديثة .. في موارد الماء والكهرباء والمعادن وما يستجد من القوي . فهي أشياء يملكها المجموع ولا يتفرد بملكيتها احد بعينه وعلى هذا الأساس رأى المالكية في الركاز المخبوء في باطن الأرض من المعادن . وكذلك يمكن ان يشمل المبدأ السابق الصناعات الكبرى وهيكل الانتاج جميعا كما يشملها أيضا مبدا اشراك العمال في الربح مع صاحب رأس المال ويرى الفقه الاسلامي نظرا للتطور الذي حققته الصناعة ان يرفع النسبة الخاصة بالعمال على الدوام في مواجهة ما يمكن أن يؤدي اليه كثرة عدد العمال المشتركين في النصف مع صاحب رأس المال في اتجاه حصولهم على الحصة الاكبر في المصنع أو جعل الدولة هي المشرقة عليه تماما .

وقد يبدو غريبا ان يتخطى الاسلام المراحل التي يقول بها أصحاب الحتمية التاريخية الى هذه الحلول طغرا ولكنه ليس غريبا على النظام الذي سبق البشرية في مسائل الرق والاقطاع والراسمالية البسيطة . والاسلام بشهادة التاريخ كانت حروبه بريئة من الاستغلال والاذلال فلو نشأت تحت ظله الصناعات الكبرى لكان جسديرا لذلك

بأن تحل مشكلة الفائض من الانتاج بغير الاستعمار
والحرروب .. برفع حصص العمال زيادة عن النصف الذي
قرره الفقه الاسلامي في الصناعات البسيطة وبأن يقوم
ولي الأمر بتنفيذ الشريعة بكل اجراء يمنع أن يكون المال
دولة بين الأغنياء وحتى لا يكون هناك تضخم وهنا حرمان : كالتأميم
والاستيلاء على الفائض ورده الى العمال تحقيقا لمبدأ عمر عندهما
قال وقد حضرته الوفاة « لو استقبلت من عمري ما استديرت
لأخذت فضول أموال الأغنياء مرددتها على الفقراء » او تحقيقا
لمبدأ الإمام مالك في أن « لولي الأمر أن يوظف في أموال الأغنياء » أي
يفرض عليها الضرائب بلغتنا الحديثة) بقدر ما يحتاج بيت المال .
ليصرف ذلك كله في النهوض بالمشروعات النافعة والخدمات الاجتماعية
التي يحتاج اليها مجموع الشعب ، مما يعرف بالاقتصاد الموجه وهذا
ما نجات اليه كثير من الدول في الضرائب التصاعدية وظنه تقدما
مسقت به ، وهو مبدأ مقرر منذ صدر الاسلام . وقد نص الرسول
صلى الله عليه وسلم عن ضرورة وجود ضمانات للعاملين في الدولة
تشمل توفير مطالبهم الأساسية « من ولي لفسا عملا وليس له منزل
فليتخذ منزلا او ليست له زوجة فليخذ زوجة او ليس له خدام
فليتخذ له خادما او ليست له دابة فليخذ دابة (١) » ولا يظن احد
أن توفير هذه المطالب وقف على الموظفين في الدولة فهي مكلفة ان
تضمنها لكل فرد يعمل في أي عمل ما دام يعود بنفع على المجموع ،
وعلى بيت المال أن يكفل للعاجزين عن العمل نفس المطالب ويكمل
حاجات من لا يجدها جميعا ، ويشمل هذا القانون بطبيعته الحال
كل العمال ، يستوى في ذلك أن تأخذ الدولة المال من اصحاب
الصانع في شكل ضرائب وتمنحه للعمال في شكل خدمات او أن تشرك
العمال في الربح او تؤمم الصناعات فيصبح عمالها موظفين في الدولة
يشملهم حديث الرسول مباشرة ، ولكل مجتمع أن يختار من هذه
الوسائل ما يتفق وظروفه وما يحقق في ذات الوقت مبدأ العدل في
توزيع الغنائم وحماية الناس من الاستغلال وكنالة الحياة الكريمة
لهم .

(١) رواه أحمد .

وهناك عامل هام من العوامل التي لا يمكن ان تسمح بقيام
الراسمالية في صورتها البغيضة في الاسلام وهو عامل روجي خلقي،
فالاسلام يمزج في تشريعاته دائما بطريقة فريدة بين تنظيم المجتمع
وتربية الروح حتى لا يضل المسلم في سبيل التوفيق بين الواقع
والمثال ، انه يقيم تشريعاته على اساس خلقي ودعوة الاسلام
الخلقية هنا تحارب الترف وتجاقيه ، وتحرم ظلم الاجير وعدم توفيقه
اجره والدعوة الخلقية تنفر من كنز الذهب والفضة والتكالب على
تكديس الاموال وتدعو الى اتفاق المال على حبه في سبيل الله
ويقترن هذا الاتفاق دائما بالايمان بالله وتجعله احد الاركان الخمسة
للإسلام ، وتقرنه بالصلاة التي هي حق الله وعلى المسلم ان يشكره
فيها وبها على انعمه اذ هداه الى الايمان به وبرسوله ، فالزكاة هي
حق المجموع على الفرد وليست صدقة كما يتصور البعض ، انها حق
معلوم للسائل والمحروم وهي اول ضريبة نظامية في تاريخ الاقتصاد
في العالم وضعها الاسلام وحدد نسبتها وفرضها على الاغنياء
والمتوسطين واعفى منها الفقراء ، وهي ليست صدقة لان الدولة
ذاتها هي التي توزعها في نظام الاسلام وهي التي تجمعها وليس بيت
المال غير وزارة الخزانة التي تجمع الضرائب بين ما تجمع من الدخل
القومي وتعيد توزيعه على مرافق الدولة ومجال خدماتها وضماناتها
الاجتماعية وغير ذلك من وجوه الاتفاق .

وليس في الاسلام ما يقصر كون توزيع الزكاة نقدا عينا في ايدي
الفقراء وليس فيه ما يمنع من ان يأخذوها في شكل خدمات تعليمية
وصحية وانتاجية ويجب ان نذكر بما سبق ان قررناه من ان الاصل
في المجتمع الاسلامي الا يكون فيه فقراء يعيشون من اموال الزكاة
وقد وصل مجتمع الاسلام في عهد عمر بن عبد العزيز الى هذه
الصورة المشرقة فقد قال يحيى بن سعد وكان على صدقات افريقيا
في عهده : بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افريقيا فالتفتيتها
وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم تجد فقيرا ولم تجد من يأخذها منك ،
فقد اغنى عمر بن عبد العزيز الناس .

وقد اقر الاسلام الصدقات بمعناها الحقيقي ايضا وهي اموال
الاحسان والفسرغ ودعا الى اتفاقها على الوالدين والاقربين
والمحتاجين عامة بل جعل الكلمة العلية صدقة وفضلها على الصدقة

التي يتبعها المن والأذى . وليس في بر المحتاجين وانزالهم مسئلة
الأهل أهانة أو تحقير ، ولكن الاسلام لم يجعل نظامه قائما على
الاحسان أو اريحية الأغنياء ، ولم يترك الفقراء والمحتاجين عالة
على الأغنياء والموسرين فجعل على الدولة مسئولية ايجاد عمل لهم
وضرب النبی المثل عندما جاءه رجل يسأله ما يعيش به فأعطاه غاسا
وحبلا وأمره أن يذهب فيحطب ويبيع ما احتطبه ويعيش منه وإن
يعود اليه فيخبره بما صنع ، وجعل على بيت المال مسئولية اعادة
المحتاجين حتى تذهب حاجتهم اذا كانوا عاجزين عن العمل أو عجزت
الدولة عن ايجاد عمل لهم .

وهكذا يتضح لنا من كل ما تقدم ان الملكية الفردية في نظام
الاسلام الاقتصادي لا تؤدي الى الاقطاع ولا تؤدي الى الرأسمالية
بفضل التشريعات التي وضعها الاسلام والضمانات التي كفلها لمنع
الاستغلال والاستغلال والظلم .

٣ - الاعتدال الفطري في اقتصاديات الاسلام :

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ان النظام الاقتصادي في الاسلام
مرتبط ارتباطا وثيقا بالفلسفة الفكرية والاجتماعية الاسلامية وهي
فلسفة تقوم على أساس الاستجابة للفطرة الانسانية مع تهذيبها
والاتجاه بها الى الاعتدال ، فبينما تقوم المجتمعات الرأسمالية على
أساس ان الفرد كائن مقدس لا يجوز للمجتمع أن يمس حريته
ولهذا تباح فيها الملكيات الفردية بلا حدود ، وبينما تقوم المجتمعات
الشيوعية على أساس من المجتمع هو الاصل ولا كيان للفرد وحده
ولهذا تضسع الملكية في يد الدولة ممثلة المجتمع وتحرم منها الأفراد
.. فان الاسلام يرى الفرد ذا صفتين في نفس الوقت صفة كفرد
مستقل وصفة اعتبارية كعضو في الجماعة وهو يستجيب لهذه
الصفة ولظك في نفس الوقت ، ولهذا فان الاسلام لا يفصل بين
الصفتين ولا يجعلها نقيضين وانما يوازن بين النزعتين النزعة
الفردية والنزعة الجماعية دون أن تجوز احدهما على الاخرى
كما يوازن بين مصالح كل فرد وغيره من الأفراد الذين يكونون
المجتمع ومن ثم فاقتصاديات الاسلام تمثل هذه النظرة المتوازنة
المعتدلة التي تقع بين الرأسمالية والشيوعية وتلقى بأفضل ما في

النظامين دون الوقوع في انحرافاتهما ، فهي تبسح الملكية الفردية من حيث المبدأ ولكنها تضع لها الحدود التي يمتنع بها الضرر ، وتبيح للمجتمع أو ممثله أن يسترد هذه الملكية أو يملكها أو يحددها كلها ظهر له أن ذلك يحقق مصلحة المجتمع . فمن الممكن أن يملك الفرد بغير حد ولكن المجتمع يملك في ذات الوقت أن يسترد هذه الملكية بغير حد في الاسترداد أيضا دون تعويض لو رأى أن امتلاك هذا الفرد لها أضر بغيره أو بالمجتمع وولى الأمر مكلف بأن يصنع ما يحقق المصلحة العامة ولو لم يكن هناك تمس في الأمر تحقيقا لمبدأ «المصالح المرسنة» ولهذا فإن الاسلام لا يضيق بالملكية الفردية مادام يملك الغاءها أو تعديلها في وقت الحاجة الى ذلك ولهذا أيضا فإن وجود الملكية الفردية مع وجود حق الدولة في السيطرة عليها خير من الغائها بناتنا لأن الغاءها يتصلب مع فطرة الانسان ومن ثم قابليتها واناطة تحديدها لحكم الظروف المحققة للمصلحة العامة لهو خير للفرد وللمجتمع على السواء . على أنه يجب أن يكون في التقدير أن نظرة الاسلام الى الملكية تختلف عن نظرة غيره من الأنظمة الاقتصادية ، فهي ليست الا حقا في الانتفاع بالمال والقيام فيه بواجب الاستخلاف حيث أن المال كله لله وهو سبحانه استخلف الانسان فيه ينتفع به في حدود الاحكام الشرعية ، فبينما حدد الشرع الملكية الفردية بأنها حق شرعي يجعل للمسلم سلطة على ما يملك ، جعل الملكية العامة محرمة الامتلاك من قبل الأفراد وأباح الانتفاع بها بالاشتراك ، وجعل ملكية الدولة موقوفة على تصرف الحاكم ورايه واجتهاده في تفسير الشريعة . وسنوضح قواعد كل ومشتلاتها :

٤ - الطرق المشروعة للملكية :

حدد الاسلام كيفية التملك في الملكية الفردية ولكنه لم يحدد كميتها وقد حصرها الاسلام فيما يلي :

(١) العمل :

ما يجوز أن يكون مسببا في الملكية من الوان العمل المشروعة كالحياض الأرض الموات التي لا مالك لها ويشترط أن تعمر قبل ثلاث

مسئوليات ويظهر من هذا ان الملكية في الاسلام وظيفة اجتماعية ، واستخراج ما في باطن الأرض من معادن وهو المعروف بالركاز ، والصيد من البحر والبر والجو بالطرق المشروعة ، والعمل للغير بيعة وشراء ووساطة ، والتجارة المشروعة والمشاركة فيها على أساس المضاربة أي ان يقدم أحد الشريكين المال والآخر الجهد ، والمساواة أي ان يقوم شخص برعاية محصول لشخص آخر لقاء جزء معلوم من ثمره ، والتعاقد بين العايل وصاحب العمل على انتاج منتج معين لقاء أجر محدد .

(ب) الإرث :

وهو ما يتركه الميت لأقربائه طبقا لتفصيلات الشريعة حسب درجة القرابة .

(ج) الضمان الاجتماعي :

في حالة انعدام العمل وهو مسؤولية الدولة والمجتمع متكافلا في مسؤوليته . أو لاستكمال مقومات الحياة والاعانة عليها اذا قصرت موارد الفرد .

(د) الهدايا والمواض :

في غير مقابل من استغلال للنفوذ أو ترفه وعوضا عن الضرر كدية القتل والمهور .

اما الملكية العامة فتشمل :

(أ) المرافق العامة كالماء والكلا والفار وما يقاس عليها في المجتمع المتطور .

(ب) المعادن التي لا تنقطع وغير محدودة المقادير ومنها النفط ،

(ج) المرافق المشاعة التي لا تتعلق بملكية فرد لها كالطرق والمجاري المائية والجسور وما اليها . . اما ملكية الدولة فتسبها

كثيرة كالقيد وهو الخنائم التي يحصل عليها دون قتال والخراج وهو ضريبة الأرض التي فتحت عنوة فامتلكتها الدولة وهي تختلف عن الأرض التي أسلم أصحابها قبل الفتح والتي يعفى عنها ملاكها ضريبة توازى عشر إنتاجها إذا كانت تروى بسهولة ونصف ذلك إن كانت تروى بمشقة وجهد . والجزية وهي ضريبة الجهاد لغير المسلمين من الذميين إذا استطاعوا دفعها وكانوا قادرين على حمل السلاح ومن سبل الملكية الخاصة بالدولة أيضا خمس الزكاز . وهناك سبل أخرى لتكون ملكية الدولة في الظروف الاضطرابية فمن حق الدولة بل من واجبها أن تضاع يدعى على أموال القادرين وممتلكاتهم مما زاد عن حاجاتهم الأساسية بشرط أن تكون الدولة بحاجة الى ذلك لدفع حاجة ملحة لا تحتل الانتظار ويعود دفعها بالنفع على الجماعة .

٥ - حقوق التصرف في الملكية وحدودها ومسئولياتها :

وقد حدد النظام الاسلامى التصرف في الملكية بحدود مترتبة على تحديده لقاعدة الملكية أى ان التصرف في الملكية مرتين بالملك ويمثل حق التصرف في الملكية في تشيبتها ونفا لأحكام كل نوع منها في حدود الشريعة وحدود وظائف الملكية من الوجهة الاجتماعية فقد قرن الشرع ملكية الأرض بتعميرها واستغلالها فإذا أهمل مالكها في ذلك لمدة ثلاث سنوات استولت عليها الدولة ومنحتها لغيره كما حدد حكم ملكية الصناعات بأنها فردية ما لم يكن إنتاجها داخلا في إطار الملكية العامة وحيث تأخذ الصناعة حكم ما تنتجه بينما حظر في التجارة الربا وباح البيع ونظم العقود وكتابة الديون ومنع الاحتكار والغش وأجاز الشركات وحدد ادارتها وأرباحها وكفل حق الأجير وحث على الصدق والسماحة والأمانة وحسن الخلق في المعاملات التجارية كما وضع نظاما للتجارة الخارجية ووضع لها ضوابط في حالات الحرب والمعاهدات وحظر تصدير ما فيه خطر على الأمة لو غرطت فيه وحدد ضرائب الجمارك ففرضها على من يفرضها على المسلمين من باب المعاملة بالمثل .

ويجب ان نشير هنا الى ان الاقتصاد الاسلامى قد حدد طرق انفاق المال كنوع من انواع التصرف في الملكية وحق من حقوق المالك فوضع

من الضوابط ما يضمن حسن التصرف فيه في الحياة وبعد الممات
فجعل للفرد أن يتصرف فيه بنقل ملكيته بلا عوض اتفاقا على نفسه
من غير اسراف ولا تقتير أو على من تجب عليه نفقتهم أو على غيرهم
من الناس بالهبات والهدايا والصدقات أو بعد وفاته كالوصية لغير
ورثته ووضع لكل هذه الحالات شروطا تكفل العدل والحق .

وهكذا فإن النظام الاقتصادي في الاسلام يستطيع بجدارته أن
يلحق كل التطورات الاقتصادية بفضل شرائع الاسلام العظام
الأصولية التي لم تترك شيئا ومرونة الفقه الاسلامي الذي يمكنه
أن يستحدث من الوسائل ما يواجه به هذه الظروف الجديدة في
حدود تلك الأصول العامة القوية .

الفصل السابع

النظام السياسي في الإسلام

١ - ديمقراطية الحقوق الانسانية :

لا ينفصل التصور السياسي للدولة ونظم الحكم في الاسلام عن عقيدته فالحرية والشورية الاسلامية التي كتلت حقوق الانسان لأول مرة في التاريخ لم يكن يتصور ان تنبثق عن ثورة ما قبل ثورة الدين الذي دعا الناس جميعا الى عبادة رب العالمين فلم يكن هناك الانسان الذي يتساوى في كل شئيل ويمكن ، والحقوق العامة لا توجد الا اذا وجد صاحبها الذي يستحقها ويؤدي لها فرائضها ولم يكن هذا الانسان موجودا قبل ثورة الاسلام .

واذا استعرضنا الحركات التي نشدت المساواة والديمقراطية قبل الاسلام ما وجدنا بينها ما يمكن ان يصنف عليه انها حركة انسانية بمعنى من معاني هذه العبارة كما تنهها بمثلها اليوم . فحركة الديمقراطية اليونانية مثلا لم تكن كذلك على الرغم من الموهم السائد الذي بدا للدارسين من لفظة الديمقراطية ودلالاتها على انها من حركات الشعوب لان كلمة (ديموس) اليونانية كانت تطلق على المحلة التي تسكنها القبيلة ثم اطلق النظام الديمقراطي عندهم على الحكومة التي تشترك القبائل في انتخابها ولم يكن لشراكتها في الانتخاب اعترافا . انفسه متساوي فيه أحاد

الناس ، وإنما كان اعترافا بالقبيلة واتقاء لمعارضتها واضرابها عن العمل في الجيش وطلبية فقير الدفاع (١) .

معنى هذا أننا إذا ربطنا الديمقراطية بحقوق الإنسان لا بحق الانتخاب وحده فافئنا لن نجد نظاما ديمقراطيا حقا قبل نظام الإسلام لما بعد الإسلام فإن حق الانتخاب ظل يتدرج في التعميم على حسب الحاجة إلى الناخبين في مصانع الحرب وجيوش المقاتلين فناله العمال في البلاد الصناعية قبل الفلاحين وحصلت عليه المرأة بعد عفاء لما أتيح لها أن تنوب في العمل بالمصانع عن الرجال الذين اجتذبهم الحرب وناله الملونون في أمريكا لما احتيج اليهم في المصانع والجيوش تدريجا . والحصول على هذا الحق ليس ما نعنيه بالديمقراطية الإنسانية التي حققها الإسلام وإنما هو حق مرتين بالحاجة إلى الناخبين وهو بالتالي خطوة عملية يوجبها تكافؤ القوى بين الطوائف وجماهير الناخبين .

لكن الديمقراطية الإسلامية لا تقوم حسب الحاجة وإنما هي تقرر عناصر ثلاثة لا انفصال بينها من أجل تحقيق ما تدعو إليه من حقوق الإنسان وهي المساواة والمسئولية الفردية والتشورى الدستورية . وهذه أشياء نادى بها الإسلام لأول مرة في تاريخ البشر نادى بالمساواة عندما نزل قوله تعالى « يا أيها الناس أنا خلقتكم من نكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله اتقاكم » (٢) ونادى بالمسئولية الفردية في قوله تعالى « كل امرئ بما كسب رهين » (٣) ونادى بالتشورى بقوله عز وجل « وأمرهم شورى بينهم » (٤) وقد فصل نبي الإسلام والحرية على هذا بقوله « لا فضل لعربي على عجمي ولا لقرشي على حبشي إلا بالتقوى » ، وبقوله في خطبة الوداع : يا أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم ، وآدم من تراب إن أكرمكم عند الله

(١) المتأخر/حنائق الإسلام وإبليل خصومه ص ١٢٨ .

(٢) الحجرات آية ١٢ .

(٣) الطور ٢١ .

(٤) الشورى آية ٢٨ .

اتقاكم ، وليس لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر
على أبيض فضل الا بالتقوى » .

٢ — ارتباط ديمقراطية الاسلام بمعيته :

وهذه الديمقراطية الاسلامية اتى بها الاسلام ولم تكن موجودة
في الصحراء العربية كما يزعم البعض انها الذي كان موجودا نوع
من الانفلات من الضوابط التي فرضتها النظم الاستبدادية في حكومات
الجاهلية حيث كانت القدرة على الظلم مرادفة للمنة والشرف .
ولم تأت من خارج الجزيرة العربية ايضا لانه كما قدمنا لم يكن
من الممكن وجود ديمقراطية الحقوق الانسانية قبل وجود الانسان
الذي يحق له ان يطلبها وهذا الانسان صاحب الحق في الديمقراطية
باعتباره انسانا مساويا لساير ابناء آدم وحواء لم يكن له وجود
مفهوم قبل دعوة الاسلام . لقد جاءت الديمقراطية الاسلامية في اطار
الشريعة الاسلامية ومرتبطة بمعيده الاسلام وبالايمان بالاله الواحد
الاحد الذي لا يحابي قوما دون قوم ، وهكذا فالدعوة الاسلامية التي
تدعو الى اله واحد يتساوى لديه جميع الناس هي وحدها التي
تمنح الانسان حقا واحدا يتساوى فيه جميع الناس . فمن آمن
برب العالمين لم يؤمن برب فريق دون فريق من الناس ، ومن آمن
بالمساواة بين اعمال الناس وحقوقهم فلن يؤمن برب غير ربهم
أجمعين . على هذه الصورة ترتبط الديمقراطية الاسلامية بالتصور
العقائدي في الاسلام . ولما كان الايمان برب العالمين هو ايمان
بحق العدل والمساواة فانه كان من البدهي ان لا يتخيل المسلم
حاكمة الا على اساس المثل الاعلى الذي يجده في الصفات الالهية .
فالله جل وعز هو الحاكم الذي لا يظلم احدا ولا يحاسب احدا
بغير تكليف ولا يغير ما بالعبد حتى يتغير ما في نفسه ، ولا يأمر الا بما
هو مقدور عليه من شريعته في عباده ومن نواحيه في قضائه وقدره .
والله المثل الاعلى . ومن ثمة فلن نظام الحكم في الاسلام لا يمكن
ان يكون دكتاتوريا في ظل هذه الديمقراطية التي تجعل من الحاكم
مجرد منفذ للشريعة يحكم بين الناس بالعدل * واذا حكمت بين

الناس ان تحكموا بالعدل» (١) ولا طاعة له عليهم اذا عصى الله ورسوله كما قال أبو بكر واذا وجد فيه المسلمون اعوجاجا قوموه كما طلب عمر ولو بحد السيف كما اجابه رجل من عامة المسلمين تحقيقا لاوامر رسول الاسلام اذ دعا الى تغيير الفكر ونص على أن من أعظم الجهاد عند الله كلمة عدل عند امام جائر (٢) وكما فعل المسلمون بعثمان حين اعتقدوا انه انحرف عن السبيل (٣) .

٢ - الأمة الاسلامية مصدر السلطات ومرجع التبعات :

وتوضح من هذا ان الاسلام جعل الأمة الاسلامية مصدرا لجميع السلطات ومرجعا لكل المسؤوليات . واول ما تحقق من ذلك كان في حياة النبي الذي كان مأمورا من الله بمشاورة امته ، وكان الأمر بينهم شورى في كل شأن من الشئون الا فيما يختص به الرسول من ابلاغ الدعوة وفي الحقيقة ان حكومة الرسول لم تكن ثيوقراطية الا في هذا الجانب وحده فان الاسلام لا يعترف للحاكم بحق الهى يمنع الناس من حسابه ، والتعقيب على حكمه ، فمسألة الحكم في الاسلام حق لجميع المسلمين يتولاه من يصلح له وتتفق جمهرة المسلمين على صلاحه وليس الحكم حقا تستأثر به طائفة من الكهنة او الفقهاء ولا تشترك فيها الأمة برأى في اختيار الحاكم وتقرير الأحكام فليس العالم بالفقه في نظر هذا التصور الا كالعالم بأصول الحكم في أيامنا يختار لحاجة المجتمع محكما الى هذه الأصول . وليس رأى المسلمين في الحكم بصلاحيات الحاكم مانعا من أن تكون أصول الشريعة التي يحكم بها من عند الله فلا تصادم في كون الحكم أمرا مصلحيا وبين كون الشريعة الهيئة وكل ما يمتنع هو ذلك الذي ادعاه بعض المضللين من أن الحكم حق الهى لا تنكار حق الأمة في الشورى والرقابة على الحكومة وتدأب الاسلام هذه الدعوى فكانت سنته مزية له بين الأديان والنظم ، وما ادعاه البعض الآخر من وراثته الحكم مخالفا لنصوص الشريعة وروحها .

(١) سورة النساء من ٨٠ .

(٢) رواه أبو داود والترمذي .

(٣) انظر التمهيد الخالص بكتابتها « الفرق الاسلامية في التسميم الاموى » دار المعارف ١٩٧٠ القاهرة .

ولما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت ولاية الأمر بعده لمن توليه الأمة وتعطى له البيعة ، وكان سكوتهم صلى الله عليه وسلم عن تحديد من يخلفه قمة الديمقراطية بوكالة هذا الأمر إلى الأمة وإلى رأيها وقد تولى الخلافة من تولاه من الخلفاء الراشدين بالبيعة العامة .

ولا يوجد في الإسلام حق بغير تبعه فحق الأمة يتكافؤ مع تبعاتها وهي متكافئة متضامنة فيما يخصها من عواقب أعمالها * وانتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة « (١) فوזה المسئولية تليها شريعة متناصفة لا رهبانية فيها وإنما المناصفة والعلم حقا علما لكل قادر عليه من أولى الفهم والدراية والذكر * ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر « (٢) وما هلك الأمم من قبلهم إلا لأنهم كانوا لا يتقاهون عن منكر فعلوه ، وهكذا لا يجوز أن تكون الأمة مصدرا لجميع السلطات إلا إذا كانت مرجعا لكافة التبعات والمسئوليات فهي التي تبليع الحاكم باعتباره وكلا عنها وهي التي توليه منصب السلطة وهي التي تملك ظلمه وعزله بشرط أن ينحرف عن الحكم بشريعة الله . وهي في ذات الوقت مسئولة تضامنية عن الانسياق في ضلال تتبع فيه أسلافها أو كبارها فإن اللائمة تعود عليها جزاء ونافعا لكونها مصدرا لكل السلطات .

{ — حق الحاكم ومسئوليته وحدود اجتهاده : — }

فالأمم التي تعين حكامها اليوم بالانتخاب العلم وتمزلهم حين تراهم انصرفوا عن سواء المسبيل لا تزيد عن تطبيق الصورة الإسلامية للحكم في صدر الإسلام من جانبها العملي وقد كان هذا معجزة في عصر أبي بكر وعمر ولكنه في متناول المسلمين حين يريدون .

(١) سورة الأنفال آية ٢٥ .

(٢) سورة آل عمران آية ١٠٤ .

فالحاكم الذي تختاره الأمة هو وكيلها في إقامة حدود الله ولهذا فحقه مساو لحق الأمة طالما كان يقوم بهذه الامانة ومن ثم يملك الامر وتجب له الطاعة المقرونة بالطاعة الله ورسوله « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » (١) .

وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم « من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن يطع الامر فقد اطاعني ومن يعص الامر فقد عصاني اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة » .

هذا حق الحاكم ولكن مسئوليته وتبعاته مساوية أيضا لحق طاعة الأمة له وسبعا ، فليس له أن يعطل حدا من حدود الله وليس له أن يقيم حدا منها في غير موضعه لأنه في هذا وذاك مخالف لأوامر الله ، وعلى الحاكم تبعة الأمة التي اطاعته وسمعت له كلها تبعة تقدير مصالحها وضروراتها وتقدير عواقب أحكامه وأحوالها ، ولا يجوز في رعاية ضرورات الأمة خلاف أو اجتهاد لأن الاجتهاد اعتماد على تقدير لم يرد فيه نص صريح وأما رعاية الضرورات فقد وردت فيها نصوص صريحة لا تفهم على معنى غير معناها ان لم يكن معناها أن للأضطرار حكما غير حكم الاختيار وتقدير الاضطرار في تطبيق الشرع موكل الى ولي الأمر « فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » (٢) ، « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (٣) ، « فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم » (٤) ويقترن برعاية الضرورات النص على التفكير والتعتيل ، والدعوة الى التفكير في القرآن جاءت في غير موضع وليس في القرآن امر أوجب على الانسان منه وليس فيه نهي على قوم أشد من النهي على الذين لا يعقلون ولا يفكرون .

ويملك ولي الأمر — وله طاعة الأمة — أن ينظر فيما يدعو اليه

(١) سورة النساء آية ٥٩ .

(٢) سورة البقرة آية ١٧٣ .

(٣) سورة الانعام آية ١١٩ .

(٤) سورة المائدة آية ٢ .

مصلحة الأمة من تشريع جديد . وموضع الاجتهاد الذي يطلب من
ولى الامر في مسائل التشريع قد فصله الفقهاء في ابواب القياس
او الاستعسان او الاستصلاح وهو ما سبق ان اشرنا اليه من دور
الفقه الذي هو القانون المتطور المستلهم لاصول الشريعة وقد اجمل
الفقهاء قواعد فيها بلى :

١ - اذا عرضت للمكلف واقعة فيها حكم دل عليه نص في القرآن
او السنة او انعقد عليه اجماع المجتهدين من المسلمين في عصر من
العصور وجب اتباع هذا الحكم ولا مجال للاجتهاد بالرأى في حكم
هذه الواقعة .

٢ - اذا عرضت واقعة ليس فيها حكم بنص ولا اجماع ولكن
ظهر للمجتهد أنها تساوى واقعة فيها حكم بنص أو اجماع في العلة
التي بنى عليها حكم النص أو الاجماع فانه يسوى بين الواقعتين
في حكم النص لتساويهما في العلة التي بنى عليها وهذا هو القياس
وهو أول طرق الاجتهاد بالرأى لأن المجتهد يستنبط علة حكم النص
باجتهاده برأيه وينتقل من وجودها في الواقعة المسكوت عنها
باجتهاده برأيه .

٣ - اذا عرضت واقعة يقتضى عموم النص حكماً فيها أو يقتضى
القياس الظاهر المتبادر حكماً فيها أو يقتضى تطبيق الحكم الكلى
حكماً فيها ، وظهر للمجتهد أن لهذه الواقعة ظروفاً وملاسات
خاصة تجعل تطبيق النص العام أو الحكم الكلى عليها أو اتباع
القياس الظاهر فيها يفوت المصلحة أو يؤدي إلى مفسدة فعدل
فيها عن هذا الحكم إلى حكم آخر اقتضاه تخصيصها في العلم
أو استثنائها من الكلى فهذا العدول هو الاستحسان وهو من طرق
الاجتهاد بالرأى لأن المجتهد يقدر الظروف الخاصة لهذه الواقعة
باجتهاده برأيه ويرجح دليلاً على دليل باجتهاده برأيه أيضاً ؛

٤ - واذا عرضت واقعة ليس فيها حكم بنص ولا اجماع ولا قياس
ولا يتعارض فيها دليلاً وظهر للمجتهد أن هذه الواقعة فيها امر
مناسب لتشريع حكم أي أن تشريع الحكم بناء عليه يحقق مصلحة
مطلقة لأنه يجلب نفعاً أو يدفع ضرراً فاجتهد في تشريع الحكم لتحقيقه

هذه المصلحة فهذا هو الاستصلاح ، وهو من طرق الاجتهاد بالرأى لان المجتهد يهتدى الى الامر المناسب في الواقعة برأيه ويهتدى الى الحكم الذي يبينه عليه برأيه كذلك .

ويمكن اجمال ذلك أكثر بالقول عن واقعة القياس بأنها واقعة ليس فيها حكم بنص أو اجماع الحقت بواقعة فيها حكم بنص أو اجماع . وعن واقعة الاستحسان بأنها واقعة تعارض في حكمها دليلان وعدل المجتهد فيها عن حكم أظهر الدليلين لستد استند عليه في العدول . وعن واقعة الاستصلاح بأنها واقعة بكر لا حكم فيها بنص ولا اجماع ولا قياس وثبرع فيها المجتهد الحكم لتحقيق مصلحة معينة .

• — ضرورة الاجتهاد :

والاجتهاد يستند الى وصايا النبي صلى الله عليه وسلم لصحابته ومن أشهرها وصيته لمعاذ بن جبل وعمرو بن العاص . فقد سأل معاذ حين بعثه الى اليمن بم يقضى ؟ فأجاب بكتاب الله قال : فان لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسوله ، قال : فان لم يكن في سنة رسوله ؟ قال : اجتهد رأيي لا ألو . قال معاذ : مضرب النبي صلى الله عليه وسلم صفري ثم قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لسا يرضى رسول الله .

وروى عن عمرو بن العاص أنه جاء خصمان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمرو اقض بينهما قال : أنت أولى بذلك مني يا رسول الله قال : وإن كان ، قال : على ماذا تقضى ؟ قال : أن أصيب القضاء بينهما فلك عشر حسنات وإن اجتهدت فأخطأت فلك حسنة .

ومما تجدر الإشارة اليه أن معاذاً ولي القضاء قبل أن ينزل قوله تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً » (١) .

(١) سورة المائدة آية ٤ .

وقد تدرج التشريع الاسلامي حتى في ايجاب التكلف كالذي حدث مع وفد ثقيف اذ اشترطوا على الرسول الا يحشروا ولا يعشروا ولا يجمعوا ولا يستعلى عليهم غيرهم ، اى لا يخرجوا للفزوة ولا يؤدوا الزكاة ولا يصلوا ولا يولى عليهم غيرهم فقلل عليه الصلاة والسلام : لكم الا تحشروا ولا تعشروا ولا يستعمل عليكم غيركم ولا خير في دين لا ركوع فيه ، وقيل منهم النبي وهو يقول (سيصدقون ويجاهدون) . ومن مثل ذلك ما رخص به رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحد المسلمين في صدر الدعوة بأن يحافظ على العصرين اى صلاة ما قبل طلوع الشمس وصلاة المغرب وكان قد اتفق اليه بان له اشغالا تمنعه من اقامة الصلوات الخمس وسأله ان يأمره بأمر جامع اذا فعله اجزا عنه .

وكان صنيع رسول الله ترغيبا وتأليفا للقلوب ودرجا بها في الصبر على فرائض الدين وفضائله وتعويذا للعرب على اطاعة اوامر دينهم على رغبة وحب .

والادلة على جواز الاجتهاد كثيرة بل على وجوبه ايضا ، فيما ثبت من أعمال النبي وأعمال الخلفاء الراشدين ولا سيما الخليفة الثاني الذي ولى امر المسلمين في دولة واسعة الأطراف تتطلب تصرفا في تطبيق النصوص كلما عرضت مشكلة جديدة لم يكن لها سابقة من قبل . وقد تعددت مسائل الاجتهاد التي قضى بها الفاروق كالأغناء من العقوبة واسقاط نصيب المؤلفه قلوبهم وفرض الخراج واستحداث مكلفات وعقوبات لم يكن معمولا بها قبل عهده .

وكان يقول لا تقطع اليد في عتق ولا عام سنة ، وسرق غلمان لحاطب بن ابي بلتعة ناقة لرجل من مزينة واقرروا بالسرقة فقلل عمر لكثير بن الصلت : اذهب فاقطع ايديهم وابع في وجوههم شحوبا فامر بردهم وقال : اما والله لو لا اتي اعلم انكم تستعملونهم وتجميعونهم حتى ان احدهم كل ما حرم الله عليه حوله لقطعت ايديهم وايم الله اذ لم افعل لا غرمتك غرامة توجعك ثم قال : يا مزينة بكم اريدت منك ناقة ؟ قل يا بعمائة قل عمر : اذهب فاعطه ثمانمائة . وقد سئل الامام احمد بن حنبل عن هذه السابقة ايعمل بها ؟ قال : اى لعمرى : لا تقطع يد السارق ان حملته الحاجة على ذلك والناس في مجاعة وشدة .

وقد حرم المؤلف قلوبهم الذين كان النبي يتألفهم كلبى سفيان والأقرع بن حابس وعيسى بن مرداس وصنفوان بن أمية وقال : أن الله أعز الإسلام وأغنى عنكم فإن ثبتم عليه والا فبيننا وعيينة بن حصن بمائة من الأبل لكل منهم وكان أبو بكر قد تألف عيينة والأقرع بارض وهبها لهما فلما رأى مبر كتاب الهبة مزقه وبينكم السيف .

ولا يجوز أن يتهم الفاروق بالمخالفة عن النص وإنما هو اجتهد في فهمه فلم يجد على عصره من يمكن تسميتهم بالمؤلفة قلوبهم لأن تألف القلوب إنما يكون في غضاضة الدين وإصلاحه ولم يكن أحد هؤلاء ليقبل أن يدعى بهذه الصفة التي تقسبه إلى ضعف الإيمان .

واجتهد الفاروق في إرضى الخراج التي فتحت في الجزيرة فلم يقسمها وإنما فرض عليها الخراج حفاظا على من سوف يأتي من المسلمين ، ويميز السابقين من المسلمين على من تبعوهم كرها ، واجتهد عثمان وعلى كما اجتهد الشيخان فأمر عثمان بكتابة المصحف على حرف واحد منعا لاختلاف الألسنة وكان لعلى رأى في كل معضلة عرضت للخلفاء من قبله ولم يتجدد الاجتهاد بعد الراشدين لأن الاجتهاد بوجبه كونه ضرورة تعرض للحاكم المسئول مع تقلب الأحوال وتجدد المناسبات وكان حريا بالتابعين أن يتصدوا لهذه الضرورات أكثر من تصد الأولين الذين لم يكن العهد قد بعد بهم عن الرسول والوحي .

وقد انتهى فقهاء التشريع إلى دعم أسس له واستنباط ضوابطه وآدابه من آيات الكتاب وأحاديث الرسول ومأثور السلف الصالح فخلصت لهم نخبة قيمة من القواعد والشروط (١) من قبل أن اليسر يفضل على الحظر في أوامر الشرع ونواهيها فحيثما أمكن السباح فهو أفضل من الحجر والتقيد مصداقا لقوله تعالى « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وكما جاء في حديث السيدة عائشة

(١) انظر : حقائق الإسلام وأباطيل خصومه للمفتاد ص ٢٦٨ .

« ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الا اختار
ليسرهما ما لم يكن اثما ، فان يكن اثما كان أبعد الناس عنه
ليسرهما ما لم يكن اثما ، فان يكن اثما كان أبعد الناس عنه »
ولقوله « ان الله يحب ان تؤتى رخصه » ومثل : المعروف عرفا
كالشروط شرطا ، وما رآه المسلمون حسنا فهو حسن ، لا يجوز
اقامة الحد مع احتمال عدم الفائدة ، الضرورات تبيح المحظورات ،
لا ضرر ولا ضرار ، اختيار أخف الضررين مصلحة ، البينة على
من ادعى واليمين على من انكر ، الصلح جائز بين المسلمين
الا ما احل حراما او حرم حلالا ، لا ي منعك غصاء قضيتة بالامس ان
تراجع الحق .

٦ - الاجماع ضمان مرونة الفقه :

ومن ضوابط التشريع الاسلامي مبدا فصل السلطات وفصل الحكم
عن التنفيذ عن القضاء فولاية القضاء لا تخضع للسياسة ، وقوة
التنفيذ امر زائد على الحكم وليس من عمل القاضي قسمة الغنائم
وتفريق اموال بيت المال على الصالح واقامة الحدود ، وتجهيز
الجيش وقتال البغاة . ومنها ايضا حق النقض فيها خالف النصوص
او الاجماع والقياس مما لا يحتمل الا معنى واحدا ولا يحتمل
اختلاف الآراء .

وعلى هذا فان الحكم بهذه الضوابط والقواعد في اطار الشورى
والمسئولية والمساواة بين الناس امام الشريعة يعد ضمانا لواكبة
الفقه الاسلامي لكل عصر وما يسجد فيه ويشكل نظاما سياسيا
يواجه به الاسلام ضرورات التشريع بغير حرج على الامة او حاكمها
وحقهما في ذلك سواء لان الحاكم وكيل الامة وامينها في حماية
الحقوق ولان اجماع الامة هو الحجة التي يستند اليها الحاكم كلما
تيسر الاجماع التام .

ان النقد الذي يوجه الى الشريعة الاسلامية ويمسها بالنحج
الذي لا يقبل المرونة انما يبعى توجيهها دون الالام بها والتعمق فيها
فهؤلاء النقاد ينكرون على الشريعة شرط التشريع وهو الوفاء بحاجة
الزمن ومطابقة جميع الاحوال لكنهم يسقطون من اعتبارهم محصرا

تشريعيا دائما في الاسلام وهو مصدر الحكم ومن ورائه حق الأمة لو حق الاجماع وهو اولى من أكبر المصادر العصرية التي يعولون عليها وهو مصدر السيادة الذي يستند الى الاعتزاز بحق ولاية الأمور وحق الاستفتاء العام ، أما مصدر الحكم الاسلامي فيشمل هذه الحقوق جميعا ويزيد عليها غداصة الدين واتفاق الأمة في جميع أزماتها ولا يستند الى جهة واحدة ولا استثناء في ذلك حتى للرسول نفسه « ليس لك من الأمر شيء » (١) ، « إنما أنا بشر مثلكم » (٢) وما أنت عليهم بجبار (٣) « قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله » (٤) والنبى مأمور بأن يسلور المسلمين « وشارورهم في الأمر » (٥) والأمة مأمورة بأن تشلور فيما بينها « وأمرهم شورى بينهم » (٦) .

فحق الحكم في الاسلام اعم من حق السيادة لأنه في جانبه التشريعى وجانبه التنفيذى مستمد من أوامر الله وسنة رسوله واجتهاد أولياء الأمر واجتهاد الأمة كلها ولهذا وجبت طاعة ولى الأمر بلا حدود إلا اذا خرج عن الدين أو عصى الخالق فهنا غصب لا يطاع لأنه يفقد آنذاك أمانة الوكالة عن الأمة وعلى تنفيذ أمر الشريعة ويكون قد أخل بالتعاقد بينه وبين الأمة إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

ولأن الأمة مسئولة مسئولية متضامنة فهي مطالبة بأن تنصح حاكمها وقد جمع الرسول الدين كله في كلمة واحدة عندما قل « الدين النصيحة » فلما سئل من يا رسول الله ؟ قال « لله ولكتابه وارسوله ولأئمة المسلمين ولعلمائهم » وقال « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » وضرب رسول الله بنفسه المثل قدوة للحكام

(١) سورة آل عمران آية ١٢٨ .

(٢) الكهف آية ١١٠ .

(٣) سورة قى آية ٤٥ .

(٤) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٦) الشورى آية ٢٨ .

المسلمين عندما قتل لرجل أصله وجل ورهبة عند لقائه « رويك
يا هذا إنما أنا بشر : أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد » .

وقد وجه القرآن للنبي ولكل حاكم مقبوع الأمر الكريم « واخفض
جناحك للمؤمنين (١) » « واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين (٢) »
ووصف علاقة النبي بالمسلمين نموذجاً لما يجب أن تكون عليه
علاقة الأمة بأئمتها « محمد رسول الله والذين معه أشداء على
الكفار رحماء بينهم » (٣) .

وهكذا لا نرى منفذاً لنقد التشريع الإسلامي ما بقي مستمداً
من حكمة الله ومن ضمير الإنسان متجدداً باجماع الأمة في كل زمان
محيطاً بكل حرمة من حرمان الشرع في غير حد ولا حجر على حرية
الأمة وأجيالها المقبلة .

(١) سورة الحجر آية ٨٨ .

(٢) سورة الشعراء آية ٢١٥ .

(٣) سورة التين آية ٢٦ .

الفصل الثامن

الإسلام في القرن العشرين

١ - الإسلام نظام تقدمي :

هناك عدة نقاط يسوقها أعداء الإسلام للتشكيك في صلاحيته كفلسفة شاملة في عصرنا الحديث . وأول ما يدعى من ذلك أن الإسلام الذي كان صالحا للبداية قبل أربعة عشر قرنا لم يعد يصلح في عهد المدنية والحضارة الآلية عصر الصواريخ والذرة والتكنولوجيا وأنه لا مناص من نكدة حتى يمكننا أن نتحضر ظنا منهم أن الإسلام يحرم البشر من ثمرات الحضارة الحديثة والأخذ بوسائل المدنية وهي دعوى لا يقول بها إلا من لم يعرف تاريخ هذا الدين وحضارته .

حقا نزل الإسلام في قوم من البدو بلغ من جفوتهم وغلظتهم أن قال الله تعالى في وصفهم : « الأعراب أشد كفرا ونفاقا وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله (١) » فكانت معجزته أن جعل من هؤلاء الأجلاف أمة متآخية من الأمم بل أمة وسطا تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتهدى البشرية إلى ما اهتدت إليه من الخير ، وفي هذا دليل على قدرة الإسلام على تحضير النفوس وتهذيبها . ولم يكتف الإسلام بهذا وإنما فسح صدره فصم إليه كل مظاهر الحضارات

(١) سورة التوبة آية ١٧ .

والمدينات التي وجدها في الأقطار المفتوحة وتبناها ، تبني الحضارات التي وجدها في مصر وفارس وبلاد الروم ما دامت لا تخالف عقيدته في وحدانية الله ولا تصرف الناس عن الخير الذي يدعو إليه وتبني الحركات العلمية التي كانت لليونان من طب وفلك ورياضيات وطبيعيات وفلسفة ومنطق وظل يصيب إليها ما اثبت تعمق المسلمين في البحث والدرس ولاشتغال بالعلم حتى تجمع كل هذا في الأندلس وصقلية وهو ما قامت عليه نهضة أوربا الحديثة واكتشافاتها في العلم والابتكار ، فكل من يعرف جهود المسلمين في مختلف ألوان الفكر والمعرفة والعنوم لا يستطيع أن يدعى أن الإسلام وقف مرة في وجه أية حضارة نافعة .

وينفكس النظر فأن الإسلام لا يقف من أية حضارة معاصرة موقف العداء طالما كانت تدعو إلى ما يدعو إليه من الخير . بل أنه يتقبل منها ما تستطيع أن تقدمه من فائدة ويرفض ما فيها من شرور ، ومن ثم فإن الإسلام لا يدعو بصورة من الصور إلى الانعزال الفكري أو المادي ولا يعادي الحضارات الأخرى عداء شخصيا أو عنصريا أو دينيا لآيمانه بوحدة البشرية واتصال الأواصر بين البشر من جميع الأجناس والألوان التي لا يقيم لقبيلتها وزنا نتيجة لآيمانه بوحدة الله والتساوي بين خلق الله في الحقوق والواجبات والمسئولية والجزاء العادل المترتب عليها .

وهكذا فإنه لا صحة للدعوى التي تزعم أن الإسلام يحول دون التمتع بشمار الحضارة الحديثة ، فمنجات الحضارة الحديثة لا يمكن أن يكون لها جنسية أو دين أو وطن ، وإنما هي ملك البشرية لأنها إنتاج بشري عام وأنها الهدف من استخدامها هو الذي يتأثر بهذه العوامل ، فهذه الوسائل جميعا لا عنوان لها ولكنها تكتسب عنوانها من استخدامها في هدف دون آخر وبالتزامها بغايات سامية وتحقيقها لمثل وأهداف رفيعة سواء في ذلك السلاح العسكري أو الوسيلة الثقافية أو الفكرة الاجتماعية أو السياسية ، فالإسلام لا يعارض على الأفكار الصالحة ولا يقف دون التفاعل معها إذ كل تجربة انسانية صالحة يمكن أن يتجاوز معها غياخذ منها ما يتفق وغاياته وي طرح ما دون ذلك .

لما اذا كانت الحضارة عند هؤلاء المدعين تعنى التحلل من القيم
واهدار المثل والانساق وراء التهلك والاحتلال ومعاقرة الخمر
واليسر والتقليد الاعمى للسلوك المنحرف والعبرية والخنوع للغزو
الفكرى الاجنبى والاكتساء بقشرة الحضارة الغربية من اجل ان تبدو
متحضرين وتقدميين فان الاسلام حينئذ ، حافظا على شخصيتنا
الحضارية ومقومات وجودنا ، يقف في وجه هذا المكر ويقيم نفسه
حاجزا بين ابنائه وبين التردى في تلك المهوى .

وقد يعود المفكرون على الاسلام فيتهمونه حينئذ بالتخلف والجمود
والرجعية والتحجر لانه — وباللهبرية — يقطع يد السارق ويطبق
على المخطئين قانون عقوبات هجبية كانت تناسب الصحراء ولكنها
لم تعد تتفق مع المدنية الحديثة (١) ، وانه لايفسخ لظاهر التحضر
الحديثة مكانا في مجتمعه ولا في فلسفته ولا في نظمه ، فلا يزال يحرم
الربا على الرغم من انه صار ضرورة اقتصادية لا فكاك منها لبناء
صناعة أو تجارة (٢) ، ولا يزال يحرم الخمر واليسر وما يسونه
بالحرية الجنسية وقد أصبح كل هذا من الضرورات الاجتماعية
التي يفرضها التطور ولا يمكن الاستغناء عنها فهو من ثم يكتب
الانشطة الحيوية للانسان ويظل ينكد عليه حياته بهذه القيود التي
تعطل قدراته على الانتاج والتقدم . وهي قيود لا يمكن أن يقوم
في ظلها مجتمع واقعى وانما هي مقومات مجتمع « يوتوبى » لا سبيل
الى تحقيقه في واقعنا !

وهي دعوى باطلة من أساسها ومن عجب انها تستولى على اهواء
بعض الشباب وتفعل به إغاعيلها فاذا هو حائر ضائع لا يجد ذاته

(١) انظر في ذلك ما يتيج به بعض المفرضين من تلايف المشرين من (رجعية)
هذه العقوبات التي تنظر الى الفاعل نظرة عداء وتنفذ عليه بمنطق السلطة
والقوة الخائسة وتسويه صنوف العذاب والانتقام ، ومن (تطور ورقي) القوانين
الومسية التي تستجيب للاتجاهات الانسانية بعكس عقوبات الاسلام الوحشية !
وانظر رد العلامة محمود محمد شاكر على هذه التفات المسبوبة في اباطيل
واسار من ٢٩٢ — ٤٠٥ .

(٢) انظر كذلك في هذا الامر رد الاستاذ شاكر على هؤلاء في من ٢٠٦ — ١١٢
عن نفس الكتاب . حيث يقارنون بين نظم الاسلام الاقتصادية والنظم الأخرى في
المصور الوسطى !

ولا ينتفع بنفسه ، فيمضي في تيار اللامبالاة والعيث واللاجذوى
ويغرق في أزمت نفسية وفكرية مستوردة قد يكون لها ما يفسرها
في الحضارة الأوربية المتعبة ولكن ليس لها في حياتنا ما يبررها .

إن للإنسان العربي أزمتته الحقيقية الواقعية المتمثلة في رغبة
الخبز والدواء والتعليم وتحرير أرضه من الاحتلال أكثر من تمثيلها في
المجردات الفلسفية التي لا تلتفت إليها الشعوب عادة إلا وهي في
قمة شبعها وبطرها الفكري والحضاري .

ولنعد إلى تلك الدعوى الباطلة التي تدفع بشبابنا إلى التحرير
عندما ينساق وراء تلك الاتهامات التي تسم الإسلام بالرجعية
والجمود . ولنبدأ بالمعقوبات التي يرونها همجية في هذا العصر
الحديث الذي أصبح ينظر إلى المجرم فيه كضحية من ضحايا المجتمع
ينبغي علاجه ولا يجوز أن يعاقب بهذا القسوة التي تطوى عليها
حدود الإسلام ! على الرغم من أن الذين يتشدقون بهذا من الغربيين
يرون إنسان المدنية الغربية الحديثة يسرق ويقتل كل يوم إلا
من البشر في غيتنام وفي الأرض المحتلة من فلسطين وفي كل مكان
بالنابالم وغيره ولا يشيرون إليه بأنه مجرم أو يستحق العقاب وإنما
يصعب عليهم معاقبة فرد واحد خطأ في حق المجتمع . وإذا كان
الإسلام كأول نظام في الأرض يعتبر الجماعة مجرمة في حق الفرد
إذا لم تضمن حياته كما مر بنا . ورتب على ذلك حق الفرد في مقاتلتها
للحصول على حقوقه ، فقد عد الجريمة في نفس الوقت طبعاً لخطرته
في المسؤولية اعتداء موجه من الفرد إلى الجماعة كلها (١) . وتعتمد
نظرة الإسلام في العقوبات على نظريته المتوازنة إلى الفرد والجماعة
وهو بهذا يختلف عن الدول الرأسمالية التي تبالغ في تقديس الفرد
وتجعله أساس الحياة الاجتماعية ، وتبالغ في الحد من حرية المجتمع
في غرض القيود على حرية الفرد ومن ثم فإنها تعطف على المجرم

(١) حل فيها تلك أجد الشراء الفقهاء ما يفسر حكمة قطع اليد التي تنادي حين
تقطع خطئاً - وهي أمينة - بثلث جنتين من الذهب ولكنها تهدر - خلقته - في ربيع
فيلز نجيداً لقبة الامنة وحماية لحقوق الغير .. قال :
يد بثلث مئتين عسجد فميت ما بالها قطعت في ربيع دينسلا
عن الامانة اغلاما ، وأرخصها نل الفيلة ، منهم حكمة البارعة

عطفا بالغاً وتدله باعتباره ضحية أوضاع فاسدة وعقد نفسية أو اضطرابات عصبية وتحاول أن تلتصق له العذر وتخفف عنه عقوبته نتيجة لهذا وبخاصة في الجرائم الخلقية وتحاول أن تجد له مبرراً في علم النفس التحليلي حيث يتسيد سيجموند فرويد في هذا المضمار ، فيخرج المجرم ضحية للعقد الجنسية بالذات التي تنتج عن كبت المجتمع والأخلاق والدين والتقاليد للطاقة الجنسية التي يجب أن نجد متصرفاً طليقاً وحرية جنسية ! وتمضي مدارس التحليل النفسي المختلفة في نفس الاتجاه مؤكدة بأن المجرم مخلوق سلبي لا يملك من أمره شيئاً يزاء البيئة العامة والظروف الخاصة التي نشأ فيها مسلمة بالجبرية النفسية .

٢ — التوازن بين حق الفرد وحق المجتمع :

ويختلف الإسلام أيضاً عن نظم الدول التي تقدر المجتمع فتشدد في عقوبة الفرد الخارج على المجتمع إلى حد القتل والتعذيب ، والتي تؤمن بأن الجرائم كلها تنشأ عن أسباب اقتصادية لا من أسباب سيكولوجية أصيلة كما يؤمن فرويد والتحليليون ، فحيث تخلل الاقتصاديات في مجتمع مالا يمكن أن تقوم الفضائل ومن ثم فلا تجوز معاقبة المجرم !

وواضح أن كلتا النظريتين: نظرية الراسماليين والشيوعيين تشتمل على جانب من الحق وجانب من الباطل فلا شك في أن الظروف المحيطة بالفرد ذات أثر بعيد في تكوينه ، ولاشك أيضاً في أن العقد اللاشعورية تدفع أحياناً إلى الجريمة ولكن الإنسان مع ذلك ليس كائناتاً سلبياً بحتاً بزاء الظروف وهكذا فإن كلا من الاتجاهين لا يحيط بالأمر احاطة تامة ، ولكن الإسلام يفعل ذلك ، فهو لا يقرر العقوبات جزافاً ولا ينفذها اعتباطاً وله في ذلك نظرية فريدة تمسك بميزان العدالة من منتصفه فلا يميل إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء فننظر إلى الجريمة في آن واحد بعين الفرد الذي ارتكبها وبعين المجتمع الذي وقعت عليه . فالإسلام يقرر عقوبات رادعة قد تبدو قاسية إن يأخذها أخذاً سطحياً ولكنه لا يطبقها حتى يضمن أن الفرد قد ارتكبها دون مبرر أو اضطراب . فمثلاً يقرر الإسلام قطع يد السارق ولكنه

الجوع وهو يقرر رجم الزاني والزانية ولكنه لا يرحمهما الا ان يكونا محصنين وان يشهد عليهما اربعة شهود بالرؤية القاطعة اى حين يتبجحان بالدعارة حتى ليراهما هؤلاء الشهود وهما متزوجان وهكذا في جميع الحدود . وقد مر بنا ان عمر بن الخطاب قد قرر مبدأ صريحاً اذ لم ينفذ حد السرقة في عام الرمادة حيث كانت المشقة قائمة في اضطرار الناس للسرقة بسبب المجاعة ، وانه لم يحد القلمان الذين سرقوا ناقه لرجل من مزينة مقدرا الظروف التي بررت جريمتهم عملاً بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم « ادروا الحدود بالشبهات » فالاسلام في جميع ما قرر من عقوبات يلجأ أولاً الى وقاية المجتمع من الأسباب المؤدية الى الجريمة ويعد ذلك يقرر عقوبته الرادعة وهو مطمئن الى عدالة هذه العقوبة ، فاذا عجز المجتمع لسبب من الأسباب عن منع مبررات الجريمة سقط الحد بسبب هذه الظروف واطلق الشارع سراح المجرم أو خفف عقوبته الى التعزير من ضرب وحبس ، حسب درجة الاضطراب أو المسئولية عن الجريمة ، فليس من حق المجتمع ان يحد مجرماً في السرقة بينما لم يكفل له حياته الكريمة بايجاد عمل أو باجراء معاش من بيت المال اذا لم يوجد عمل أو عجز عن أدائه ان وجد ، وبذلك يمنع الاسلام دوافع السرقة أولاً ثم يحقق في كل جريمة تقع بعد ذلك ليتأكد قبل توقيع العقوبة ان مرتكبها لم يرتكبها بدافع الاضطراب .

٢ — الأبعاد الخلقية للحدود الإسلامية :

والاسلام يتقدر قوة الدوافع الجنسية والحاحها على فطرة الانسان ولكنه يعمل على اشباع تلك الدوافع بالطريق المشروع : طريق الزواج فيدعو اليه مبكراً ويعين على اتمامه بمساعدة بيت المال اذا احتاج القبل على الزواج ويعمل على تطهير المجتمع من كل وسائل الاغراء المثيرة للشهوة وعلى توجيه الشباب الى اعلاء غرائزه بالارتباط بالأهداف العليا التي تستنفد الطاقة الحيوية الفائضة وتوجهها الى الخير فيما يرضى الله . وبذلك يمنع الدوافع المبررة للجريمة ، ومع ذلك فالاسلام لا يبادر الى توقيع العقوبة حتى يكون مرتكبها قد تبجح بها استهتاراً بالمجتمع وتغاليده حتى ليراه اربعة من الشهود . وهكذا فان العقوبات القاسية التي قررها الاسلام وحدد تطبيقها رهناً بخلو المجتمع من الاضطراب أو الظروف المبررة لارتكاب

الجرم ، لا تكاد تطبق ، ويكفى أن نعلم أن حد السرقة لم ينفذ إلا ست مرات في أربعمائة سنة لتتحقق من ثنها عقوبات ما وضعت إلا للقريبة أكثر مما وضعت للانتقام على خلاف ما يتصوره من يجهلون تاريخ الاسلام من أن العقوبات الاسلامية تبدو وكأنها انحلت المجتمع الاسلامي الى مجزر كبير يقطع فيه المجرموون ويقتلون ويرجمون اعتباطا .

ولا نريد من هذا أن يفهم أنها عقوبات صورية ، فهي موجودة لتخويف بعض الافراد الذين لا يلجئون الى الجريمة بدافع معقول ولكنهم يحسسون بهيل اليها واقبل على ارتكابها حتى يراجعسوا أنفسهم قبل ارتكابها . فذلك عقوبات الاسلام التي يفر منها فقهاء القانون الغربيون ويسموننها بالبهحية والتخلف ويرى فيها تلاميذهم رجعية وبربرية لانهم جميعا لم يعلموا حكمة هذا التشريع الاسلامي الرنيع الذي لا يمثل بحال من الأحوال قيذا معوقا للتقدم والانطلاق كما يتوهمون اول الأمر ، والاسلام حقا يحرم الربا لأنه أكل لأموال الناس بالباطل ولكن ليس من الحق في شيء أن الربا أصبح ضرورة اقتصادية ، وفي العالم الآن نظريتان اقتصاديتان لا تقومان على الربا هما النظرية الاسلامية والنظرية الشيوعية على الرغم من اختلافهما في الأصل والاتجاه ، وقد اقامت الانظمة الشيوعية اقتصادها متجنبة الربا فلم يعوقها شيء عن ذلك مما يقطع بأن الربا ليس ضرورة اقتصادية حتمية ولا مناص منها في عصرنا الحديث ، وانما هو ضرورة فقط في العالم الرأسمالي اذ لا تقوم الرأسمالية من دونه ومع فان قبلا من كبار الاقتصاديين ينددون في الغرب الرأسمالي ويحذرون من نتائج المتوقعة من تركر الثروة على مر الأجيال في أيدي فئة قليلة وحرمان المجموع منها وهو ما نراه الآن في الرأسمالية المعاصرة ، وقد كان من معجزات الاسلام الباهرة تحريمه للربا والاحتكار وهما دعائما الرأسمالية قبل الرأسمالية بألف عام !

ولا ريب في أن تحريم الاسلام للخمر والميسر ولما يسهونه بالحرية الجنسية ليس الا صدى للنظافة التي يتغياها الاسلام في مجتمعه ويحققها بين اصحابه فمجتمع الاسلام مجتمع صحيح البنية لا توجد فيه تلك الأمراض التي توجد في مجتمعات الغرب وتندفع الى البحث عن عالم خيالي بالخمر والسكر فليس في المجتمع الاسلامي تلك الفوارق

الطبقة التي تجعل طبقة تعيش في ظرف عاجر يبلى الحس ويدفع البحث عن منشطات صناعية أو التي تجعل طبقة تعيش في حرمان كافر يدفع الى البحث عن مفييات يهرب بها الانسان من واقعه السيئ ، وليس المجتمع الاسلامي بالمجتمع الذي يحجر مشاعره الحراع على لقمة العيش أو يضفى عليه الكآبة طنين الآلات المزعج والعلاقات المادية الحادة . والاسلام حين حرم الخمر لم يستط من حماسه المبررات والدواعى التي تدفع اليها بل عمل على ازالة المبررات اولا ونظف المجتمع قبل ان يقرر تحريمها ، والميسر لايرضى عنه الا الفارغون والفارغات من التانهين الذين يطمحون الى استثمار أوقاتهم بقون جهد أو عرق يبذلونه في عمل نافع وانما يأكلون أموال الناس بالباطل دون أن يبذلوا جهدا أو يكسبوا من عرق جبينهم .

والاسلام لا يكبت النشاط الحيوى للانسان ولا ينكد عليه حياته نتيجة الاحساس بالاثم كما يعتقد البعض لأن الكبت في حقيقته ليس الا استقذار الواقع الغريزي في ذاته كما يقول فرويد (١) ، وهو بهذا المعنى مسألة لا شعورية بحاجة الى ان تعليقه عن العمل وهو مايطالب به الاسلام مؤقتا حتى يشبع الانسان حاجته بطريقة مشروعة . وقد عبر الاسلام بصراحة عن اعترافه بالقواضع النظرية فقال عز وجل : « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث (١) فجمع في هذه الآية كل شهوات الارض واعترف بها على أنها أمر واقع مزين للناس ولا اعترض عليه في ذاته ولا افكار على من يحس بالرغبة في ارضائها ، لكنه لا يبيع للناس أن ينساقوا مع هذه الشهوات الى المدى الذى تستبعدهم فيه فحينئذ لا يمكن للبشرية أن تحقق غايتها التي تهدف الى التطور الدائم نحو السمو مادامت تستغذ كل طاقاتها في العكوف على المذات والانتكاس نحو الحيوانية ، وفرق هناك بين حيلولة الاسلام من الناس والهبوط الى درك الحيوان وبين الكبت اللاشعورى الذى يعنى استقذار هذه الشهوات في ذاتها والامتناع عن الاحساس بها رغبة في التطهر والارتفاع . وهو أمر يتعارض مع السوء النفسى .

(١) سورة آل عمران آية ١٤ .

٤ - الإسلام دين الفطرة :

فطريقة الإسلام اذن في معاملة النفس الانسانية فيما يختص بمسألة الفرائض هو الاعتراف اولا بالشهوات كلها من حيث المبدأ حرصا على عدم كبتها في اللاشعور ، ثم اباحة التنفيذ العملي لها في الحدود التي تعطى تسطيا معقولا من المتاع وتمنع وقوع الضرر سواء على فرد بعينه او على المجموع كله في اطار ما شرعه الله وما يضمن كرامة الانسان والسمو به نحو الكمال .

وفي الحدود التي تمتع الضرر ، يبيح الإسلام الاستمتاع بطيبات الحياة بل يدعو اليه دعوة صريحة فيقول القرآن مستنكرا قل : « من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق (١) » ويقول : « ولا تنس نصيبك من الدنيا (٢) » ويقول : « كلوا من طيبات ما رزقناكم (٣) » ويقول : « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا (٤) » بل يبلغ الإسلام في صراحته من حيث الاحساس الجنسي خاصة الى حد ان يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « لا رهبانية في الإسلام » ويقول « حبيب الى من دنياكم الطيب والنساء وجعلت قرة عيني في الصلاة (٥) » فيرفع الاحساس الجنسي المشروع الى درجة الطيب اذكى راحة في الأرض والصلاة اذكى ما يقترب به الانسان لله ، بل ويصرح بأن الرجل يثاب على اتصاله بزوجه فلما قال المسلمون متعجبين يا رسول الله آياتي احذوا شهوته ويكون له فيها اجر ؟ قال الرسول : « رأيتكم لو وضعها في حرام اكلن عليه فيها وزر ؟ فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له اجر (٦) » .

ومن هنا فلا ينشأ الكبت في الإسلام اطلاقا فاذا احس الشاب بالرغبة الملحة فليس في ذلك منكر . لا داع لاستقذار هذا الاحساس

-
- (١) سورة الاعراف آية ٣٢ .
 - (٢) سورة التمس آية ٧٧ .
 - (٣) سورة الاعراف آية ١٦٠ .
 - (٤) سورة الاعراف آية ٣١ .
 - (٥) ذكره ابن كثير في التفسير .
 - (٦) رواه مسلم .

الطبيعى أو النفور منه وإنما يطلب الإسلام من الشباب أن يضبط هذه الشهوات دون كبتها ، يضبطها بإرادته ووعيه أى يعلق تنفيذها إلى الوقت المناسب وليس في ذلك إرهاق للأعصاب ولا يؤدي هذا الضبط إلى العقد والاضطرابات . لا يقدم الإسلام بهذا حرمان الناس من المتاع وإنما يقرر ما أثبتته التاريخ في كل مكان من أنه ما من أمة استطاعت أن تحافظ على كيانتها طالما عجزت عن ضبط شهواتها ولامتناع بإرادتها عن بعض المتاع كما يقرر التاريخ أنه ما من أمة ثبتت في صراع ما إلا إذا كان أهلها مدربين على احتمال المشقات قادرين على أرجاء ملذاتهم أو تعليقها حين تقضى الضرورة ساعات أو أياما أو سنوات .

ومن هنا تأتي حكمة العبادات التي تقوم على تحمل المشقات بوعى وإرادة كالصوم مثلا الذي لا يرضى من يعتقدون أنفسهم تقديمين فيصفونه بأنه سخف يدعو إلى تعذيب ، الأبدان بالجوع والعطش . . ونسأل ما الإنسان بلا ضوابط وكيف يكون إنسانا وهو لا يطبق الامتناع سويعات عما يريد ؟ وكيف يصبر على جهاد الشر في الأرض وهو جهاد يتطلب حرمان النفس من الكثير ؟ وكذلك الصلاة التي لا تستغرق من وقت الإنسان أسبوعا أكثر مما تستغرق زيارة واحدة للمسجد ولكن شلينا يضيق بها ولا يصبر نفسه على إقامتها لمواقيتها ، مضحيا بهذه الفرصة المتاحة للاتصال بالله .

هذا يرعى الإسلام فطرة الإنسان فلا يكبت نوازعه وغرائزه ولا يستقذرها وإنما يعترف بها ويقتدرها ولكنه يدعو إلى ضبطها حرصا على الفرد وعلى كيان المجتمع وهو بهذا دين واقعى يستند إلى فطرة الإنسان وليس نظاما خياليا أو مثاليا كما يصوره البعض ويبنون على هذا التصور الخاطئ استجالة تنفيذه وفي عالمنا الواقعى المعاصر . ويجب هنا التفريق بين أمرين الأول هو مثالية النظام الإسلامى والثانى هو مثالية تطبيقه .

٥ - واقعية النظام الإسلامى :

فهل الإسلام بطبيعته نظام مثالى لا يقبل التطبيق العملى في واقع الأرض لاعتماده على عناصر خيالية أو مستجيبة ؟ أم هو نظام

معلى ولكنه لم يطبق بصورته السكاملة فى عصرنا ؟ والفرق بين
الأمريين كبير ، نحن يكون نظاما مثاليا فى ذاته فلا أمل حينئذ فى
تطبيقه مهما تبدلت الأحوال والظروف أما إذا كان نظاما واقعيا
ولكن ظروفنا قد حالت دون تطبيقه مما مر بمجتمعاتنا من استعمار
واستغلال واستبداد فالأمر مختلف والامل فى التطبيق قائم متى تبدلت
تلك الظروف — فإى الأمريين ينطبق على الإسلام ؟

نعتقد أن الجواب واضح فمجرد تطبيق نظم الإسلام مرة واحدة
فى تاريخ البشرية يثبت بديل قاطع أنه نظام قابل للتطبيق فى واقع
الأرض وأنه لا يقوم على عناصر خيالية ولا مستحيلة فالناس هم
الناس وما حدث مرة يمكن أن يتكرر مرة ومرات .

وقد يسأل سائل لماذا لم يتكرر إذن عهد الخلفاء الراشدين إلا فى
عشرات خاطفة من التاريخ مثل عهد عمر بن عبد العزيز ؟ وللإجابة
عن هذا السؤال يجب أن نلفت إلى أن القفزة التى قفزها الإسلام
بالبشرية لم تكن أمرا عاديا وإنما كانت معجزة وكانت بحاجة إلى
أعداد طويلة وتربية مضمينة للأبطال الذين حققوا المعجزة ولكن
الإسلام انتشر بسرعة خاطفة لا مثيل لها بفعل الحماس للعقيدة
وتلك معجزة أخرى تند عن التفسيرات المادية والاقتصادية ، ولكن
هذه السرعة جلبت إلى الإسلام أقواما لم يتشربوا جميعا روح
الإسلام تشريا حقيقيا ولم يفهموا حقيقة نظمه ولم يكن بالوسع
قربيتهم جميعا بالحسرة التى تربى بها تلاميذ مدرسة محمد صلى
الله عليه وسلم فانتسعت رقعة الإسلام ولكن مبادئه لم تتغلغل فى
نفوس المسلمين فسهل الانحراف عنها واللعب بها من جهة الحكام
الظالمين من بنى أمية والعباسيين والأتراك والمماليك والعثمانيين
وغيرهم ممن تولوا أمور المسلمين ولم يكن ذلك عيب الإسلام فى
ذاته وإنما عيب من قاموا على شئون المسلمين وعطلوا نظمه
وحدوده وإى نظام آخر كان يمكن أن يتعرض لما تعرض له الإسلام .
فالثورة الفرنسية على سبيل المثال كم استطاعت أن تحقق من
مبادئها فى جيلها نفسه لا فى الأجيال التالية ؟ وكم من البشائع ارتكبت
باسمها وهى التى جاءت لتحرير الإنسان من الظلم والاستبداد ؟
والثورة الأمريكية كم حققت فى أمريكا ذاتها ولا يزال البيض فيها
يسترقون السود ، والديمقراطية الإنجليزية التى بنيت فى ترو وبطة

شحيدين على مر قرون طويلة هل منعت استرقاق سكان الجزر البريطانية واستعبادهم لثلاث الملايين من سكان الامبراطورية الواسعة ؟ وهل منعت التعصب الديني الذي لا يزال يمارس في ايرلندا الى الآن ؟ والثورة الشيوعية كم عبرها ؟ انها لم تقعد بعد الفترة التي عاشها النظام الاسلامي مطبقا في صورته الذهبية فأي ضمان يضمن بقاءها على صورتها التي يريد لها المنظرون والفلاسفة الماركسيون اللينينيون على الرغم من الاتهامات التي بدأ يوجهها الصينيون من أتباع ماوتسي تونغ ومن لف لقهم من الالبانيين وغيرهم بالانحراف والتحريف لجوهر الماركسية اللينينة ؟ أي ضمان حين تنخل شعوب متأخرة لا تفهم جوهرها كما بدأ ذلك يحدث الآن ؟ وأي ضمان للعدالة وقد بدأت الأجور هناك تتفاوت وبدأت اجتهادات حديثة تبيح الملكية الفردية والحوافز والتعاش مع الأنظمة الرأسمالية والأخذ بمظاهر الترف والمتاع البرجوازي ، بل والتواطؤ مع تلك الأنظمة لاقتسام النفوذ والمصالح على حساب الجماهير في كل مكان من العالم .

كذلك ينبغي لنا ان نلتفت الى شيء آخر وهو ان الفترة الاسلامية لم تكن عادية بالنسبة للتطور البشري فقد رفعت الناس طفرة من الرق الى صورة تقدمية من العدل الاجتماعي وكانت الدفعة الروحية المتمثلة في شخصية الرسول واصحابه لها قوة السحر في دفع المسلمين الى صنع المعجزة فلما انحسر المد العظيم عاد المسلمون عن تلك الافاق العليا وأن احتفظوا بقبس من روح الاسلام وليس يعني هذا ان تطبيق الاسلام رهن بشخصية الرسول والصحابه والا انعدمت القدرة على تطبيقه ذلك لأن الذي كان معجزة من أربعة عشر قرنا في سياسة الحكم والاقتصاد وعلاقات المجتمع أصبح الآن بعد رشد الانسانية في حدود المستطاع نازا اريد تطبيق النظام الاسلامي في واقع الحياة فلن يحتاج الأمر الى قفزات معجزة كذلك التي قفزها العرب في صدر الاسلام .

ان القضية يجب ان تطرح على هذه الصورة : هل تلك النظم الاسلامية اختلعة ممكنة في ذاتها او غير ممكنة ؟ فما دامت ممكنة في أي مكان وأي نظام فكيف لا تكون ممكنة في الاسلام وهو اول من طبقها بالفعل على ظهر الأرض ؟

٦ - لماذا يحاربون الاسلام ؟ وكيف ؟ :

ليس الاسلام اذن نظاما مثاليا يستعصى على التطبيق في الواقع المعاصر لانه لا يحلم بنظام مستحيل وانما هو نظام امكن تطبيقه في ظروف اصعب من ظروف القرن العشرين وهو اليوم اجدر واسهل في التطبيق مما كان قبل اربعة عشر قرنا فقد قرئت تجارب البشرية الطويلة ما بينها وبينه ، لا يحلم الاسلام لانه لا يقيم نظمه على عناصر مستحيلة تقوم مثلا على تصور ان البشر يمكن ان يكتفوا يوما ! ، او ان كفاية الانتاج - على افراض تحققها - ستبطل الصراع على التميز في يوم من الايام فيتحول الصراع بين البشر الى صراع بينهم والطبيعة ! لكل هذا .. لان الاسلام يشتمل على جميع الاسس الواقعية الصالحة للحياة في كافة المجتمعات والايال يحارب الاسلام ويخشى اعداؤه خطره عليهم وعلى انظمتهم ، وقد مرت الحرب ضد الاسلام بمرحلتين : اولاهما الحرب المجاهرة والتي لم تنتج الا ازدياد تمسك المسلمين بسلامهم والثانية حرب خفية مكررة تمارس الان ويستغل فيها الشباب الباحث عن نفسه والذي لا يزال يحاكي شبلب أوروبا في الاهتمام بقضايا أوربية لا أصل لها في مجتمعه ، ويحاول الماديون من اعداء الاسلام الان استغلال هذا الشباب بعد ان فشلت حربهم المجاهرة في هدفها اذ يلجئون الى طرق مكررة من مثل تلك الدعوى التي تزعم ان الاسلام عقيدة تهذب الضمائر وتنظف الافكار حقا ولكن الفقه الاسلامي الذي تعطل في القرنين الآخرين بسبب انكماش العالم الاسلامي قد حال دون ان يصبح الاسلام نظاما متكاملا او فلسفة شمولية فلماذا لا نأخذ الاسلام عقيدة على هذا النحو ونأخذ الماركسية مثلا نظاما اقتصاديا بحثا ؟ (لا صلة بأي شيء آخر في نظام الدولة او كيان المجتمع) فنكون بذلك قد حافظنا على اخلاقنا وتقاليدها وعاداتنا وعقائدها وأخذنا بأحدث النظم في عالم الاقتصاد ؟ (١) وعلى الرغم من المغالطة

(١) غريب ان يجوز ذلك على كثير من الشباب المسلم ولكن الغريب ان يسلم به بعض قائدنا المخلصين ، فقد صرح الرئيس النعمري في حديث له مع جلال كركك نشرته « الحوادث » اللبنانية في عددها ٨١٢ يونيو ١٩٧٢ وردها على سؤال عن معارضة بعض الدول المنتظرة لقراره مع الصين الشيوعية قال : نحن لا نتعاون مع الشيوعية الصينية ، نحن مع الاقتصاد الصيني ، وحتى الان لم نجد أي تعطل عقائدي أو سياسي صيني .

الواضحة والمتناقضة مع جوهر الماركسية ذاته من أن النظام الاقتصادي لاجتماع ما لا يمكن أن ينفصل بشكل أو بآخر عن نظامه الاجتماعي فإن هذه الخبيثة الخبيثة تنطلي على بعض شسبيلنا فيتساعلون في سذاجة : أن الماركسية في صميمها عدالة اجتماعية وكفالة الدولة لكل أفراد الشعب والاسلام كذلك . فلماذا يكره الاسلام الماركسية ؟ وكيف يمكن أن يكره الاسلام العدالة الاجتماعية التي يدعو اليها ؟ ولماذا لا يتخذها نظاما اقتصاديا مواكبا للعقيدة الدينية الاسلامية ؟

ونحن ننبه الشباب الى نفس الطريقة التي كان يمارس الدعوة اليها الاستعمار الغربي من قبل فقد راح يحارب الاسلام أولا حريا مباشرة مجاهرة فتنبه المسلمون وتيقظوا ولم يكن ذلك هو المطلوب فراح يحاربه بطريقة مكررة اخرى تخفى غرضه الاساسي وهي الدعوى بأن الغرب لا يهمه الا ادخال المدنية الى بلدان الشرق وتحضرها والاسلام ابو الحضارة ولهذا فهو لا يكره المدنية والتحضر وما على المسلمين الا أن يأخذوا بألوان الحضارة الغربية وأن يخلوا مسلمين يصلون ويصومون ويقيمون الأتكار وينتسبون الى الطسرق الصوغية ! وهم واثقون تمام الثقة أن المسلمين حين يأخفون بأساليب تلك الحضارة فسرعان ما سيتخلون عن اسلامهم وسرعان ما تستطويهم تلك الحضارة الزائفة خلال أجيال قليلة فإذا هم مستعبدون بعد حين وإذا أجيالهم تنشأ لا تعرف الاسلام ، والان جاء دور الماديين ليمارسوا نفس اللعبة مدعين أنهم لا يتعرضون للمقائد وانما همهم هو التبشير بالنظم الاقتصادية ليس غير .

خاتمة

حاولنا في الصفحات السابقة ان نقدم الاسلام الى شسباينا العربى المسلم فى ابسط صورة وأيسر أسلوب لتحقيق الغرض الذى تقصد اليه باذن الله .

وقد قدمنا لها بمقدمة اشتملت على الغرض الذى نغياه ، كما مرضت للمنهج الذى سارت عليه ، والمراجع التى اعتمدتها . ثم تتابعت الفصول السبع التى تتكون منها المحاولة .

وقد عرضت المحاولة فى بدايتها للاسلام من حيث كونه ديناً ، فتعرضت للمشهور من سماحة الاسلام التى يرجع اليها السبب فى انتشاره السريع العجيب وكيف أنه لم يعتمد فى انتشاره على حد السيف كما يزعم المغرضون من أعدائه ، وإنما اعتمد على ما جاء به من مبادئ كانت الانسانية فى أمس الحاجة اليها فى ذلك الوقت . ثم طرحت عقيدة الاسلام فبينت بساطتها ووضوحها وسمو نزعتها فى منزلة الله تبارك وتعالى عن أى تصور لا يحقق ما هو أهل له من الكمال المطلق مقارنة ذلك بتصورات العقائد والافكار القديمة والكتابية المختلفة ، وكذلك بينت عقيدة النبوة فى الاسلام وكيف اختلفت عن عقائد النبوة السابقة عليها من نبوات لرؤيا والكهانة والتنجيم والاحلام والجذب والجنون المقدس وكيف ارتقى الاسلام بمفهومها اذ جاء نبي الاسلام بريئاً من كل ما ينشئ عنه بشرته التى تكمن فيها عظمة الانسان وتكريم الله له بالعقل الذى اتجهت اليه دعوة الاسلام وخاطبته معجزته المعجزة وهى القرآن الكريم وانتقلت الدراسة من بعد الى أركان الايمان فى الاسلام فبينت وحدانية الدين عند الله منذ بدا الخليقة وان الاسلام إنما جاء ليعيد الدين الى صفائه الاول بعد ما أصابه من تحريف وتبديل .

فالدين عند الله الاسلام قبل محمد ، وهو آخر دعوة اليه ومن ثم كان دعوة عالمية تستهدف هداية العالمين الى رب العالمين ، ولهذا فقد صارت الجماعة البشرية في اعتبار الاسلام مكونة على أسس جديدة ليس منها العصبية أو اللون أو الجنس أو الميزة الاجتماعية وإنما أخوة العقيدة التي تكفل المساواة بين كل البشر حيث لا تمايز إلا بالتقوى والعمل الصالح وعلى هذا الأسس قامت لأول مرة أمة لا تجمعها أواصر المادة ، وقد عالجت الدراسة أركان الإيمان في الاسلام ، الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره ، حلوه ومره مفرقة بين الإيمان بالقدر كما يراه الاسلام في إطار حرية الإنسان واختياره وما يخلطه به أعداء الاسلام من الجبرية القاسرة التي يرون بها المسلمين كالريشة في مهب الرياح لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً ، ثم عرجت من ثم على أركان الاسلام ورؤوس عباداته وعرائضه مبينة أهدافها ومشروعاتها ، وكيف أنها جميعاً على اختلاف غاياتها النبيلة يراد بها إلى أمرين راميين هما تنبيه المسلم أبداً إلى وجوده الروحي الذي يتبقى أن يشغل بمطالب غير مطلب الجسد ، وتنبيهه إلى الوجود الخالد المباقي إلى جانب وجوده المحدود الزائل في حياته الفردية ، فضلاً عن كونها تكليف لضميره دون رقيب أو وسيط أو كهانة .

وفي الفصل الثاني عنيت الدراسة بالإنسان في مفهوم الاسلام وتشريف الله سبحانه وتعالى إياه بأمانة التكليف التي هي مرجع نهوضه بأمانته في إطار الحرية التي كفلها له ، بمعنى أن التكليف يرجع إليها ويحاسب على تبعاتها بما كان له من حرية الإرادة وبما تمنح من علم وحرية ، يرثي مما جرح أباه وأجداده إذ لا تزر وازرة وزر أخرى ، فلا يسأل عن ذنب غيره ولا يسأل غيره عن ذنبه ، ولا يناط ما يجرح بأى سلطان خارج عن إرادته من خطيئة موروثه أو صراع بين قوى أكبر منه ، أو طوالع تلازمه بالنحس أو السعور ، أو اله قومي يؤثره على غيره من بني البشر ، ومع أمانة التكليف وحرية الإرادة يشكل الإيمان بالعقل الإلهي جوهر نظرية الاسلام إلى الإنسان ، فعند الله سبحانه وتعالى هو الضمانة الأكيدة للإنسان لممارسة النهوض بأمانة التكليف التي كرمه الله بها في حرية وإرادة . هو مسئول عنها وحده في يوم الدين « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم » .

ثم نظرت الدراسة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث الى الشق الثاني من جنس الانسان وهو المرأة التي نظر اليها الاسلام نظرة التساوى مع الرجل في جميع الحقوق الانسانية دون تفرقة، فهي تتساوى معه في الكيان البشرى وتتساوى معه في كل ما يترتب على ذلك من حقوق تتصل مباشرة بهذا الكيان ، يتساويان في حرمة الدم والعرض والمال والكرامة وفي الاوامر والنواهي والتشريعات وفي الاوامر والنواهي والتشريعات وفي القيام لرب العالمين والجزاء يوم الجزاء - كذلك تتساوى المرأة مع الرجل في احقية التملك والتصرف فيما تملك بلا وكالة او وسيط ، كما ان لها الحق في ان تتعلم وان يكون لها الراى الاول والاخير في نواحيها ، وهكذا منح الاسلام المرأة ما لم يمنحها دين او نظام منذ خلق الله الارض ومن عليها والى اليوم الذى نحن فيه على الرغم من مزاعم المخادعين والجهلاء الذين يكلفون بالمقارنة التي ليس لها وجه واحد من وجوه التشبه بين الاسلام وما يدعون اليه من ضلال ، لهذا مرنا معهم الى ما يزعمون لنبين ان الاسلام اتصف المرأة باحسن مما اتصفت المرأة لنفسها في الغرب ، ذلك ان منح المرأة كل حقوقها من منطلق اليقين بتساويها مع الرجل في كل الحقوق المترتبة على تساويها معه في الكيان البشرى ، بينما توصلت المرأة الى الحصول على بعض النصف من ظالمها اتفاقا وبسبب الظروف التي مرت بها اوربا ابتداء من عصر التصنيع الى عصر الحروب وقد دفعت المرأة ثمنها غاليا لمسا حصلت عليه من حقوق وان كان ما حصلت عليه لا يزال اقل بكثير مما منحه الاسلام للمرأة ابتداء وايهانا بانسانيتها وكرامتها البشرية التي لا تقل محال عن كرامة الرجل ، الا ان هذا لا يعنى ان الاسلام لا يفرق بين الرجل والمرأة في الوظيفة المتوقعة بكل منهما وما يترتب على ذلك من اختلاف في الحقوق المترتبة على ذلك الاختلاف ، وهذا الاختلاف في الوظيفة ومن ثم في الحقوق المترتبة عليه انما يرجع الى الاختلاف في النوع والاعضاء الجسدية والكيان الوجداني ووظائف الحياة البيولوجية والتكيف النفسى الناتج عن هذا الاختلاف ليتيسر لكل ان ينهض بما جعل ميسرا للنهوض به من وظائف مختلفة ، والاسلام نظم واقعى يراعى الفطرة البشرية ولا يصلح الطبائع فيسوى بين الرجل والمرأة حين تكون التسوية هي منطق الفطرة الصحيح ويفرق بينهما حيث تكون التفرقة هي منطق الفطرة الصحيح ولهذا جعل الرجل قيما على المرأة وجعل لهذه القسومة

تكاليفها ، وميزة بتصيين في الارث وجعله أكثر تكاليف وأكثر تكاليف وأكثر غرما .

وقد ذهب الفصل الرابع في تقرير ما أحاط به الاسلام الأسرة من حماية ورعاية تجلت في تقدير علاقة الزواج ولدعوة اليه باعتباره الوسيلة المنظمة للحفاظ على النوع البشرى وتماسك المجتمع ، وعلى الرغم من كون الزواج أمرا خاصا وعلاقة حميمة بحيث يتعذر أن يحكمه قانون عام فمطى محدد إلا أن الاسلام قد نجح في نخطى هذه المعضلة وقدم للانسان أروع نظم لمثل هذه العلاقة اذ اقامها على اساس الاختيار الحر من الطرفين والمسئولية عن النهوض بالتزامات الشراكة ومراعاة حقوق كل وواجباته بالعادل والقسطاس المستقيم كما قدم وسائل ناجعة لاصلاح البين تتدرج حسب الحاجة من النصيحة الى الهجر الى الضرب الى التحكيم الى الطلاق الذى هو أبغض الحلال عند الله ووضع الاسلام لذلك كله حدودا ورغب له قواعد تحفظ لكل من الرجل المرأة حقوقه وكرامته كما تحفظ للاطفال الحق في الحياة الكريمة والنشأة السليمة ، وضمنا لنظام المجتمع الاسلامى شرع الاسلام تمدد الزوجات وقاية للمجتمع من الفساد الخلقي والانحلال الاجتماعى وجعله رهنا بظروف معينة تقحم الذين يتهمون بالاطلاق والتفريط فتعدد الزوجات ليس الا تشريعا اضطراريا والطارىء ، وهو مع ايمان الاسلام بواحدية الزواج لاستحالة العدل بين النساء انما هو اتقاء لضرر أكبر بضرر أقل - وكان لابد ان يلتحق بهذا الفصل معالجة لحق المرأة في العمل ومدى تأثير تمتعها بهذا الحق على الأسرة وعلى واجباتها فيها ، والظروف التى يصبح فيها عمل المرأة أمرا لازما لا مفر منه بحيث تعفيها الضرورة من الالتزام التام بواجباتها في الأسرة .

وكان طبيعيا أن تخلص الدراسة من بعد الى المجتمع الاسلامى وأنظمتها المختلفة فتناولت في الفصل الخامس النظام الاجتماعى وافتتحته بمناقشة الفرية التى أريد دائما سحبها على الاسلام من أن الدين افيون للشعوب فبينت أن ليس المقصود بهذا الاسلام الذى كان حربا ضروسا على الظلم ودرعا للمظلومين ودعوة الى مقاومة الجور والعسف ثم بينت أن لا طبقية في الاسلام طالما كانت الطبقية

تعنى أن الطبقة التى تملك المال هى التى تملك الحق فى التشريع
تملك السلطان الذى يمكنها من فرض ما يحقق لها السيادة فقد
حالت المبادئ الرفيعة التى جاء بها الإسلام دون تقسيم الناس
الى طبقات متفاوتة ، كما حالت دون وجود الرق الذى لا يزال
موجودا فى مجتمعات يتشقق مفكروها بالتقدمية والعصرية ، ان
الشريعة التى ليس لأحد أن يدعى فضل تشريعها من بنى البشر
أنحت المساواة بين الناس جميعا دون اعتبار لجاه أو سطوة أو
مال أو لون أو جنس أو نوع ، أما الثروة واختلاف حظ الناس
فيها فموضوع آخر لا يجوز أن يختلط فى أذهاننا بمسألة الممتلكات
ما دامت لا ترتب لأصحابها حقوقا تشريعية أو قضائية ليست لغيرهم
من بقية الناس وما دام النظام يطبق على الجميع دون تمييز .

وفى الفصل السادس تناولنا النظام الاقتصادى فى الإسلام ، فبيننا
أن الملكية الفردية ضرورة انسانية لا خطر من ورائها وإنما الخطر
فى مجاعة قطرة الانسان بحرمانه منها ، فقد وجدت فى الإسلام ولم
ينجم عنها اقطاع ، وقد وجدت فى الإسلام ولم ينجم عنها رأسمالية ،
ذلك أن الإسلام تبنى تعالیه وشرائعه أن يستغل بشر بشرا ، أو
أن يستغل أحدا أحدا ، ولأن الإسلام يحرم الربا والاحتكار ، ويجعل
فى يد الحاكم إجراءات عدة تتيح له أن يحول دون كل استغلال ،
لقد عرف الإسلام مبدأ تأمين الموارد العامة الذى وضع الرسول
الكريم أسسه ويمكن أن يطبق على جميع هيكل الانتاج ، كما عرف
الإسلام مبدأ اشراك المال فى الربح وفى رأس المال ، وكان الإسلام
أول عقيدة تقرر حقوقا للمعوزين والمحتاجين تلزم بها المجتمع وبيت
مل المسلمين حقا معلوما لا إحسانا ولا استجداء أن اعتدال الإسلام
ومراعاته لفطرة الانسان توضح عنايته بالأذى الذى يلحق الانسان لمصلحة
المجموع والأذى الذى يلحق المجموع لمصلحة الانسان المفرد سواء بسواء .
وقد حدد الإسلام الطرق التى تكفل التملك بالمشروعية التى تعلى
من قيمة العمل كقيمة انسانية رفيعة ، وكذلك حدد الملكية العامة
وبين مواردها ، كما أنه جعل الملكية وظيفة اجتماعية وقيدتها
بمسئولية الانتاج وكذلك جعل كل انسان مسئولا أمام الله عما
استخلف فيه من المال .

وفى النهاية كان لابد من وقفة للتعقيب تناولنا فيها الإسلام فى

القرن العشرين بين الدعوات المضللة والأفكار المنحرفة التي ترمى
 الإسلام كيذا وحققا بالرجعية والتخلف وهي دعوى قديمة مارسها
 المشركون وصبيانهم دهرًا طويلا إلا أن خطرهما يكمن في توجيههم
 بها إلى شباب العرب والمسلمين في غلاف معجب من الرق الأساسي
 حينما كما يفعلون في حديثهم عن قطع السارق ورجم الزاني المحسن ،
 وما يتكلفونه ويتعلمونه من رمى الدين بالجهود والكبت لنزاع
 البشر بهتانًا من عند أنفسهم ، رغبة في جر شباننا إلى الانغماس
 فيما ينغمسون فيه من تحلل باسم المنية والتقدم ، وقد تصدينا
 هؤلاء ففندنا مزاعمهم وبيننا ما يحرص عليه الإسلام من الاعتدال
 والتوازن بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، وكيف أنه في كل
 ما قرره من عقوبات كان يلجأ إلى وقاية المجتمع من الأسباب المؤدية
 إلى الجريمة أولا ثم يقرر عقوبته الرادعة بعد ذلك وهو مطمئن إلى
 عدالة هذه العقوبة ، فإذا عجز المجتمع لسبب من الأسباب عن
 منع مبررات الجريمة سقط الحد . وكذلك بينا رغبة الأبعاد الخلقية
 التي تتحقق من وراء تطبيق الحدود التي تضمن وجود مجتمع سليم
 البنية والضير نعم فيه المسلم بتوفير كل ما يحتاج إليه شرطا
 لاستقامته على الجادة التي تؤدي بدورها إلى صلاحه واستقامته
 فلا يكون هناك دأغ إلى الخمر ولا إلى الميسر ولا إلى التحلل طالما
 كان المجتمع يكفل للفرد أن يلبي حاجاته المشروعة في مكائنها الصحيح ،
 أن الإسلام دين الفطرة وهو لا يمنع الإنسان أن يلبي رغبات ركبت
 فيه ، ولكنه مع اعتراغه بأهمية تلك المطالب وحيويتها إنما يبيح
 تطبيقها في الحدود التي تحفظ للإنسان كرامته وتمنع وقوع الضرر
 على فرد بعينه أو على المجموع ، فلا كبت في الإسلام وإنما ضبط
 واحتمال حتى يتاح للإنسان أن يكون قادرا على الحصول على
 مطالبه بالطريق المشروع ، ولا ينبغي أن يرى أحد في محاولة الإسلام
 أن يسمو بالإنسان مخايل مثالية كما يزعم قبيل ممن ضلوا
 عن السواب ، فالإسلام نظام واقعي ولا أدل على واقعيته من قبوله
 للتطبيق في صدره الأول ، أما ما تعرضت له تعاليمه من تجبيد
 واستبدال فإنه أمر لا يمكن أن يكون مسئولا عنه وإنما يسأل عنه
 الذين جهدوا واشتروا به ثمنا قليلا .

ما رأيك ؟ ؟

— وبعد يا عزيزي القارئ الكريم ...

هذه رسالة إسلامية يقدمها لك المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الخامس عشر من كل شهر عربي ، فاعلمها تحوز رضاك ، وترد على بعض الأسئلة التي تراودك ، وتدور بخلد كل مسلم غيور على دينه ، حريص على الاستزادة من مناهل الإسلام العذبة .

أكتب لنا برأيك فيها ، وما يروقك من توجيهات تهدف — أولا وأخيرا — الى خدمة أجل رسالة وأتم هدف .
وثق أننا سنكون عند حسن ظنك وسنلبى طلبك .
وستكون رسالتك موضع الاعتبار والتقدير فنرد عليها اذا كانت حرية بذلك .

والله نسأل أن يلهمك السداد والتوفيق .

على أن يكون خطابك متضمنا البيانات التالية :

الاسم :

العنوان :

الوظيفة :

ويرسل الى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة : ٣ شارع الأمير قدادار متفرع من ميدان التحرير .

قسم الرسائل والقراءات

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

قسم الرسائل والتراث

يسر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية أن يزود المكتبة
الإسلامية والقارئ العربي بالمؤلفات الإسلامية المحققة
بأقدم كبار أئمة التراث المتخصصين

أول تحقيق عامي رقيم مع الفهارس
ومشرح الغريب من المؤلفات

صدر منه حتى الآن ستة أجزاء

من الجزء الواحد منه ٨٠ قرشا

وتبع فيه أكثر من ٥٠٠ صفحة من القطع الكبير

يشرف على إصدارها

محمد توفيق عوفية



٣ شارع الأمير قنطرة - ميدان التحرير



فرع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ٣ شارع محمد علي



العدد ٧ قروش

To: www.al-mostafa.com